(١) انظر هذا عند ابن الشجري ١/ ٣٦٩.

(٢) سورة الواقعة ٥٦/ ٧٠، وتقدَّمت الآية في «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٤٣٨.
وقد ذكر المصنِّف الآية من قبل لما ذكره هنا، وهو حذف اللام الواقعة في جواب «لو» إذا كان ماضياً، والغالب إثبات اللام.

(٣) أي: حَذْفُ «لام» جواب القَسَم الداخلة على «قد»، كقولك: والله لقد كان كذا... والله قد كان كذا... انظر كتاب الشعر للفارسي ١/ ٥٣.

(٤) أي: مع طول الفَصْل بين القَسَم وجوابه.

(٥) سورة الشمس ٩١/ ٩، وتقدَّمت، انظر «قد» ٢/ ٥٤٤، وانظر «ما يتعدَّى به القاصر» ٥/ ٦٨٦.

(٦) وعلى تقدير اللام «لقد» يكون جواباً للقسم في أوّل السورة ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، فقد فُصِل بين القسم وجوابه بسبع آيات. انظر سورة الشمس ٩١/ ١ - ٩، وذكر السمين تخريجاً آخر، وهو أنّ «قد أَفْلَح...» ليس بجواب، وإنما جيء به تابعاً لقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ آية/ ٨، على سبيل الاستطراد، وجواب القسم محذوفٌ، تقديره ليدمدم الله عليهم، أي: على أهل مكة؛ لتكذيبهم رسول الله ﷺ. انظر الدر المصون ٦/ ٥٢٨.
وقد أخذ السّمين وغيره جواب القَسَم من الآية/ ١٤ ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا﴾، وذهب إلى هذا التقدير الزمخشري. الكشاف ٣/ ٣٤٢ وقدَّر بعضهم «ليبعثَنّ» جواباً للقسم انظر البحر ٨/ ٤٨١، وانظر كتاب الشعر للفارسي ١/ ٥٣.

(١) حذف «اللام» الداخلة على المضارع في جواب قَسَمٍ مذكور أو مقدَّر.

(٢) البيت من قصيدة داليّة.

وروايته عند البغدادي وغيره: لم يُقْصَدِ، وكذا أوردها المفضَّل في المفضليّات، وعند ابن عصفور، وهي كذلك في ديوانه على ما ذكر البغدادي.

وقتيل مُرّة: هو حَنْظَلة بنُ الطّفيل أخو الشاعر، واسمه الحكم.

وقتيلِ: بالخفض كذا رواية الضَّبِّي على أنّ الواو للقَسَم، ورواه الحرمازي بالنَّصب، والأثرم بالرفع.

أما النصب: فعلى أن الواو عاطفة على محل «مالك» في بيت قبله، وهو مجرور بالباء الزائدة.

وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف.

واستشهاد النحويين به على الجر وجعل الواو للقسم، وحذف لام الجواب من «أثأَرَن» والتقدير: وقتيل مرة لَأَثْأَرَنّ...

والفِزْعُ: الهَدْرُ، وروي: قَزْع: بالعين المهملة، والمراد به: رأسٌ عالٍ في الشرف.

وأخاهم: كبير الأعداء. لم يُقْصَدِ: لم يُقْتَل.

وهو بهذا يخاطب أعداءه الذين قَتَلُوا أشراف قَومِهِ مُقْسِماً بأنه سيثأر لمن قُتِل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣، وشرح السيوطي/ ٩٣٥، وكتاب الشعر ١/ ٥٣، والأصمعيات/ ٢١٦، والمفضليّات/ ٣٦٤، والهمع ٤/ ٢٤٦، الخزانة ١/ ٤٧٢، ٤/ ٢١٦، الضرائر الشعرية/ ١٥٧، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ٥٥٨، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٩، ٢/ ٢٢١، ورصف المباني/ ٢٤٠، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٣٤٩، وشرح الكافية الشافية/ ٨٣٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٢٩.

وقد أَخَذْتُ معظم هذه المراجع من عمل «الطناحي» رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عني وعن الباحثين خير الجزاء.

(١) أي: حذف فعل القَسَم، وأما الباء فيجوزُ التصريح بفعل القسم معها، وانظر ما سبق «الباء: الثاني عشر: القَسَم، وهو أصل أَحْرُفِهِ؛ ولذلك خُصَّت بجواز ذكر الفعل معهانحو: أُقْسِمُ بالله لتفعلنّ» ٢/ ١٤٤ - ١٤٥.

وانظر التاء في ٢/ ٢١٢، والواو في ٤/ ٣٨٥.

(٢) في م/٣ «ولم تتقدَّم».

(٣) سورة النمل ٢٧/ ٢١، وتقدَّمت «في الجهة الثامنة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها».

والتقدير: والله لأعذّبنّه، وكذا حُكْمُ ما عُطِف عليه من بقيّة الآية: ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾.

(٤) سورة آل عمران ٣/ ١٥٢، وتقدَّمت في «حتى»، انظر ما سبق ٢/ ٢٩٠.

(٥) سورة الحشر ٥٩/ ١٢، وتقدَّمت في حرف الفاء ٢/ ٤٧٩.

وفي حرف اللام ٣/ ٢٧٣، وسماها اللام المُوَطِّئة، واللام المُؤْذِنَة، وأكثر ما تدخل على «إنْ». . وانظر بقيّة الآية ففيها مواضع من تقدير القَسَم.

(٦) إذا خُرِّجت الجملة الأولى على القسم يكون التقدير: واللهِ لَزَيدٌ قائم، وفي الجملة الثانية: والله إنَّ زيداً قائم، ويكون كسر الهمزة من «إن» لوقوعها في جواب القسم، بل هو مما يُتَلَقَّى به القَسَمُ، وإن لم يُقَدَّر القسم فالكسر لأنها في ابتداء كلام.

وأما الجملة الثالثة فالتقدير فيها على افتراض تقدير القَسَم: والله إنّ زيداً لقائم.

(١) أي: يجب حَذْفُ الجواب.

(٢) أي: على القَسَم.

(٣) أي: جاء بعد القَسَم وقبله. . .، أي: أحاطا به من جهتين.

(٤) أي: مما تقدّم فيه على القَسَم ما يغني عن الجواب.

(٥) حُذِف جوابُ القَسَم «والله» لدلالة الجملة الاسميّة قبله «زيد قائم» عليه.

(٦) أي: من النَّوْع الأَوّل.

ذكر الشمني أنّ الجملة جاءت على هذه الصُّورة في النُّسَخ، وأنّ الدماميني ذكر أنّ هذا المثال ليس من القسم الأَوّل، وإنما هو من القسم الثاني، وقد صَرّح بذلك في أَوّل الترجمة التي تأتي، وهو «حَذْفُ جملة جواب الشرط»، والظاهر أنّ ما هنا سَهْوٌ وسَبْقَ قلم.

وتعقب الشمني الدماميني بأن ما ذكره المصنف لا هو سهو ولا سبق قلم، وذلك أنّ الشرط والقسم إذا اجتمعا يُؤْتَى معهما بجواب السّابق مُسْتغنىً به عن جواب المتأَخِّر، والأصل في الجواب أنْ يَلِيَ ما هو جواب عنه، فيكون «أكرمته» في المثال مقدَّماً في الرتبة على القسم، ويكون المثال مما حُذف منه جواب القَسَم لتقدُّم ما يُغني عنه لكن في الرُّتبة دون اللفظ. . . انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٦٦، ورأى الأمير في رَدِّ الشمني تكلُّفاً. وأقرَّ الدماميني على ما ذهب إليه، ورأى أنّه الحق. انظر حاشية الأمير ٢/ ١٧٤.

(٧) وهو ما اكتنفه ما يغني عن الجواب.

(٨) زيد وقائم: مبتدأ وخبر يغنيان عن جواب القَسَم، وعلى هذا فجواب القَسَم محذوف يدلُّ عليه ما اكتنفه من ركني الجملة.

(١) أي: جملة «إنه قائم» أو «لقائم» خبر عن «زيد».

(٢) أي: جملة «إنه قائم» جواب عن القَسَم «والله».

(٣) أي: عن المبتدأ «زيد».

(٤) أي: يجوز حَذْفُ الجواب.

(٥) في غير الحالتين اللتين سَبَقَتا في أَوّل حديثه.

(٦) الآيات: ﴿وَٱلنَّـٰزِعَـٰتِ غَرۡقًا * وَٱلنَّـٰشِطَـٰتِ نَشۡطًا * وَٱلسَّـٰبِحَـٰتِ سَبۡحًا * فَٱلسَّـٰبِقَـٰتِ سَبۡقًا * فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرًا * يَوۡمَ تَرۡجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ * تَتۡبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾ سورة النازعات ٧٩/ ١ - ٧.

(٧) هذا تقدير الجواب للقَسَم في أَوّل آية. وهو للزمخشريّ.
وانظر الكشاف ٣/ ٣٠٨، والدر المصون ٦/ ٤٧٠.

(٨) وهو ﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ﴾.

(٩) أي العامل في الظرف ﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ﴾.

(١٠) سورة النازعات ٧٩/ ٢٦

(١١) «لمن يخشى» مثبت في م/ ٥.

(١٢) استقبح هذا أبو بكر بن الأنباريّ لِطُول الفَصْل، فقد فُصِلَ بين القَسَم في أول السورة والجواب بأربع وعشرين آية.
وفي البحر ٨/ ٤٢٠ ذكر أنّ تقدير هذه الآية للجواب هو قول محمد بن علي الحكيم الترمذي، ورَدَّه أبو حيان، وذكر قول أبي بكر الأنباري.

(١) أي: مثل الموضع السّابق في سورة النازعات، حيث حُذِفَ الجواب، ولم يتقدَّم على القَسَم أو يكتنفه ما يدلُّ عليه.

(٢) سورة قَ ٥٠/ ١.

(٣) جوابٌ مقدّر للقَسَم ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾، وهذا التقدير منقولٌ عن الزجاج والأخفش والمبرد، وقَدّر غيرهم: لقد جئتهم منذراً. وعند أبي حيان: لتبعثن، ومثله عند السمين. وفي م/ ١ و٢ «ليهلكُنّ».

(٤) الآية: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا۟ فِى ٱلْبِلَـٰدِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ﴾ سورة قَ ٥٠/ ٣٦.

(٥) أو يكون الجواب «إنّك لمنذر» مقدَّراً.

(٦) الآية: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَـٰفِرُونَ هَـٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ سورة قَ ٥٠/ ٢، وذكر المتقدِّمون هذا ولم أَجِد من خصَّ به واحداً من المتقدِّمين.

(٧) الآية: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ۖ وَعِندَنَا كِتَـٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ سورة قَ ٥٠/ ٤، وانظر البحر ٨/ ١٢٠.

(٨) أي: للبعد بين القَسَم والجواب، ولولا ذلك لكان الجوابُ مقترناً باللام: لقد علمنا.

(٩) سورة الشمس ٩١/ ٩، وتقدَّمت قبل قليل في «حذف لام الجواب لطول الفَصْل بين القَسَم والجواب».

(١٠) في المطبوع «وقال ٱبنُ كيسان»، و«قال» غير مثبت عندي في المخطوطات.

(١١) أي: جواب القَسَم.

(١٢) ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ * مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ سورة قَ ٥٠/ ١٧

= وذكر هذا أبو حَيّان عن الأخفش أيضاً. انظر البحر ٨/ ١٢٠.

(١) أي: وعند الكوفيين الجواب. . .، وعند أبي حَيّان: «عن نحاة الكوفة».

(٢) الآية: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ سورة قَ ٥٠/ ٢.

(٣) في م/ ١ «أو المعنى».

(٤) هذا التقدير على جعل اللام المحذوفة مُقَدَّرَةً مع جواب القسم، قال السّمين: «هذا قول كوفيّ، قالوا: لأنَّه بمعنى قد عجبوا» انظر الدر ٦/ ١٧٤.

(٥) ذكر هذا أبو حَيّان لمحمد بن علي الترمذيّ. انظر البحر ٨/ ١٢٠.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ سورة قَ ٥٠/ ٣٧.

(٧) وذكر أبو حَيّان ما مَرّ هنا عند المصنِّف، وزاد أَنّ بعضهم قَدَّر الجواب ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ قَ ٥٠/ ٢٩، ثم قال بعد ذلك: «وهذه كلها أقوالٌ ضعيفة». انظر البحر ٨/ ١٢٠.

(٨) أي: في حذف الجواب من غير دليل عليه مذكور، متقدِّم أو مكتنف للقَسَم.

(٩) سورة صَ ٣٨/ ١.

(١٠) هذا تقدير الزمخشري، انظر الكشاف ٣/ ٢، والبحر ٧/ ٣٨٣.

(١١) هذا ما آختاره أبو حَيّان قال: «وينبغي أن يقدَّر ما أثبت هنا جواباً للقرآن حين أَقْسَمَ به، وذلك في قوله تعالى: ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ سورة يَس ٣٦/ ١ - ٣»، انظر البحر ٧/ ٣٨٣.

(١٢) هذا تقدير آبن عطيّة، انظر المحرر ١٢/ ٤١٦، قال: «وقال قتادة والطبري: الجواب مقدَّر قبل «بل»، وهذا هو الصّحيح، تقديره: والقرآنِ ما الأَمْرُ كما تزعمون».

(١٣) أيِ: الجواب مذكور في السورة.

(١) تتمة الآية: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ سورة صَ ٣٨/ ٦٤.
وكان المصنف قد ذكر هذا في الجهة الرابعة مما تقدَّم. انظر ص/ ٨١ مما تقدَّم.
وانظر معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣١٩، والبحر المحيط ٧/ ٣٨٣، والمحر ١٢/ ٤١٥.

(٢) وذلك لطول الفَصْل بين القسم في الآية الأولى والجواب في الآية/ ٦٤.
ومثل هذا الاَستبعاد عند الفرّاء ٢/ ٣٩٧، قال: «وذلك كلام قد تأخّر كثيراً عن قوله: والقرآن، وجَرَت بينهما قصصٌ مختلفة، فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية والله أعلم».
وانظر الدر ٥/ ٥٢٠.

(٣) الآية: ﴿فَحَقَّ عِقَابِ﴾ سورة صَ ٣٨/ ١٤.
وفي معاني القرآن للأخفش/ ٤٥٢ «فيزعمون أنّ موضع القَسَم في قوله: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾. وانظر الدر ٥/ ٥٢٠.
وعزا هذا اَبنُ عطيّة في المحرّر إلى بعض البصريين، ومنهم الأخفش. انظر المحرر ١٢/ ٤١٥.

(٤) قال الفرّاء: «وصَ... كقولك: وَجَبَ والله، ونَزَلَ والله، وحَقّ والله، فهي جواب لقوله: والقرآن، كما تقول: نزَلَ والله» معاني القرآن ٢/ ٣٩٧.
وانظر المحرر ١٢/ ٤١٥ ولم يُعَلِّق على رأي الفراء بشيء.
قال أبو حَيّان: «... وهذا مبنيٌّ على تقدُّم جواب القَسَم، واَعتقاد أَنّ الصّاد يدلُّ على ما ذكروه» البحر ٧/ ٣٨٣. وضَعّفَه السّمين انظر الدر ٥/ ٥٢٠.

(٥) «لأن معناه» كذا في م/ ٣ و٥.

(٦) الآية: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ صَ ٣٨/ ٣.
وعزا هذا السمين لثعلب والفرّاء. انظر الدر ٥/ ٥٢٠، وذكره أبو حَيّان لبعضهم.

= انظر البحر ٧/ ٣٨٣، ومثله في معاني الزجاج ٤/ ٣١٩ «قوم»، ونقله عنه اَبن عطيّة في المحرر ١٢/ ٤١٦، وقال: «وهذا متكلّف جداً».

(١) أي: لطول الفَصْل بين القَسَم والجواب.

(٢) الفعل المجزوم بعد الطّلب إمّا أن يكون مجزوماً بالطّلب نفسه، وعلى هذا فلا حَذْفَ ولا شرط، وإمّا أن يكون مجزوماً بشرط مقدَّر، وعلى هذا يقع الحذف عند من يأخذ بهذا المذهب.

(٣) سورة آل عمران ٣/ ٣١، وتقدَّمت في حرف الفاء. انظر ٢/ ٤٩٠.

(٤) الآية: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدۡ جَآءَنِي مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَمۡ يَأۡتِكَ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطٗا سَوِيّٗا﴾ سورة مريم ١٩/ ٤٣.

أي: فإن تَتبِعْني أَهْدِكَ.

(٥) سورة إبراهيم ١٤/ ٤٤، وتقدَّمت، انظر ٥/ ١٩٨ «الجملة الرابعة...»

أي: إن تؤخِّرنا نُجِبْ دعوتَك.

(٦) أي: جاء حَذْفُ جملة الشرط ولم يتقدَّم طلب.

(٧) أول الآية: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/ ٥٦.

(٨) **هذا التقدير انتزَعَهُ المصنِّف من الكشاف**، قال الزمخشري: «فإنْ قلتَ: ما معنى الفاء في «فاَعبدون» وتقدُّم المفعول؟ قلتُ: الفاء جواب شرط محذوف؛ لأن المعنى إنّ أرضي واسعة فإن لم تُخلِصُوا العبادة في أرضٍ فَأَخْلِصُوها في غيرها، ثم حَذَفَ الشرط = وعَوَّض من حَذْفه تقديمَ المفعول، ومع إفادة تقديمه معنى الاَختصاص والإخلاص. . .» انظر الكشاف ٢/٤٩٩ – ٥٠٠.

(١) تتمة الآية: ﴿وَهُوَ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة الشورى ٤٢/٩.

(٢) **قلت: وهذا أيضاً منتزع من كلام الزمخشري** قال: «فالفاء في قوله: «فالله هو الوليّ» جواب شرط مقدَّر، كأنه قيل بعد إنكار كل ولي سواه: إنْ أرادوا ولياً بحقّ فالله هو الوليّ بحقّ لا وليَّ سِواه» الكشاف ٣/ ٧٧.

(٣) كذا مفرداً في م/١، ومثله نصّ الكشاف كما ترى، وفي المخطوطات الباقية والمطبوع «أولياء» على الجمع.

(٤) انظر مثل هذا التقدير عند اَبن الناظم في شرح ألفية اَبن مالك/ ٢٦٧.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ١٥٧.

وسقط من م/ ٥ من قوله «من ربكم» إلى قول المصنّف: فقد جاءكم بينه.

(٦) **النص للزمخشري** قال: «والمعنى: إنْ صدقتُم فيما كنتم تَعِدون من أنفسكم فقد جاءكم بينة من رَبّكم، فَحَذَفَ الشَّرْط وهو من أحاسِن الحذوف».

انظر الكشاف ١/ ٥٣٦.

ومثله في البحر ٤/ ٢٥٨ «وقيل قبل الفاء شرط محذوف تقديره: فإن كَذَّبتم فلا أَحَدَ أَظْلَمُ منكم» **وأنت ترى أن المصنّف جمع بين نصَّيْ الزمخشري وشيخه أبي حيّان.**

وانظر الدر المصون ٣/ ٢٢٣.

(١) وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾، وقبلها: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

(٢) في م/٣ و٤ «بدر الدين ٱبن مالك».

(٣) سورة الأنفال ٨/ ١٧، وتقدَّمت في «لو»، انظر ٣/ ٣٧١.

(٤) قال الزمخشري: «والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إن ٱفتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم...» الكشاف ٢/ ٩، وانظر كلام ٱبن النظام في شرح ألفيّة والده/ ٢٧٦.

(٥) أي: يَرُدّ تقدير الشرط عند الزمخشري وٱبن النّاظم...

قال السمين: «في هذه الفاء وجهان: أحدهما، وبه قال الزمخشري، أنها جواب شرط مقدَّر... قال الشيخ: وليست جواباً بل لربط الكلام بعضه ببعض».

انظر الدر ٣/ ٤٠٩، وانظر البحر ٤/ ٤٧٧.

وتعقّب الدماميني المصنّف بأنه ليس الجواب هنا جملة فعليّة فعلها منفيّ بلم حتى يتوجّه هذا الردّ إنما هو جملة ٱسميّة حذف مبتدؤها أي: فأنتم لم تقتلوهم، وقد صَرّح الزمخشري بذلك...». انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٦٦.

(٦) أي: من حذف جملة الشّرط من غير أن يتقدّم طلب.

(٧) ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ * فَذَٰلِكَ﴾ سورة الماعون ١٠٧/ ١ - ٢.

(٨) قال أبو البقاء: «قوله تعالى: فذلك: الفاء جواب شرط مقدَّر، تقديره: إن تأمّلته أو إن طلبت عِلْمَه» التبيان/ ١٣٠٦.

= وذكر السمين فيها وجهين: أوّلهما ما ذكره أبو البقاء، والثاني أن الفاء عاطفة «فذلك» على «الذي يكذب»، إمّا عطف ذات على ذات، أو صفةٍ على صفةٍ، انظر الدر المصون ٦/ ٥٧٤.

(١) قال الشمني: «الأكثر على أَنّ حَذْفَ جملة الشرط مع بقاء الأداة جائزٌ مطلقاً، وذهب بعضهم إلى أنّها لا تُحْذَفُ إلّا مع بقاء «لا» النافية أيضاً كهذا البيت.

(٢) قائله الأحوص، وهو عبدالله بن محمد الأنصاريّ.

وقصّة هذا البيت مع أبيات أخرى مطلعها:

سـلام الله يـا مـطـرٌ عـليـهـا وليـس عليـك يـا مَـطَـرُ الـسّـلام

مذكورة في شرح الشواهد للبغدادي وغيره.

ومطر هو عَدِيلُه، وكان قد تزوّج أُخْت زوجه، وزَوْجُه بنت رجل من بني تميم، وكانت أخت زوجه جميلةً، وزَوْجُها مَطَرٌ شيخ عجوز قبيح المنظر دميم، فَحَلّ به الأحوص ضيفاً، ولما رآه ازدراه، وقال: سلامُ الله يا مطر عليها... البيت، إلى أن قال: فَطَلِّقْها....

والشاهد في البيت حَذْفُ جملة الشّرط، والمذكور هو الجواب «يَعْلُ» أي: إلّا تطلّقْها يَعْلُ....

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥، وشرح السيوطي/ ٧٦٦، ٩٣٦، وشرح ابن عقيل ٤/ ٤٢، والارتشاف/ ١٨٨٣، والإنصاف/ ٧٢، وشرح الكافية الشافية/ ١٦٠٩، وأوضح المسالك ٣/ ١٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٠، والبحر المحيط ١/ ٢١٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٦٩، وشرح الألفية لابن الناظم/ ٢٧٥، والمقرب ١/ ٢٧٦، وشذور الذهب/ ٣٤٣، والهمع ٤/ ٣٣٦، وأمالي الشجري ١/ ٣٤١، والعيني ٤/ ٤٣٥، والخزانة ١/ ٢٩٥.

(١) في م/ ٣ «حذف جواب جملة الشرط».

(٢) أي: على الشرط.

(٣) أي: توسط الشرط بين طرفي جملة، ويوضح ذلك ما سيذكره في المثال الثاني.

(٤) هو: مبتدأ، وظالم: خبره، وجواب الشرط «إِنْ فَعَل» محذوفٌ تدلُّ عليه الجملة المتقدِّمةُ على الشرط.

(٥) مما ٱكتنف الشرط.

(٦) هو: مبتدأ، وظالم: خبره، و«إِنْ فَعَل» شرطٌ جوابه مقدَّر مما تقدَّم عليه وتأخّر عنه، وهو طرفا الجملة الاَسمية، وهذا ما أراده من الاَكتناف.

(٧) سورة البقرة ٢/ ٧٠، وتقدَّمت في الجهة الثالثة من هذا الباب، المثال الثاني.

(٨) إنا: إنّ: حرف ناسخ «نا» الضمير ٱسمه، لمهتدون: خبره: إنْ شاء اللهُ: حرف الشرط وجملة فعل الشرط، والجواب محذوف، يَدُلُّ عليه ما ٱكتنف جملة الشرط ما تقدَمَ عليها وما تأخَّر عنها.

(٩) أي: من حَذْف جملة الجواب من الشرط الذي ٱكتنفه ما يدل على ذلك الجواب.

(١٠) الذي يدلُّ على الجواب في الجملة القَسَم المتقدِّم «والله»، وجوابه المتأخِّر «لأكرمنّه».

(١١) في م/ ١ «إن جاءني والله أكرمته». وفي م/ ٤ «والله لئن جاءني...».

(١٢) اللفظ: مبتدأ خبره جملة: هو الكلام، وجواب الشرط: إن يُفِد: محذوف.

(١) أي: مما نحن فيه.

(٢) يُحْذَفُ جوابُ الشرط إذا كان ماضياً، فإذا كان مضارعاً فيُحْذَفُ في الضرورة، وفيما سبق من أمثلة كان الشرط الذي حذف جوابه ماضياً.

(٣) أي: هو الكلام.

(٤) «إن يُفِد هو الكلام».

(٥) خبر المبتدأ «اللفظ».

(٦) حذف الفاء من الجملة الأسميّة، وكان الأصل: فهو الكلام.

(٧) قائله عبدالرحمن بن حَسّان، وتقدَّم مراراً، وأستشهد به هنا لحذف الفاء من جواب الشرط «الله يشكرها».

وذكرتُ من قبل أنّ فيه رواية أخرى: فالرحمنُ يشكُرُه.

(٨) وذلك في شرحه على ألفيّة ٱبن معط، فقد ذكروا أنه قَطَعَ بالوجه السَّابق في شرح قول ٱبن معط؛ حيث جعل الجملة الاسميّة: هو الكلام، جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر عن المبتدأ، وحُذِفتِ الفاء كما جَرَى في رواية بيت عبدالرحمن.

(٩) أي: في غير الصورتين المتقدِّمَتَيْن في أول الفِقرة، وذلك فيما إذا تقدَّم على الشرط أو ٱكتنفه ما يَدُلُّ عليه.

(١٠) الآية: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ٣٥.

= قال السمين: «وإن كان كَبُر: هذا شرطٌ، جوابُه الفاء الداخلة على الشرط الثاني [فإن ٱستطعت]، وجواب الثاني محذوفٌ، تقديره: فإن ٱستطعت أن تبتغي نفقاً فٱفْعَلْ، ثم جُعِل الشرطُ الثاني وجوابُه جواباً للشرط الأول» الدر المصون ٣/ ٥٠.

(١) الآية: ﴿أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ سورة الرعد ١٣/ ٣١.

(٢) الآية: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَاْ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ سورة الرعد ١٣/ ٣٠.

(٣) في الدر المصون ٣/ ٥٠ «جوابُها محذوف، أي: لَكَان هذا القرآنُ؛ لأنّه في غاية ما يكون من الصّحة، وقيل تقديره: لما آمنوا...» وانظر البحر ٥/ ٣٩١.

(٤) **هذا ليس تقدير المصنِّف. وإنما هو تقدير شيخه أبي حَيّان نقله عمن سَبَقَه.**

(٥) سورة التكاثر ١٠٢/ ٥.

(٦) لو تعلمون: جوابه محذوف، والتقدير: لَفَعَلْتُم ما لا يُوْصَفُ، وقيل: التقدير: لَرَجَعْتُم عن كفركم.
وقال أبو حَيّان: «... وحَذْفُ الجوابُ لدلالة ما قبله عليه وهو: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾».
انظر البحر ٨/٥٠٨، وانظر التبيان للعكبري/ ١٣٠٢.

(٧) إشارة إلى الآية الأولى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ سورة التكاثر ١٠٢/١.

(٨) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ٩١.

(١) انظر الكشاف ١/ ٣٣٤، وانظر البحر ٢/ ٥٢١.

(٢) سورة النساء ٤/ ٧٨، وتقدَّمت في مواضع، أَوَّلها في «لا»، وثانيها في «ما» الزائدة، وفي الجهة الثانية «الثاني عشر»، ثم في الجهة الرابعة.
ولم يكن في المواضع السّابقة حديث عن الجواب.
ولو كنتم: قالوا: هي بمعنى «إنْ» وجوابُها محذوفٌ أي: لَأَدْرَكَكُم.
انظر الدر المصون ٢/ ٣٩٨.

(٣) سورة يَس ٣٦/ ٤٥.

(٤) انظر الدُّرّ المصون ٥/ ٤٨٧.
وفي البحر ٦/ ٣٤٠ «.. وجواب «إذا» محذوف يدُلُّ عليه ما بعده أي: أعرضوا».

(٥) وهو الآية التي بعدها: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ سورة يَس ٣٦/ ٤٦.

(٦) ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡۖ لَئِن لَّمۡ تَنتَهُواْ لَنَرۡجُمَنَّكُمۡ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ * قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ﴾ سورة يس ٣٦/١٨ – ١٩.

(٧) أي: أئن ذُكِّرتُم تطيَّرتُم.

(٨) سورة الكهف ١٨/١٠٩ وتقدَّمت في «سيّ» ٢/ ٣٤٥.

(٩) أخذ هذا مما تقدَّم في الآية: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي...﴾.

(١) تتمة الآية: ﴿... عِندَ رَبِّهِمۡ رَبَّنَآ أَبۡصَرۡنَا وَسَمِعۡنَا فَٱرۡجِعۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ سورة السجدة ٣٢/١٢.

(٢) ذكروا في «لو» توجيهين:

– **الأول**: أنّه لِمَا كان سيَقَعُ لوقوع غيره، وعلى هذا التوجيه الجوابُ محذوف، وهو كما ذكره المصنِّف: لرأيت أمراً فظيعاً.

– **الثاني**: أنّ «لو» للتمني، قال الزمخشري: كأنّه قيل: وليتك ترى، وفيها على هذا الوجه خلاف: هل تقتضي جواباً أَوْ لَا، وظاهر تقدير الزمخشري هنا أنّه لا جوابَ لها. وٱستبعد التمني في هذا الموضع أبو حَيّان.

انظر الكشاف ٢/ ٥٢٣ – ٥٢٤، والبحر ٧/ ٢٠٠ – ٢٠١، والدر المصون ٥/ ٣٩٦ – ٣٩٧.

(٣) جاء في م/ ١ «وأنّ الله تواب رحيم»، ومثله في متن حاشية الأمير.
وليس بآية. أمّا الآية فهي في سورة النور ٢٤/ ١٠، وانظر الآية/ ٢٠ من هذه السورة.

(٤) «وجوابُ «لولا» محذوف، قال التبريزي: تقديره: لَهَلَكْتُم أو لَفَضَحَكُم أو لَعَاجَلكُم بالعقوبة أو لتبيّن الكاذب.
وقال ٱبن عطية: لكشف الزناة بأَيْسَر من هذا، أو لأَخْذِهم بعقاب من عنده، ونحو من هذه المعاني التي يوجب تقديرَها إبهامُ الجواب».
البحر ٦/ ٤٣٥، والمحرّر ١٠/ ٤٤٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة الأحقاف ٤٦/ ١٠.

(٦) النص في الكشاف ٣/ ١١٩ «والمعنى: قل أخبروني إن ٱجتمع كونُ القرآن من عند الله مع كفركم به، وٱجتمع شهادة أعلم بني إسرائيل على نزول مثله وإيمانه به مع ٱستكباركم عنه وعن الإيمان به، أَلَسْتُم أَضَلَّ الناس وأَظْلَمَهُمْ...».

(١) سورة الأحقاف ٤٦/ ١٠.

(٢) **هذا الرد لشيخه أبي حَيّان، وقد عَقَّب به على كلام الزمخشري**، قال: «وجملة الآستفهام لا تكون جواباً للشرط إلّا بالفاء، فإن كانت الأداة الهمزة تقدَّمت [على] الفاء نحو: إنْ تزرنا أفما نُحْسِنُ إليك، أو غيرها، تقدَّمت الفاء، نحو: إن تزرنا فهل ترى إلا خيراً، فقول الزمخشري: ألستم ظالمين بغير فاء لا يجوز أن يكون جواب الشرط».
انظر البحر ٨/ ٥٧، وقدره أبو حَيّان: أي: فقد ظلمتم.

(٣) في م/ ٤ «أَفتُحْسِنُ».

(٤) أي: وتأتي الفاء مقدَّمة في الجواب على غير الهمزة من أدوات الآستفهام.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/ ٥.

(٦) أي: ليس مُسَبّباً عن الشرط «مَن كان يرجو».

(٧) أي: الجواب محذوف وتقديره: فليبادِر العملَ...، ويكون الفاء في قوله ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَءَاتٍ﴾ من باب السّببيّة، أي: لأنّ أجل الله آت.

قال السمين: «مَن كان: يجوز أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة، والفاء لشبهها بالشرطية، والظاهر أنّ هذا ليس بجواب؛ لأن أجل الله آتٍ لا محالة من غير تقييد بشرط، بل الجواب محذوفٌ أي: فليعمل عملاً صالحاً، ولا يُشرك بعبادة رَبِّه أَحَداً، كما قد صُرِّح به» الدر ٥/ ٣٦٠، وانظر البحر ٧/ ١٤١.

= وذكر العكبري أنّ الجواب ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَءَاتٍ﴾. والتقدير: لآتيه».

انظر التبيان/ ١٠٢٩، ومثله في معاني الزجاج ٤/ ١٦١، وانظر إعراب النحاس ٢/ ٥٦٣.

(١) كذا في المخطوطات «العملَ»، ومثله متن حاشية الدسوقي.

وفي متن حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد ومبارك «بالعمل».

(٢) سورة طه ٢٠/ ٧.

(٣) هذا تقدير الزمخشري. انظر الكشاف ٢/ ٢٩٦، والبحر ٦/ ٢٢٧.

وفي حاشية الشمني ٢/ ٢٦٧ تعقيبٌ للدماميني على المصنِّف في أنّ هذه المواضع وقع فيها فعل الشرط مضارعاً وهو مشكل؛ لأن الحذف إنما يكون إذا كان الشرط ماضياً.

(٤) تتمة الآية: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ سورة فاطر ٣٥/ ٤.

(٥) جاء التقديرُ عند الزمخشري: «فإنْ قُلت: ما وَجْهُ جزاء الشرط ومن حقّ الجزاء أن يتعقب الشرط، وهذا سابق له؟ قلتُ معناه: وإن يكذّبوك فتأسَّ بتكذيب الرسل من قبلك، فوضع «فقد كذبت رسل من قبلك» موضع «فتأسَّ» اَستغناءً بالسَّبب عن المُسَبّب، أعني بالتكذيب عن التأسّي» انظر الكشاف ٢/ ٥٧٠.

(٦) تتمة الآية: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٤٠.

(٧) قال أبو حيان: «ومَنْ جَعَل جواب الشرط: «فقد مَسَّ»، فهو ذاهل» انظر البحر ٣/ ٦٢.
قال السمين: «قلتُ: غالب النحاة جعلوه جواباً متأوّلين له بما ذكرت» الدر ٢/ ٢١٥.
وذكر السمين وجهين: الأول: هو فقد تبيّن مَسّ القرح للقوم، والثاني عن بعضهم، جواب الشرط محذوف تقديره: فتأسَّوْا، ونحو ذلك.
والتقدير الثاني هو تقدير شيخه أبي حَيّان.

(١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة النور ٢٤/ ٢١.

(٢) جعل أبو حَيّان الضمير من «فإنه» عائداً على «مَن» الشرطيّة قال: «أي: فإنه مُتّبع خطوات الشيطان يأمر بالفحشاء» البحر ٦/ ٤٣٩، وعلى هذا التقدير يكون المذكور هو الجواب.
ولم أَجِد فيما بين يَدَيّ من الحواشي تعليقاً على الآية.

(٣) سورة المائدة: ٥/ ٥٦، انظر «الأشياء التي تحتاج إلى رابط» ٥/ ٦٢٤.

(٤) ذكر السمين وجهين في الجواب: أولهما ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ...﴾.
والثاني: الجواب محذوفٌ لدلالة الكلام عليه، أي: ومَن يَتولَّ الله ورسوله والذين آمنوا يكن من حِزْب الله الغالب، أو يُنْصَر، ونحوه، ويكون قوله: «فإنّ حزب الله» دالّا عليه، الدُّرّ ٢/ ٥٥١ – ٥٥٢.

(٥) سورة البقرة ٢/ ٢٢٧، وتتمة الآية: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٦) ذكروا في الجواب وجهين: الأوّل أنّه «فإن الله سميع عليم»، وهو عند السمين الظاهر، وذهب شيخُه أبو حَيّان إلى أنّه محذوف أي: فليُوْقِعوه: انظر البحر ٢/ ١٨٣، والدّرّ المصون ١/ ٥٥٢.

(٧) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فلا تؤذوهم».

(١) الآية: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُم مَّآ أُرۡسِلۡتُ بِهِۦٓ إِلَيۡكُمۡۚ وَيَسۡتَخۡلِفُ رَبِّي قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَفِيظٌ﴾ سورة هود ١١/ ٥٧.

(٢) مثل هذا التقدير عند ابن عطية لكن لا على أنه الجواب، فقد قال: «إنْ: شرط، والجوابُ في الفاء وما بعدها من قوله: فقد أبلغتُكم»، والمعنى إنّه ما عليّ كبيرُ هَمٍّ منكم إنْ تَولّيْتُم فقد برئت ساحتي بالتبليغ، وأنتم أصحاب الذنب في الإعراض والتبليغ» المحرّر ٧/ ٣٢٥، ونقل هذا الشيخ أبو حَيّان. انظر البحر ٥/ ٢٣٤.
وذكر أبو حيان أن الجواب ﴿فَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُم﴾.

(٣) في م/٣ «فيُقال».

(٤) أي: إِن كُنْتَ تريد أَنّه لم يقم، وتقديرُ الكلام في الجواب: نَعَمْ، لم يَقُم زيد.

(٥) والتقدير: بَلَى، قام زيد، وبذلك تُبْطِلُ النفيَ المفهومَ من «لم»، وهذا حال جواب الاْستفهام المنفيّ في الجواب.

(٦) أي: من حَذْف الكلام.

(٧) قائله بعضُ الطائيين. كذا عند اْبن مالك في شرح التسهيل.

أَخِفْت: الهمزة للاْستفهام. إنّ: بمعنى: نَعَم، وقد حُذِفَ جملةُ الكلام بعدها، والتقدير: نَعَمْ خِفْتُ، ولكنّ خيفتي مقترنةٌ بالرجاء، وليست خيفةً مطلقة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٦، شرح الشواهد للسيوطي/٩٣٦، شرح التسهيل لاْبن مالك ٢/٣٣، والخزانة ٤/٤٨٦.

(١) قائله ابن قيس الرقيات. وتقدَّم في «إنّ» بمعنى «نَعَمْ»، انظر ١/٢٣٦.

(٢) أي: من حذف الكلام بجملته.

(٣) فقد ذهبوا إلى أنه بمعنى نَعَم.

(٤) تقدَّم له هذا في ١/٢٣٦، قال: «ورُدَّ بأن لا نُسَلِّم أنّ الهاء للسّكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوفٌ أي: إنّه كذلك».

وما ذكره المصنِّف هنا ليس له، فقد ذكرتُ من قبل أنه لأبي عُبَيْدة.

وتعقبهما البغدادي بأنّ حذف الخبر يشترط فيه أن يكون جملة تامَّة و«كذلك»، ليس جملة.

انظر الموضع المُحَالَ عليه، الحاشية/٣ ففيها تفصيل القول في هذا الخلاف.

(٥) أي من المواضع التي يحذف فيها الكلام بجملته.

(٦) مثل: نِعْمَ الرَّجُلُ محمد، فالمخصوص «محمد» مبتدأ، خبره محذوف، أي: محمد الممدوح، أو هو خبر لمبتدأ محذوف: نحو: هو محمد. أمّا إذا أعربنا المخصوص مبتدأ، وخبره الجملة التي قبله، فالمحذوف بعض الجملة لا الكلام بجملته.

(٧) الآية: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ سورة صٓ ٣٨/ ٤٤.

والتقدير في الآية: نِعْمَ العَبْدُ أيوبُ، فالمحذوفُ مبتدأ: هو أيوب، أو خبر: أيوبُ الممدوح، وعلى كلا التقديرين حُذِف الكلام بجملته.

(١) سورة يٓس ٣٦/ ٢٦ وتقدَّمت الآية في «ما» ٤/ ٢٣.

(٢) أمّا إذا قيل إنّ «يا» حرف تنبيه، ولا منادى بعدها فلا حذف.

وانظر هذا في «يا» «وإذا ولي «يا» ما ليس بمنادى... فقيل هي للنداء، والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرّد التنبيه لئلا يلزم الإجحافُ بحذف الجملة كلّها». انظر ما سبق ٤/ ٤٤٩ – ٤٥١.

(٣) هذا من رَجَزٍ معزوّ إلى رؤبة.

والمُعْدم الذي لا يملك شيئاً، وقوله: و«إنْ»: إنْ: وصليّة، حُذِف شرطها، والتقديرُ: وإن كان فقيراً مُعدماً رضيتُه.

شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٧، وشرح السيوطي/ ٩٣٦، والخزانة ٣/ ٦٣٠، والعيني ١/ ١٠٤، ٤/ ٣٣٦، والهمع ٤/ ٣٣٦، ٤٠٨، والمقرب ١/ ٢٧٧، وشرح الأشموني ١/ ١٧، ٢/ ٣٣٥، والارتشاف/ ٢٤٢٦، ورصف المباني/ ١٠٦، وشرح الكافية الشافية/ ١٦١٠، وأوضح المسالك ١/ ١٥، والبحر المحيط ١/ ٢١٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٤٥، وزيادات ديوان رؤبة/ ١٨٦.

(٤) تقدَّم هذا للمصنِّف في زيادة «ما» تعويضاً عن محذوف. انظر ما سبق ٤/ ٩٧ – ٩٨.

(١) ذكر الشمني أنّ مراد المصنِّف: بقوله: «في غير ما ذكر» أي من جملة الشرط، أو جملة الجزاء أي: لا يمكن حذف أكثر من شرط أو أكثر من جزاء.
وجاء هذا تعليقاً على كلام الدماميني في تعقُّبه للمصنِّف في أَنّ الحذف أكثر من جملة.

(٢) قائله عبيد بن الأبرص.
ورواية البيت: «أو يكن طبُّك الدلالَ...» وهو عَطْفٌ على شرط في بيت قبله، وفيه:

إن يكن طبّكِ الفراق فلا أحـ ـفِلُ أن تعطفي صدورَ الجمال
أو يكن طبك الدلالَ ...

والطب: العادة.
وقال الأخفش بعد البيت: «... يقول: فلو كان في سالف الدهر لكان كذا وكذا، فحذف هذا الكلام كله».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٨، وشرح الشواهد للسيوطي/ ٩٣٧، والبيان والتبيين ١/ ٢٣٦، والديوان/ ١٠٦، والعيني ٤/ ٤٦١، معاني القرآن للأخفش/ ٣٢٥، وانظر فيه ص/ ١٥٤.

(٣) ذكر الدماميني أنه لم يخرج البيت عما ذكره أولاً من حذف الشرط وحذف الجزاء، ففي كون هذا مثالاً لما حُذِف منه أكثر من جملة في غير ما ذكر نظر.
انظر الحاشية عند الشمني ٢/ ٢٦٧، وتعليق الشمني هو ما ذكرته في أول الحديث من المسألة.

(٤) تتمة الآية: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٧٣.

(١) كذا في المخطوطات ما عدا م/٢ ففيه «التقدير»، وكذا في المطبوع.

(٢) قال شيخه أبو حيان: «وفي الكلام حَذْفٌ يدل عليه ما بعده وما قبله التقدير: فضربوه فحيِيَ... «كذلك يُحْيي الله الموتى».. إن كان هذا خطاباً للذين حضروا إحياء القتيل كان ثَمّ إضمار قول أي: وقلنا لهم كذلك يحيي الله الموتى يوم القيامة» البحر ١/ ٢٦٠.

(٣) ما بين المعقوفين مثبت في م/ ٢ و٣ وليس في بقية المخطوطات.

(٤) ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ۞ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا...﴾ سورة يوسف ١٢/ ٤٥ - ٤٦.

(٥) انظر البحر ٥/ ٣١٤ - ٣١٥ فالنص لشيخه.

(٦) سورة الفرقان ٢٥/ ٣٦.

و«تدميراً» غير مثبت في المخطوطات ما عدا الخامسة، فقد أثبت فيها.

(٧) قال أبو حيان: «وفي الكلام حَذْفٌ، أي: فَذَهَبَا وأدَّيا الرسالة فكذّبوهما، فدمّرناهم»، انظر البحر ٦/ ٤٩٨، وكلام المصنِّف هو كلام شيخه كما ترى.

(٨) من قوله: «إن التقدير» إلى «فَدَمّرناهم» غير مثبت في م/ ٥.

(٩) في م/ ١ و٥ «كأن يجد».

(١) سورة العنكبوت ٢٩/ ٦١، وتكررت في السورة، انظر الآية/ ٦٣، وكذا سورة لقمان ٣١/ ٢٥، وسورة الزمر ٣٩/ ٣٨، وسورة الزخرف ٤٣/ ٨٧، وتقدّمت آية سورة العنكبوت فيما سبق في «حذف الفعل». وكان التقدير عنده: ليقولنّ: خلقهم الله.

(٢) النحل ١٦/ ٣٠ وتقدَّمت، انظر ما سبق شروط الحذف «الشرط الأول»، وانظر «حَذْف الفعل».

(٣) تقدَّم في حَذْف حرف الجرّ، وهو قول رؤبة: عندما سُئِل: كيف أصبحت؟ قال...

(٤) ما يذكره من هنا هو ما يكون اعتراضه على النحويين من التقدير فيه فإنه عنده من عمل المفسّر لا النحوي.

(٥) سورة النحل ١٦/ ٨١، وتقدّمت في «إنْ» المكسورة الخفيفة.
كما تقدّمت في «حَذْف المعطوف».

(٦) سورة الشعراء ٢٦/ ٢٢، وتقدَّمت في «حذف همزة الاستفهام».

(٧) أي: ليس من عمل النحويّ ما جاء فيه من تقدير للمحذوف، وإنما هو من عمل المفسّر لإيضاح المعنى.

(٨) **في طبعة مبارك والشيخ محمد «في فَنّ النحو»، وكذا في الحواشي.**
ولفظ «فنّ» غير مثبت فيما أمامي من مخطوطات، ولم يُشِرْ إلى هذا مبارك.

(٩) أي: قول النحويين.

(١٠) يكون هذا في باب «بناء الفعل للمفعول».

(١) في م/ ٣ و٥ «أو للعكس».

(٢) أي: من النحويين.

(٣) أي: لم أذكر هذا بحيث أكون جارياً على عادتهم فيما ذكروه، وإنما خالفتُ في هذا؛ لأنه عمل البياني وليس النحويّ.

(٤) في الفعل: «أنشد» الرفعُ والنَّصْبُ، أما الرَّفعُ فعلى تقدير: وأنا أنشدُ، وأما النَّصْب فلعله بالعطف على قوله من قبل «جَزْياً»، فيكون منصوباً بأن مضمرة بعد الواو. مثل قوله: «ولبسُ عباءةٍ وتقَرَّ عيني».

وضبطه مبارك بالفتح، وضبطه الشيخ محمد بالضمّ، وأَنْبَه أصحاب الحواشي على الوجهين فيه.

(٥) قائله دُرَيْد بن الصِّمَّة. من قصيدة رثى بها أخاه.

ويروي: وما أنا إلا من غزية....

وغزية قبيلة الشاعر.

وقد قُتِل دُرَيْدٌ في غزوة حنين كافراً. وآسمه معاوية بن الحارث بن عَلْقَمَة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩، وشرح السيوطي/ ٩٣٨، والخزانة ٤/ ٥١٣، والأصمعيات/ ١٠٧، والحماسة بشرح المرزوقي/ ٨١٥.

(٦) قال الشمني: «وغَرَضُه أنّه لم يذكر بعض ما أورده في كتابه مما يتعلّق بغير الإعراب لأجل آقتفاء أثر غيره، فمن فَعَل ذلك من المعربين حتى يحتاج إلى أنْ ينشر هذا البيت آعتذاراً عن ذلك، وإنما فعله لأمرٍ آخر هو أنه وضع كتابه ليفيد به مَن تعاطى التفسير والعربية جميعاً؛ فلا حاجة إلى إقامة مثل ذلك العُذْر»

انظر الحاشية ٢/ ٢٦٧.

(١) طَلِيحان: من الطَّلاحة، وهي التَّعَب والإعياء من السَّيْر، وفي شرح التسهيل: راكب البعير . . .
ومسألة هذا القول أنّه هل يجوز أن يُؤتى بمبتدأ مضاف، ويُخْبَرَ عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف إليه من غير عَطْف كهذا القول؟
وفي المسألة قولان: أحدهما: لا، وعليه أكثر البصريين، والثاني: نَعَمْ، وعليه الكسائي وهشام، وجَزَمَ به ابنُ مالك. فقال: «والأصل: راكب البعير، والبعير طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى.
انظر الهمع ٢/ ٥٢، والارتشاف/ ١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٩، واللسان والتاج/ طلح.

(٢) أي: راكبُ الناقة والناقةُ طَليحان، فحذف المعطوف «والناقة» لوضوح المعنى. وأجاز مثل هذا الكسائي وهشام. وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢١٦.

(٣) أي: مثل هذا التقدير لازم للنحويين لتقع المطابقة بين الخبر المُثنّى وما تقدَّمه، وبدون هذا التقدير لا تكون مطابقة.

(٤) أي الخبر «طَلِيحان»، وانظر الهمع ٢/ ٥٢.

(٥) ذكر شيخُه أبو حَيّان أنّ هناك من أجاز هذا بإعادة الضمير من «ضربتهما» إليهما، إي: إلى الغلام وزيد. انظر الارتشاف/ ١٠٩٩.

(١) انظر ما سبق ٣/ ٣٧١-٣٧٢، فقد ذكر أنّ الجاري على ألسنة المعربين أنّها تفيد ٱمتناع الشرط وٱمتناع الجواب معاً، ونصَّ عليه جماعة من النحويين، وهو عند المصنف باطل بمواضع كثيرة، وساق شواهد على ذلك.

(٢) في م/٥ «وبَسَطتُ...».

(٣) قلت: انظر «إذا» الفجائية فيما تقدَّم ٢/ ٤٨ وما بعدها.

(٤) في م/ ٥ «وفيه»

(٥) في م/ ٣ «أحَدَها»

(٦) أي: يذكرون هذا التفسير لـ «إذا» الفجائيّة.

(٧) أي: قولهم: إنها ظرف لما يُستقبَلُ من الزمان...

(٨) في متن حاشية الشمني «من حيث الجملة» قال: «هكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: من حيث هي. والمراد واحد» انظر الحاشية ٢/ ٢٦٧.

وقوله: من حيث هي. أي: مع عدم النظر في الموضع الذي تقع فيه.

(١) ذكر المصنف في أول الكتاب أن «هل» لايؤتى لها بمعادل.

انظر ما تقدّم ١/ ٧٢.

وعلّق على هذا الأمير بأن «أم» منقطعَة. انظر الحاشية ٢/ ١٧٧.

(٢) مثل تضمُّنها معنى الشرط. انظر ما تقدّم ٢/ ٧٦.

(٣) أي الجهة الثانية مما يُؤْخَذُ على المُعرِبين في حديثهم في «إذا» غير الفجائيّة.

(٤) في م / ٥ «للمبتدئين».

(٥) في م/ ٥ «تكريرها».

(٦) أي: «إذا» الظرفيّة.

(٧) أثبت «في» في م/ ٢، ثم شُطِب بخطٍّ فوقه.

(٨) وهو قوله: «في عام كذا».

(٩) فهو متعلّق بمحذوف حال من قوله: «يوم الخميس»، أي: حالة كون يوم الخميس في عام كذا.

(١٠) أي: التجوُّز.

(١١) أي: لا يكون الظرف الثاني «في عام كذا» بدلاً من الظرف الأول «في يوم الخميس»؛ لأنّ الثاني أكثر من الأوّل، ولا يُبْدَل الأكثر من الأقَلّ.

(١) قال: «على الأصَحّ» احترازاً من آعتراض معترضٍ بأنّ بعضهم قد أجاز مثل هذا النوع من البدل في إبدال الكُلّ من البعض.

وانظر هذا في شرح الأشموني ٢/ ١٢٧ – ١٢٨.

(٢) أي: إذا ظرف مستقبل. وفي م/ ٤ «قال».

(٣) في م/ ١، ٣، ٤، ٥ «لَسَلِمَ» وقد آخترتُ الصُّورة المثبتة بالجمع لِتوافِقَ «قالوا»، وقوله: لَسَلِمَ: أي لَسَلِم قولُهم...

(٤) من الجهات التي يعترض فيها على المعربين في «إذا» غير الفجائيّة.

(٥) من قولهم: «وفيها معنى الشرط غالباً».

(٦) أي: كون «إذا»...

(٧) في م/ ٤ و٥ «لما يُستقبل»

(٨) أي يتحقق كل هذا في «إذا» دائماً والصَّوابُ غير هذا.

(٩) ذكر فيما سبق خروج «إذا» عن الظرفيّة في ٢/ ٧٦، وذكر من هذا جَرَّها بحتى عند الأخفش، ووقوعها مبتدأ عند ابن جني، وذكروا في «إذا» البدليّة، والمفعوليّة. ثم ذكر أنها عند الجمهور لا تخرج عن الظرفيّة. انظر ٢/ ٨٠.

(١٠) أي: الموضع الثالث مما اشتُهر بين المعربين، وهو يحذِّرُ منه؛ لأن الصَّواب خلافه.

(١١) أي ما ذكروه من التبعيّة عامٌّ يشمل النعت الحقيقي والسَّببي، مع أنه غير متحقّق في الثاني.

(١) أي: من أوجه الإعراب الثلاثة.

(٢) في م/ ٢ و٣ «فيهما»

(٣) أي: من حيث ملازمة الإفراد، فالنعتُ السببيُّ مثلُه يكون مفرداً على الأَفْصَح، وتضعف المطابقة بينه وبين منعوته، كما تضعف المطابقة بين الفعل وفاعله.

(٤) أي بمطابقة النعت السببي لمعموله ولما قبله أي: مررتُ برَجُلَيْن قائِمَيْن أبواهما...

(٥) قيل: هي لغة لطيّئ و أَزْدشَنُوءَة. وذكر ابنُ يعيش أنّها لغة لبعض العرب فاشية كثيرة في كلامهم وأشعارهم. انظر شرح المفصّل ٣/ ٨٧، والهمع ٢/ ٢٥٦-٢٥٧.

(٦) الآية: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ سورة النساء ٤/ ٧٥.

وجه الاستشهاد بالآية مجيء «الظالم» صفة للقرية، وأهلها مرفوع به، وهذا من باب النعت السببي.

وانظر تفصيلاً جيداً في المسألة في الدرّ المصون ٢/ ٣٩٥.

(٧) هذا استثناء من تعميمٍ سَبَقَ له في قوله: «وأما الإفرادُ والتذكيرُ وأضْدَادُهما فهو فيها كالفعل».

(٨) في م/ ١ و٥ «للجمع»، ومثله عند مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير. والمراد بالجمع جمع التكسير.

(٩) أي: في الصِّفة.

(١٠) في م/ ٤ «أن يُفْرَد وأن تُكَسَّر».

(١) أي: تكسير الصِّفة أرْجَحُ من إفرادها، وذلك في حال رَفْعِها لجمع تكسير.

(٢) في م/ ٢ «لقوله».

(٣) قائله: زهير بن أبي سلمى من قصيدة مَدَح بها حِصْن بْنَ حُذَيْفَة.

في م/ ٥ «عليه»، وفي بقية المخطوطات «لَدَيْه» وكذا جاء في الديوان.

وفي الديوان: غُدْوَةً في موضع «بُكْرَة».

والصّريم: جمع صَرِيمة، وهو رَمْلَة تنقطع من مُعْظَم الرمل، والمرادُ به في البيت الصُّبح، قالوا: وهو أشبه بالمعنى، فهو يسكر في العشيّ، فإذا أصْبَحَ وقد صَحَا من سُكْرِهِ لامَتْهُ العواذلُ. والعواذلُ اللّواتي يَلُمْنَهُ على إنفاق ماله.

وقوله: فوجدتُه: الهاء: مفعول أول، وقعوداً: مفعول ثان، عواذِلُه: فاعل «قعوداً».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠، وشرح السيوطي/ ٩٤٠، والديوان/ ١٤٠.

(٤) أي: صَحّ الاستشهاد به مع أنه ليس فيه نعت سببيّ لأنَّ...

(٥) وهو تكسير الصِّفة الرافعة للجمع، وكونُ الجمع فيها أَرْجَحُ من الإفراد.

(٦) والمفعول الثاني، وهو «قعوداً» كان خبراً في الأصل قبل دخول «وَجَد».

(٧) أي: هو ثابت لهما كما هو ثابت للنعت.

(٨) ما ذكره المصنف هنا لا يَصْلُح إيراده في هذه الفقرة؛ لأنك سوف ترى أنّ ما ذهب إليه المعربون صواب، وأمّا ما جاء عند سيبويه فهو المعترض عليه من المصنف.

(٩) سورة البقرة ٢/ ٣٥، وتقدمت في حرف الياء، وفي الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، وتكرّر ذكرُها.

(١٠) في إعراب «رغداً» ثلاثة آراء: نعتٌ لمصدر محذوف، وهو ذكره المصنِّف، وعند سيبويه هو حال، ووجهٌ ثالثٌ وهو أنّه مصدرٌ في موضع الحال: أي: كُلا طَيِّبَيْن مُهنَّأَيْن.

(١١) في م/ ٥ «المصدر».

(١) الآية: ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ۗ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ سورة آل عمران ٣/ ٤١.

والتقدير: وٱذكُرْ رَبَّك ذكراً كثيراً، أو زماناً كثيراً، أو هو حال من ضمير ذلك المصدر المحذوف.

وكان قد وَعَد في حَذْف الموصوف بأنّ فيه بحثاً سيأتي. وهذا موضعه.

(٢) تقدّم البيت. انظر ما سبق ٥/ ٢٧٣ «الباب الثالث – شبه الجملة».

وكان حديثه فيه من قبلُ عن التعلُّق بالفعل وبِشِبْهِهِ.

أما هنا فحديثُه عن «مِثْلَ» ومجيئه صفة لمصدرٍ، والتقدير: اشتعالاً مِثْلَ ٱشتعال النّار.

(٣) هذا تقدير النحويين.

(٤) تقدّم هذا للمصنِّف. فقد ذكر تقدير سيبويه في نحو: سرتُ طويلاً. وضربتُ زيداً كثيراً، وهو أَنّ «طويلاً» و«كثيراً» حالان من ضمير المصدر محذوفاً أي: سِرْتُه وضربتُه، وذكر من قبل ما يقتضي عنده ٱستبعاد هذا التقدير فتأمّل!!

انظر ماسبق ٣/ ١٢٠–١٢١، وانظر حديثي في المسألة في الحاشية (١) من الصفحة/ ١٢١، وانظر الكتاب ١/ ١٨٦.

(٥) أي: دليل ما ذهب إليه سيبويهِ والمحقّقون من جَعْلِ مثل هذا نَصْباً على الحاليّة.

(٦) أي: قولُ العرب.

وطويلاً حال من ضمير المصدر والتقدير: سِيْرَ عليه سَيْرٌ طويلاً.

(١) ولو كان الأمر على ما ذَهَبَ إليه المعربون من جعل «طويلاً» نعتاً لمنعوت محذوفٍ لجاء «طويلٌ» بالرفع؛ لأنّ المنعوت المحذوفَ نائب عن الفاعل مرفوع.

(٢) أي: لجاز رَفْعُه. فقيل: طويلٌ.

(٣) أي: رأيت إنساناً كاتباً.

(٤) أي: لا تقول: رأيت طويلاً وأنت تريد: رأيت إنساناً طويلاً؛ لأنّ حَذْفَ الموصو ف مُلْبِسٌ، والطولُ يصلُحُ له ولغيره.

(٥) في م/١ «دون الطول»، وفي بقية المخطوطات «بخلاف الطول».

(٦) أي: فيما ٱحتَجّ به سيبويه والمحقّقون.

(٦) أي: فيما ٱحتَجّ به سيبويه والمحقّقون.

(٧) أي: الدليل الأَوّل، وهو أَنّه يقال: سِيْرَ عليه طويلاً ولا يقال: طويلٌ.

(٨) في م/ ٥ «فالأوّل لجواز»

(٩) أي: في «طويلاً».

(١٠) ذكر الدماميني أنه لا يُسَلَّم له أنّ ٱجتماع مَجَازَيْن أمْرٌ مُسْتكره، ولا مانع من ٱجتماع مجازين قال: «وكيف ولا نزاع بينهم في أن مثل: أَحْيَا الأرضَ شبابُ الزمان من مستحسنات الكلام؟...» انظر حاشية الشمني٢/ ٢٦٨، وتعقيب الشمني عليه.

(١١) أي: لأجل كراهية ٱجتماع مجازين على خلاف الأصل.

(١٢) في م/ ٥ والمطبوع «تعلُّق».

(١) كذا في المخطوطات: «ويُوَضِّحُه»، وفي المطبوع: «وتوضيحُه».

(٢) أي: جاء النصب بعد حذف المنعوت وهو الزمان، وجعل هذا عِلّة لما ذَكَرَه من كراهية ٱجتماع مجازَيْن: حَذْف الموصوف، وجَعْل الصّفة مفعولاً على السّعة.

(٣) أي: الدليلُ الثاني في إبطال ما ذَهَب إليه سيبويهِ والمحقِّقون.

(٤) أراد بالاَختصاص، ما أشار إليه مَن ذهب إلى الحاليّة، وهو في قولنا: رأيت كاتباً، وأنّه يجوز حَذْفُ الموصوف؛ لأنَّ الكتابة لا تكون إلّا من الإنسان، ولا يقال: رأيت طويلاً يُراد به الإنسان، فالطُّول ليس خاصّاً به.

(٥) سورة سبأ ٤٣/ ١٠-١١، وتقدمتا في الباب الخامس «حذف الموصوف»، وقد حُذِف الموصوفُ وهو «دُرُوعاً» لدلالة قوله تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ على هذا المحذوف، فهو يدل على أنّ تلك السَّابغات لا تكون إلّا دروعاً، والحديد ليس خاصّاً بالدروع، بل يصلح لغيرها، ولكنه لا يكون سابغاً، ولا يُلان الحديُد إلّا لمثل هذه الحالة من صُنْع الدِّرع، فكان في هذا السياق ما يدلُّ على نوع الموصوف المحذوف.

(٦) أي: قول سيبويه والمحقِّقين في مجيء «طويلاً» في المثال المتقدِّم حالاً.
ومثله «رغداً» في الآية.

(٧) اشتمل الصَّماء: اَشتمل بالثوب فأداره على جَسَده كُلّه، وعلى عاتِقِه حتى لا يمكنه إخراجُ يَدِه منه.
وفي القاموس/ الشمال «واَشتمل بالثَّوب أداره على جَسَده كُلّه حتى لا تخرج منه يده»، والشِّملة بالكسر هيئة الاَشتمال، والشملة الصَّمّاء (في الميم) والفتح: كساء دون القطيفة يُشْتَمَلُ به». وانظر التاج/ شمل، صمم.

(١) الصَّمّاء صفة للمحذوف وهو الشّملة، ولا تكون حالاً.

(٢) أي: الصّماء لا تكون حالاً لأنّها معرفة. وهذا مذهب أهل البصرة، وأمّا عند الكوفيين فيأتي الحال معرفة.

وذكر الدماميني أن تعذُّر الحاليّة في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المَنْعَ من ٱرتكابها عند عَدَم المانع. انظر حاشية الشمني ٢/٢٦٨.

(٣) في م/١ «التعريف».

(٤) لم أجد فيما قرأت من كتب النحويين – وهو غير قليل– مثل هذا القول عندهم في الفاء.

(٥) سيأتي بعد قليل تعقيب الدماميني على مثل هذا.

(٦) في م/٣ «السّادس» بلا واو، وكذا ما جاء بعده.

(٧) تقدّم هذا، انظر ما سبق ٥/٥٢٢، قال: وقولهم: «على عامِلَيْن: فيه تجوُّز...».

(٨) في م/٢ و٣» العَطْفُ على مَعْمُولَيْ عامِلَيْن».

(٩) قال الدماميني: «غاية ما فعلوه في هذا والذي قبله أَنْ حذفوا مضافاً لقيام قرينة عليه، ولا محذور في ذلك، ولا أن يُقال: إنّ الصّواب خلافُه؛ ففي كتاب الله وسُنّة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يُحْصَى كَثْرَةً».

حاشية الشمني ٢/٢٦٨.

(١٠) قلتُ: ما أخذه على النحويين هنا وقع هو فيه فيما تقدَّم في «بل»، قال: «بل: حرف إضراب» انظر ٢/ ١٨٤.

(١) قلت: تقدَّم له ما يُشْعِرُ بغير ما صحَّحه هنا، انظر ١٤٨/٢، و١٠٨/٥ فقد كان في الموضعين توجيه الإعراب عنده على الجَزْمِ بالطلب المتقدِّم لا الشرط المقدَّر. وذلك في قولهم: اتَّقى الله امرؤ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه» وكذا في آيتي سورة الصف ٦١/ ١٠-١٢.

(٢) في م/ ٥ «مقدَّر» ومثله عند مبارك، والشيخ محمد، مع أن نسخةً من نسختي مبارك فيها كالذي أثبتُّه.

(٣) كذا جاء في م/ ١ و٣، ورأيت أنه الأليق بالسِّياق، وفي الباقيات والمطبوع «وقد يكون».

(٤) في م/ ٤ و٣ «من ناصب وجازم»، ومثله عند مبارك، والشيخ محمد.

(٥) ما ذكره هنا خالَفَ فيه ما في أَوْضَح المسالك، فقد قال: «رافع المضارع تَجَرُّدُه من الناصب والجازم وفاقاً للفراء، لا حُلُولُه مَحَلَّ الاسم خلافاً للبصريين؛ لانتقاضه بنحو: هَلّا تفعلُ»، انظر ٣/ ١٦٢.

وانظر تفصيل الخلاف في رافع الفعل المضارع في الهمع ٢/ ٢٧٤ وما بعدها، فقد ذكر سبعة آراء نقلها عن أبي حيان. وارجع إلى الإنصاف / ٥٥٠ وما بعدها، وذكر الشمني أنّ ابن مالك اختار قول الكوفيين في المسألة.

(٦) في م/ ٢ و٣ «فعلوه».

أي: ما فَعَله من قال: إنّه مرفوع لخلوّه من النّاصب والجازم.

(٧) أي: تسهيلُ الإعراب على المبتدئين.

(٨) أي: ترجيحه على قول الكوفيين وغيرهم.

(٩) في أنّ عامل الرفع فيه حُلُولُه مَحَلّ الاسم.

(١) أي: جعلوا الطالب يُعْرِب. وعلى هامش م/ ٢ «أي: حملوا الطالب على أن يعرب».

(٢) أي: قالوا في الإعراب خلاف قول البصريين.

(٣) أى: زيادة الألف والنون.

(٤) أي: مانع الاسم من الصَّرْف.

(٥) أي: الألف والنون، في العَلَم والوَصْف.

(٦) قال سيبويه: «هذا باب ما لحقته نون بعد ألفٍ فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان وسكران وعَجْلان وأشباهها، وذلك أنّهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنّها على مثالها في عِدَّة الحروف والتحرُّك والسّكون، وهاتان الزائدتان قد اختُصّ بهما المذكّر...» الكتاب ٢/ ١٠.

(٧) وبذلك تجعل زيادة الألف والنون، مثل ألف التأنيث، وتجمعهما عِلّة واحدة من علل المَنْع من الصَّرْف.

(٨) أي: شرط الكوفيون مع زيادة الألف والنون عِلّةً أخرى وهي العلميّة، أو الوصفيَّة.

(٩) أي: مع الزيادة المذكورة.

(١٠) أي: لأن الشَّبْه بألِفَيْ التأْنيث.

(١١) في م/ ٤ «بإحداهما».

والمراد به العلميّة أو الوصفيّة؛ لأن الزيادة لا تُوْجَد إلّا في واحدٍ منهما.

(١٢) فإنّ فيه مع العلميّة زيادة الياء والتاء.

(١) «إنما» زيادة من م/ ١ و٢، وهو غير مثبت عند مبارك، والشيخ محمد.

(٢) وهما الألف والنون.

(٣) أي: عن عِلّة اختصاص الألف والنون الزائدتين بالمَنْع من الصَّرْف.

(٤) أي: لم يجد الكوفيون بُدّاً من القول بمشابهة الألف والنون الزائدتين لِأَلِفَيْ التأنيث كما صنع البصريّون.

(٥) سورة النساء ٤/٣، وتقدَّمَت في «ما»، انظر ٤/٧٨: «وأطلقت ما على جماعة العقلاء...».

(٦) لم أَهْتَدِ مع طول البحث إلى صاحِب هذا القول.

(٧) تقدَّم للمصنف في ٤/٣٦٩ قوله: «زَعَمَ قوم أنّ الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه: أحدها أن تُسْتَعْمَلَ بمعنى أو، وذلك على ثلاثة أوجه...».

(٨) مؤرِّخ أديب من أهل أصبهان، وصَنّف لِعَضُد الدولة البُوَيهيّ كتابه «الخصائص والموازنة بين العربيّة والفارسيّة» وتعصّب فيه للفارسيّة، وله تاريخ أصبهان، وغيره من المؤلّفات، وُلِدَ سنة ٢٨٠هـ وتوفي سنة ٣٦٠هـ.

انظر إنباه الرواة ١/٣٣٥، وانظر الفهرست/١٩٩.

(٩) نقل هذا عن المصنِّف الشهاب في الحاشية. انظر ٣/١٠٢.

(١٠) لعلّه أراد في الآية.

(١) أي: عَجْزٌ عن معرفة الصَّواب في بيان معنى الآية، وإثبات الواو دون «أو».

(٢) أي: يراد منها ضَمُّ بعضها إلى بعض.

(٣) أي: الأعداد غير المعدولة.

(٤) سورة البقرة ٢/١٩٦، وتقدَّمت في «أو» انظر ١/٤١٥.

(٥) الآية: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/١٤٢.

(٦) أي: من الأعداد.

(٧) «لا» غير مثبت في م/ ٤ و٥.

(٨) سقط «به» من المخطوطات ما عدا الخامسة، فقد أثبت فيها، وهو غير مثبت في متن حاشية الدسوقي. وهو مثبت عند مبارك، والشيخ محمد، وفي متن حاشية الأمير.

(٩) في م/ ٥ «كهذه السُّورة».
والمراد بالآية ما تقدَّم من سورة النساء ٤/ ٣ ﴿فَانكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ...﴾ الآية.
أي: تزوج اثنتين، أو ثلاثة، أو أربعة، فأنت مُخيَّر في هذا مفرداً دون الجمع المطلق.

(١٠) الآية: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة فاطر ٣٥/ ١.

(١١) أي: أبو طاهر الأصفهاني.

(١) فهم لم يريدوا الجمع وإنَّما أرادوا التقسيم: قسم كذا، وقِسْم كذا، بخلاف الأعداد الأصول.

(٢) سورة البقرة ٢/ ١٩٦، وتقدَّمت قبل قليل.
وفي الآية أُريدَ الضَّمُّ؛ لذا جاء فيها بعد العددين قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾.

(٣) أي: الألفاظ المعدولة.

(٤) تقدَّم البيت في «أم»، انظر ما سبق ١/ ٣٠١، فقد ذكر البيت لما تحتمله «أم» من الاتّصال والانقطاع، ولم يذكر في العدد المعدول في البيت شيئاً من قبلُ.

(١) أي: من الملائكة.

(٢) أي: أنّ المَلَك له جناحان، وآخر له ثلاثة، وآخر له أربعة.

قال أبو حيان: «قيل: وإنما جعلهم أولي أجنحة لأنّه لما جعلهم رُسُلاً جعل لهم أجنحة ليكون أسرع لنفاذ الأمر وسرعة إنفاذ القضاء؛ فإن المسافة التي بين السماء والأرض لا تُقْطَعُ بالأقدام إلّا في سنين، فجُعِلت لهم الأجنحة حتى ينالوا المكان البعيد في الوقت القريب كالطَّيْر» البحر ٧/ ٢٩٨، ٢٩٩.

(٣) أي: من هؤلاء الملائكة.

(٤) أي: بواحد من الأعداد المعدولة في الآية لا بها جميعها.

(٥) البيت من قصيدة لساعدة بن جؤيّة رثى بها آبن عَمٍّ له قتلته قُشَيْر، وقيل رثى بها آبنه أبا سفيان. ورواية السُّكَّري: سباعٌ تبغّى.

قالوا في معناه: ولكن الذي يعظم مصابي أنّ أَهلي بوادٍ لا أنيسَ به إلّا السِّباع التي تطلب الناسَ لتأكلهم آثنين آثنين، وواحداً واحداً.

قالوا: ويمكن أن يريد السِّباع بأعيانها، ويحتمل أن يريد قوماً بمنزلة السِّباع، واستبعد البغداديّ الاَحتمال الثاني ببيت جاء بعد هذا، وآقتصر الجواليقي على المعنى الأول.

تبغّى: أصله تتبغّى، بتاءين فحُذِفت إحداهما.

ومَثْنَى ومَوْحَد: صفة ذئاب، أو خبر مبتدأ محذوف.

قال الأَعلم: الشاهد في ترك صرف مَثنى وموحد؛ لأنهما صفتان لذئاب، معدولتان عن آثنين آثنين، وواحد واحد. اهـ.

أي: الذئاب تطلبُ الناس في حال كونهم آثنين آثنين، وبعضها تطلُبُهم في حال كونهم واحداً واحداً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٤، وشرح السّيوطي/ ٩٤٢، وشرح المفصّل ١/ ٦٢، ٨/ ٥٧، والكتاب ٢/ ١٥، والعيني ٤/ ٣٥٠، والمقتضب ٣/ ٣٨١، وديوان الهذليين ١/ ٢٣٧.

(٥) انظر الكشاف ١/ ٣٧٥.

(٦) في الكشاف: «ثنتين».

(٧) في م/ ٥ «ما أراد»، ومثله نصُّ الكشاف.

(٨) أي: أُبيحَ له. وفي م/ ٥ «لم يُطْلَقْ له» كذا!!

(٩) في الكشاف: «للجماعة».

(١٠) بعده في الكشاف: «وهو ألف درهم».

(١) قال التفتازاني: «أي: لو قلت: اقتسِموا هذا المال دِرْهَمَيْن وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى، ولم يصحَّ جَعْلُ دِرْهَمَيْن حالاً من المال الذي هو ألف درهم مثلاً، بخلاف ما إذا كُرِّر؛ فإن القصْد فيه إلى الوصف والتفصيل في حكم الاْقتسام، وكذا الطيبات في حكم النكاح».
عن حاشية الشمني ٢/ ٢٦٩.

(٢) في م/ ٤ و٥ «فلِمَ»، ومثله النص في الكشاف، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «لِمَ».

(٣) نصُّ الكشاف: «كما جاء بالواو في المثال الذي حَذَوْتُه لك».

(٤) نصُّ الكشاف: «ولو ذهبت تقول: اْقتسموا هذا المال دِرْهَمَيْن دِرْهَمَيْن، أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة علمت أنه لا يَسُوغُ لهم...».

(٥) انظر نصّاً آخر للتفتازاني في الفرق بين الواو وأو في مثل هذا السِّياق. في حاشية الشمني ٢/ ٢٦٩.

(٦) في الكشاف: «وبعضه... وبعضه».

(٧) أي: مما ذكر من الأعداد.

(٨) لفظ «انتهى» مثبت في م/ ٣ و٤.

(٩) وهي مجيء الواو نائبة عن «أو» في آية النِّكاح.

(١٠) ذكر هذا في حرف الواو، وأنها أثبتها جماعةٌ من الأُدباء كالحريري، ومن النحويين الضُّعفاء

= كآبن خالوية، ومن المُفَسِّرين كالثعلبي. انظر ما سبق ٤/ ٣٩٠ - ٣٩١.

(١) سورة الكهف ١٨/ ٢٢، وتقدَّمت في حرف الواو، في الموضح المحال عليه فيما سبق.

(٢) تقدّم هذا في ٤/ ٣٩١، وانظر الدُّرّ ٤/ ٤٤٥.

(٣) في م/٣ و٤ «عاطقةٌ خبراً...».

(٤) ذكر من قَبلُ أنّها عاطفة جملةً على جملة؛ إذ التقدير: هم سبعة.

(٥) أي: تصديقٌ لهذه المقالة، وقد جعل من قبل: العطف من كلام اللّه تعالى، والمعنى نعم، هم سبعة وثامنهم كلبهم. انظر ٤/ ٣٩١.

وذكر أنه يؤيّد هذا قولُ آبنِ عَبّاس: حين جاءت الواو آنقطعت العِدّة. أي لم تبق عِدَّةٌ يُلْتَفَتُ إليها.

وانظر الفريد ٣/ ٣٢٦، والكشاف ٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٦) أي: في الآستئناف في قولهم: «وثامنهم كلبهم».

(٧) سورة النمل ٢٧/ ٣٤ وتقدّمت، انظر ما سبق الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً: ٥/ ١٨٤.

(٨) «أفسدوها» مثبت في م/ ٣ و٤.

(٩) ما ذكره المصنّف هنا عَلّقْتُ عليه في الموضع السابق الحاشية/ ٢ بأنه أحد الوجهين، وأنّ الوجه الثاني أنه من كلامها، ذَكَرَه أبو حيان، وتبِعَهُ على ذلك تلميذه السّمين.

وقوله: كلامها: أي كلام بلقيس.

(١) أي: يؤيِّد أن الواو في آية الكهف للاَستئناف.

(٢) وهو قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ﴾ سورة الكهف ١٨/ ٢٢.

(٣) وهو قوله: «سبعة».

(٤) أي: ﴿رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ﴾.

(٥) أي: لقولهم ثلاثة... خمسة.

(٦) أي: سبعة. ولا يكون هذا رجماً بالغيب، بل يكون صدقاً.

(٧) أي: ولا يُرَدُّ كونُ الواو للاَستئناف، وأنّ في الكلام تقديراً لكونهم سبعةً؛ إذ مفاده أنّه يعلمهم كثير. اَنتهى عن دردير. انظر الدسوقي ٢/ ٢٨١.

(٨) في آخر آية الكهف ١٨/ ٢٢.

(٩) في م/ ٤ «عددهم».

(١٠) أي: عرفوا هذه القِصّة، أو ذلك العدد.

(١١) لأنّ السَّبْعَة قليل بالنسبة لغيرهم ممن قال المقالتين الأُوْلَيَيْن. انظر الدسوقي ٢/ ٢٨٢.

(١٢) لأنّ الظاهر أنّه يعلمهم كثير من الناس.

(١٣) هذا للزمخشريّ. وقد ذكره من قبل في ٤/ ٣٩٢، ونقلتُ النَّصّ من الكشاف ٢/ ٢٥٥. وذكر مكّيّ أنّ هذه الواو يقال لها واو الحال، انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٩.

(١) تعقّبه على هذا أبو حيان في البحر ٦/ ١١٤ - ١١٥ بأنه شيءٌ لا يعرفه النحويون، بل قرروا أنه لا تُعْطَفُ الصِّفة التي ليست بجملة على صفة أخرى إلّا إذا اَختلفت المعاني حتى يكون العطفُ دالّاً على المغايرة، وأمّا إذا لم يختلف فلا يجوز العطفُ، هذا في الأسماء المفردة، وأمّا الجمل التي تقع صفةً فهي أَبْعَدُ من أن يجوز ذلك فيها. . .، ويكفي رَدّاً لقول الزمخشريّ أنّا لا نعلَمُ أحداً من علماء النحو ذهب إلى ذلك.

(٢) أي: قوله: وثامنهم كلبهم: الواو زائدة وجملة: «ثامنهم كلبهم» صفة لـ «سبعة»، وقد أفادت الواو توكيدَ لُصُوق الصِّفة بالموصوف.

(٣) أي: واو الثمانية.

(٤) انظر ما تقدَّم ٤/ ٣٩٠. وقوله: «وقد مَرّ» غير مثبت في المطبوع، وهو مثبت في المخطوطات.

(٥) وهو: هؤلاء ثلاثة.

(٦) سورة هود ١١/ ٧٢، وتقدَّمت في خمسة مواضع أَوَّلُها ٣/ ٢٠٢، وشيخاً حال، والعامل فيه، التنبيه، أو الإشارة، أو هما معاً.

(٧) رَدّ من قبل بمثل هذا الردّ، انظر ٤/ ٣٩٢ - ٣٩٣، والعامِلُ المعنويّ هو معنى الإشارة.

(٨) ذهب الدماميني إلى أنّه يحذف في مثل قولك: زيد قائماً، جواباً لمن قال: مَن في الدار. أي: زيد فيها قائماً، لقوة الدلالة على المحذوف، انظر الشمني ٢/ ٢٦٩.

(١) مثل ٱسم الفاعل وٱسم المفعول.

(٢) أي: الذي يجوز معه تأنيث الفعل وتذكيره.

(٣) أي: اسماً ظاهراً، وليس ضميراً.

(٤) لا يجوز تذكير ٱسم الإشارة مع المؤنّث المجازي، بل تتعيَّن المطابقة: هذه الشمس، وكذا حال الضمير.

(٥) لأنّ الفاعل إذا كان ضميراً عائداً على مؤنّث حقيقي أو مجازي متقدِّم يجب معه تأنيث الفعل: الشمس طلعت. وأما في الشِّعْرِ، ففيه الضرورة، فللضرورة حكمها.

(٦) كأن ٱبن كيسان أباح تذكير الفعل في مثل هذه الصورة في الشِّعْر والنّثر، من غير تقييده بالضرورة.

وفي الهمع: «وقال ٱبنُ كيسان: يقاس عليه [على البيت الذي ذكره المصنِّف...]، لأنّ سيبويهِ حكى: قال فلانة» انظر ٦/ ٦٥.

(٧) قائله: عامر بن جُوَيْن الطّائي.
المُزْن: السّحاب. وَدَقَتْ: أمطرت. البَقْل: العُشْب، وما يُنْبِتُ الربيعُ مما يأكله الناس والبهائم.
والشاهد فيه أنه كان يجب أن يُقال: ولا أَرْضَ أبقلت، لكنه حَذَف تاء التأنيث لضرورة الشّعر. وعند ابن كيسان لا ضرورة فيه.
وعامر: شاعر فارس جاهليّ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٧، وشرح السيوطي/ ٩٤٣، والخزانة ١/ ٢١، ٣/ ٣٣٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٩٢، والهمع ٦/ ٦٥، وأوضح المسالك ١/ ٣٥٤، والكتاب ١/ ٢٤٠، وشرح المفصل ٥/ ٩٤، والعيني ٢/ ٢٦٤، والمحتسب ٢/ ١١٢، = = والخصائص ٢/ ٤١١، وأمالي الشجري ١/ ١٥٨، ١٦١، والكامل/ ٨٤١، ٩٩٤، وشرح الأشموني ١/ ٣١١، واللسان/ خضب، بقل، والمُقَرّب ١/ ٣٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١٢.

(١) أي: ابن كيسان.
(٢) أي: حَذْفُ التاء من «أَبْقَلَ».
(٣) أي: بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» وهي الكسرة إلى التاء قبلها.
(٤) أي: أو حَذْف للتاء من غير نقلٍ لحركة الهمزة إليها.

(٥) تقدّم الحديث في المسألة. انظر ما سبق ٢/ ١٧٩ - ١٨١.

(٦) أي: مما يتداوله الفقهاء، ويأتي كثيراً في كتب التفسير.

(٧) إدخال «قد» على «ينوب» لإفادة التقليل، وأنّه لا يَصْلُحُ في كُلّ موضع، فهو ليس على إطلاقه.

(٨) أي: بإطلاق جواز مثل هذه النيابة في كُلِّ موضع.

(٩) قال من قبلُ: «مَذْهَبُ البصريين أنّ أحرف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنّ أَحْرُفَ الجزم وأحرف النَّصْب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤوّل تأويلاً يقبله اللّفظ...، وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مَحْمَلُ الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذّاً، ومذهبهم أقلُّ تعسُّفاً» مغني اللبيب ٢/ ١٧٩ - ١٨٠.

= وأنت ترى أنه من قبلُ مالَ إلى مَذْهَب الكوفيين، ولكنه هنا يميل إلى مَذْهَب البصريين. وانظر المسألة في تأويل مشكل القرآن لأبن قتيبة/ ٥٦٧ وما بعدها، وأدب الكاتب له أيضاً ص/ ٥٠٧ وما بعدها.

(١) في م/ ٤ «الأول».

(٢) أي: النكرةُ.

(٣) روي هذا عن ابن عباس وابن مسعود مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أنه خرج ذات يوم وهو يضحك ويقول: «لن يغلب عُسْرٌ يُسْرَين».

وانظر المُوَطّأ/ ٤٤٦ «باب الترغيب في الجهاد». وفيه أنه كتب بهذا عمر بن الخطاب رضي الله إلى أبي عبيدة بن الجَرّاح حينما أخبره بجموع الروم.

وانظر البحر المحيط ٨/ ٤٨٨، والدُّرّ المصون ٦/ ٥٤١، والكشاف ٣/ ٣٤٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٣٤١.

(٤) ويأتي ذكر هذا الحديث بمناسبة تفسير آيتي الشرح ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ٩٤/ ٥ – ٦.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٦/ ٣٤١.

(٦) هما إعادةُ النكرة نكرةً، وإعادةُ النكرة معرفةً.

(١) ومثل هذا يُسَمُّونه بالعَهْد الذكري.

(٢) أي ويشهد للنوع الرابع، وهو إعادة المعرفةِ نكرةً.

(٣) هذان من أبيات للفِنْد الزماني قالها في حرب البسوس، وآسمه شَهْل بن شيبان بن ربيعة بن زمان الحنفي.

والصفح: العفو، والمراد: أعرضنا عنهم، وأوليناهم صفحة عنقنا.

وفي البيت رواية: عن بني هند، وهي هند بنت مُرّ بن أُدّ أخت تميم.

وفي البيت الثاني أَمّل رجوعهم إلى ما كانوا عليه من الود؛ لأنهم إذا عفوا عنهم أدبتهم الأيام، وقيل: إنه أَمّل أن ترجع الأيام أنفسهم، إذا صفحوا عنهم كما عُهِدت سلامة صدور وكرم عهود.

والشّاهد في البيتين مجيء «القوم»: في البيت الأول معرفة، ثم كَرّره: قوماً، في الثاني نكرة، وعلى هذا فيكون الثاني عينَ الأَوّل. ونقل هذا البغدادي عن المصنّف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٨، وشرح السيوطي/ ٩٤٤، والخزانة ٢/ ٥٧، والعيني ٣/ ١٢٢، وأمالي القالي ١/ ٢٦٠، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ٣٢.

(٤) في م/ ٣ «ثلاثة أمور».

(٥) سورة الشرح ٩٤/ ٥ - ٦ وقد نقلت نَصّ الآيتين قبل قليل.

(٦) **ما ذهب إليه المصنّف هنا هو عين ما ذهب إليه الزمخشري** قال: «والقول فيه أنّه يحتمل أن تكون الجملة الثانية تكريراً للأولى كما كَرّر في قوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ لتقرير معناها في النفوس، وتمكينها في القلوب، وكما يُكَرَّرُ المفرد في قولك: جاءني زيد زيد...»، انظر الكشاف ٣/ ٣٤٧. =

(١) النص في الكشاف ونَصُّه: قال: «والذي نفسي بيده لو كان العُسْرُ...».
وانظر النصّ غير معزوٍّ لاَبن مسعود في معاني القرآن للزجاج ٥/ ٣٤١، والدّرّ المصون ٦/ ٥٤٢، وانظر المُحَرَّر ١٥/ ٤٩٩.

(٢) **قلت: هذا الاَعتراضُ منقول عن الزمخشريّ.** انظر الكشاف ٣/ ٣٤٧.
وقد نقله عنه السمين، وعزاه له على غير ما صنع المصنِّفُ هنا.
وانظر قراءة اَبن مسعود وتخريجها في كتابي «معجم القراءات ١٠/ ٤٩٠ - ٤٩١».

(٣) **قلتُ: هذا اَستنتاجُ الزمخشريّ**، قال: «فإن **قلت**: فما معنى هذا التنكير؟ قلت: التفخيمُ، كأنه قيل: إنّ مع العُسْر يُسْراً عظيماً، وأيّ يُسْر، وهو في مصحف اَبن مسعود مرة واحدة، فإن قلت: فإذا ثبت في قراءته غَيْرَ مُكَرّر فلِمَ قال: «والذي نفسي بيده...» قلتُ: كأنّه قَصَدَ باليُسْرَيْن ما في قوله «يُسْراً» من معنى التفخيم، فتأوَّلَه بيُسْر الدّارَيْن، وذلك يُسْران في الحقيقة»، الكشاف ٣/ ٣٤٧.

قلت: انظر نصَّ المصنّف ونصّ الزمخشريّ، وقارن بينهما، وما كان أغنى المصنّف عن أن يخفي هذا وأمثاله، وهو كثير كثير!!

(٤) في م/ ٣ «تكرار».

(٥) في المطبوع «بل هو من غير ذلك»، و«هو» غير مثبت فيما بين يَدَي من مخطوطات.

(٦) ذكر من قبل أن هناك ثلاثة إشكالات تترتب على ما ذكره في أوّل حديثه من أن النكرة إذا أعيدت. . . إلخ. وهذا هو الإشكال الثالث.

(٧) وهي: إعادة النكرة نكرةً، وإعادة النكرة معرفةً، وإعادة المعرفة معرفةً، وإعادة المعرفة نكرةً.

(١) أي: على النوع الأول، وهو إعادة النكرة نكرةً، وأنّ الثانية تكون غير الأولى.

(٢) الآية: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ سورة الروم ٣٠/ ٥٤.
والآية غير مثبتة في م/ ٥، وجاءت في م/ ٣ مقيدة بضم الضاد «ضُعف» وهي قراءة.

(٣) سورة الزخرف ٤٣/ ٨٤، وتقدّمت. انظر ٥/ ٢٧٤.
قال التفتازاني: «واَعلم أنّ المرادَ أنّ هذا هو الأصل عند الإطلاق وخُلُوّ المقام عن القرائن، وإلّا فقد تُعاد النكرةُ نكرةً مع عدم المغايرة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ. . .﴾. . . «ومنه باب التأكيد اللفظي. . .».
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٠.

(٤) أي: ويُشكل على الوجه الثاني، وهو إعادة النكرة معرفةً.

(٥) سورة النساء ٤/١٢٨، وتقدّمت في «إمّا» ١/٣٩١، وفي الجهة السادسة: النوع السّابع.

(٦) في م/٢ «فإنَّ الصُّلح»، وفي ٣/٣ و٤ و٥ «فإن الأَوّل».

(٧) الذي وجدته في كتب التفسير غير هذا. فقد ذكر السمين أنّ الألف واللّام في الصُّلح يجوز أن تكون للجنس؛ وهذا يقوِّي ما ذهب إليه المصنِّف، ثم ذكر أنها قد تكون للعهد لتقدُّم ذكره؛ وهذا ينقضُ ما جَزَم به المصنف. انظر الدر ٢/٤٣٧، قال الزمخشريّ: «والصُّلح خير من الفُرْقة أو من النُّشُوزِ والإعراض وسُوء العشرة، أو هو خير من الخصومة في كل شيء...»، الكشاف ١/٤٢٧.

وما يؤخذ على المصنِّف هنا هو الجزم بعموم الصُّلح مع أنه قد يكون المراد به خصوص ما تقدّم.

(١) في م/٣ و٤ و٥٦ والمطبوع: «يُسْتَدَلُّ».

(٢) قوله: «جائز» غير مثبت في م/٥.

(٣) أي: ومثل ما تقدَّم في الردِّ على أنّ النكرة إذا أُعيدت معرفةً كانت عينَ الأوّل.

(٤) الآيــة: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ﴾ سورة النحل ١٦/ ٨٨.

(٥) أراد من هذا أنّ «عذاباً» النكرة غير «العذاب» المعرفة، فليس الثاني عينَ الأوّل، على ما ذكروه في مقدِّمة هذه المسألة.

(٦) أي: ويُرَدُّ على الوجه الثالث الذي قالوا فيه: إنّ المعرفة إذا أعيدت معرفةً كانت عَيْنَ الأوّل.

(٧) تتمة الآية: ﴿. . . وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة آل عمران ٣/ ٢٦.

وقوله: ﴿وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُۖ﴾ غير مثبت في م/ ٥.

(٨) سورة الرحمٰن ٥٥/ ٦٠، وتقدّمت في «هل» ٤/ ٣٣٢.

(٩) انظر الكشاف ٣/ ١٩٠، وانظر البحر ٨/ ١٩٨، ففيه مثل ما ذكره المصنِّف، ثم قال: «وقيل: هل جزاء التوحيد إلا الجنّة». وعلى هذا التوجيه الثاني تبقى المخالفة بينهما أيضاً رَدّاً على ما ذهبوا إليه من أنّ الثاني عَيْنُ الأَوّل.

(١٠) سورة المائدة ٥/ ٤٥، وتقدمت. انظر ٥/ ٣٤٥.

(١١) في المطبوع: «وكذلك. . .».

(١) يشير بهذا إلى الاختلاف بين: ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ﴾. . . وهو من تتمة الآية.

(٢) أي: ويُرَدُّ على النوع الرّابع مما ذكروه وهو أنّ المعرفة إذا أُعيدت نكرةً كانت عَيْنَ الأُوْلى.
وانظر القرطبي ٢٠/ ١٠٧.

(٣) سورة النساء ٤/ ١٥٣، وتقدَّمت في الفاء. انظر ٢/ ٤٧٧.
وقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ غير مثبت في م/ ٣ و٤.

(٤) قائله غير معروف، وذكر الأصبهاني أنه لرجل من عاد.
والمثبت عند المصنِّف عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين.
ورواية العجز عند ابن جني، والشجري، وياقوت:

... ... إِذِ الـنَّـاسُ نَـاسٌ وَالـبِـلَادُ بِـلَادُ

والشّاهدُ فيه أنّ «الناس» معرفة، وقد جاء بعده نكرة «ناس»، ومثله: والزَّمانُ زمانُ، ولا يمكن أن يكون الثاني هو عَيْنُ الأَوّل بناء على ما قرره النحويون مما ذكره المصنِّف من قبلُ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٢٠، وشرح السيوطي/ ٩٤٧، والخصائص ٣/ ٣٣٧، والحماسة البصرية ٢/ ١٢٩، وأمالي الشجري ١/ ٢٤٤، الأغاني ٢١/ ٩٣، ومعجم البلدان/ شَمْخ.
وذكره الطناحي رحمه الله عن «بهجة المجالس ١/ ٧٩٦، ووفيات الأعيان ٦/ ١١١، ترجمة الهيثم بن عدي»، ويتيمة الدهر ٤/ ٢٧١، ترجمة بديع الزّمان الهمذاني».
انظر أمالي الشجري بتحقيقه ١/ ٣٧٣.

(٥) أي: ناسٌ، وزمانٌ، وهما نكرتان.

(٦) أي: المُعَرّف: الناس، الزمان.

(١) أي: بالنكرة.

(٢) أي: عن المعرفة.

(٣) قائله أبو النجم، وتقدَّم، انظر ما سبق: «مَن» ٤/ ٢٠٨، وتعلّق شبه الجملة ٥/ ٢٩٢.

(٤) أي: وكذا القول في البيت السّابق لو قلنا: إنّ الثاني النكرة هو عَيْنُ الأَوّل وهو المعرفة.

(٥) أي: في الصُّوَرِ الأربع المتقدّمة.

(٦) نقلتُ من قبل نصّ التفتازاني بأنّ هذا هو الأصل عند الإطلاق، فإذا وجدت قرينة صارفة عن هذا بطل هذا الإطلاق، وانظر تعليق الدسوقي في الحاشية ٢/ ٢٨٤، نقلاً عن الدماميني.

(٧) ما نقله هنا عن الكشاف ذكر مضمونه في التعليق على قول ٱبن عباس وٱبن مسعود قبل قليل، ولم يَعْزُه للزمخشريّ، وقد بَيّنتُ هذا من قبلُ، وكان يكفيه ما ذكره، بل لو نقل النصَّ في الموضع السّابق لأغناه عن ذكره هنا. وهذا من عيوب التصنيف في هذا الكتاب، فإنه بصنيعه هذا يُوْهِمُ أنّ ما تقدَّم هو ما ٱستبان له، وليس لغيره، وأنه هنا يؤيّد كلامه بنص الزمخشريّ!! وانظر الكشاف ٣/ ٣٤٧.

(٨) ترك قبل نصّ ٱبن مسعود وبعده ما يقارب السَّطْرَيْن.

(٩) في الكشاف: «أوفى ما يحتمله اللّفظ وأبلغه».

(١) في الكشاف: «أنه يحتمل أن تكون الجملة الثانية...».

(٢) في الكشاف: «كما كرر».

(٣) سورة المرسلات ٧٧/ ١٥، وتكرر هذا في الآيات: ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩.

(٤) في م/ ٤ و٥ «كتكرير» بغير واو.

(٥) في م/ ٣ «جاءني»، ومثله نصّ الكشاف، وفي بقية المخطوطات والمطبوع: جاء...

(٦) كذا في المخطوطات والكشاف، وفي المطبوع «باليُسْر».

(٧) في م/ ٢ و٤ و٥ «والثاني»، وما أثبتُّه من م/ ١ و٣ ومثله نص الكشاف.

(٨) كذا في م/ ١ و٢ و٥، ومثله نص الكشاف. وفي المطبوع: «اليُسْر».

(٩) سقط «لا محالة» من م/ ٣ و٥.

(١٠) نص الكشاف «لأنه لا يخلو إما أن يكون تعريفه للعهد وهو اليُسْر...».

(١١) وفي الكشاف: وإمّا أن يكون للجنس...

(١٢) بعده في الكشاف: غير مكرر.

(١٣) في الكشاف: «فقد تناول بعضاً غير البعض الأول بغير إشكال، فإن قلت: فما المراد باليسرين...».

(١) في شرح الكافية/ باب المبتدأ: «... والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم آلتزامُهم آتّحادُ العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دَلّهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه، والحقُّ أنه يجوز آختلافُ العامِلَيْن على ما ذهب إليه المالكي» انظر ١/١٠٧، وانظر الشمني ٢/ ٢٧٠.

وفي الأرتشاف/ ١٦٠٠ «ومذهب الأكثرين أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وهو الذي نختاره خلافاً لمن أجاز ألّا يكون عاملاً في ذي الحال».

ومذهبُ آبنِ مالك أنه قد يعمل فيها غير عامل صاحبها، خلافاً لمن منع ذلك، وهم الأكثرون.

قال آبن عقيل: «وظاهر كلام سيبويه ما آختاره المصنّف تشبيهاً بالتمييز والمميز». انظر المساعد ٢/ ٣٩.

(٢) أي: لعدم لزوم أن يكون العامل في الحال هو العاملُ في صاحب الحال.

(٣) قلت: انظر نَصّ الجرجاني في القرطبي ٢٠/١٠٨، ففيه معنى ما ذكره هنا.

(٤) أي: ٱحتمالُ الاتّحاد وٱحتمالُ التعدد.

(٥) أي: تعيُّنُ المراد هل هو الاتّحاد أو التعدُّد، وقد عَيَّنَتِ القرينةُ في الآيتين التعدُّدَ.

(٦) أي: بيان هذه القرينة.

(٧) في م/٣ «بالقطع».

(٨) في م/٤ «الأخرى».

(٩) وما ٱستيقنه يُسْتَدَلُّ به على أنّ المعرفة إذا أُعيدت نكرةً فإنه لا يُشْتَرَطُ أن تكون هي نفسها على النحو المذكور في أوّل هذه المسألة.

(١٠) قال الدماميني: «عَدُّ هذا الموضع في هذا الباب مبنيٌّ على أنّ قول سيبويهِ في المسألة صواب، وقد رَدَّه بعد هذا فآل الأمرُ إلى سلامة ما ٱشتُهِر بينهم في ذلك من المعارض فلا ينبغي أن يُعَدّ من قبيل ما هو من الخطأ».

قال الشمني بعد هذا: «وأقول: ما رَدَّ المصنِّف قول سيبويه، وإنما رَدّ ما ٱستشهد به له، ولا يَلْزَمُ مِن رَدِّ ما ٱستشهد به له رَدُّه». انظر الحاشية ٢/ ٢٧٠.

(١) في شرح الكافية/ باب المبتدأ: «... والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم ٱلتزامُهم ٱتّحادُ العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دَلّهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه، والحقُّ أنه يجوز ٱختلافُ العامِلَيْن على ما ذهب إليه المالكي» انظر ١/ ١٠٧، وانظر الشمني ٢/ ٢٧٠.

وفي الآرتشاف/ ١٦٠٠ «ومذهب الأكثرين أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وهو الذي نختاره خلافاً لمن أجاز ألّا يكون عاملاً في ذي الحال».

ومذهبُ ٱبنِ مالك أنه قد يعمل فيها غير عامل صاحبها، خلافاً لمن منع ذلك، وهم الأكثرون.

قال ٱبن عقيل: «وظاهر كلام سيبويه ما ٱختاره المصنِّف تشبيهاً بالتمييز والمميز».

انظر المساعد ٢/ ٣٩.

(٢) أي: لعدم لزوم أن يكون العامل في الحال هو العاملُ في صاحب الحال.

(٣) في م/ ٥ «قول زيد».

(٤) وهو «زيد» والضمير في «صوته».

(٥) وهو «وجه» في الأول، و«صوت» في الثاني.

(٦) ذكر هذا للإشارة إلى الخلاف هل العامل في المضاف إليه الجرَّ سَبَبُه المضافُ أو حَرْفُ جَرّ مُقَدَّر.

وقد ذهب سيبويه إلى أنّ عامل الجَرّ في المضاف إليه هو المضاف، وذهب الزّجّاج وابنُ الحاجب إلى أنّ عامل الجَرّ هو الحرف المقدَّر، وقيل غير هذا.

انظر الهمع ٤/ ٢٦٥، وحاشية الشمني ٢/ ٢٧٠.

(٧) وهو قوله: مبتسماً، قارئاً.

(٨) وهو «أَعْجَبَ».

(١) قائله كُثَيّر، وتقدَّم في «إذ»، انظر ٢/ ٣٧، وتكرر في شبه الجملة ٥/ ٢٩٠، وجاء البيت تامّاً في م/ ٥.

(٢) في م/ ٣ «وصاحبُ الحال»، وما أثبتُّه تواترت عليه النُّسَخُ الثلاث م/ ١ و٢ و٥، وفي المطبوع «فإنّ صاحب الحال».

(٣) أي: «طَلَلٌ»، وانظر الكتاب ١/ ٢٧٦، وشرح الشواهد للبغدادي ٢/ ١٨١.

(٤) ذهب الأخفش إلى أنّ «طلل» فاعل، والرافِعُ له الجارُّ والمجرور.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢/ ١٨٣، والخزانة ١/ ٥٣٢.

(٥) أي: موحشاً.

(٦) والتقدير: طللٌ مستقرّ، أو ٱستقر لميّة موحشاً.
وقال ٱبنُ الحاجب: «والذي ينبغي أن يُقال: العاملُ في الحال الجارُّ والمجرور، وصاحب الحال الضميرُ الذي في الجارّ والمجرور»، انظر الخزانة ١/ ٥٣٢.

(٧) عنى بالظرف الجار والمجرور، وهذا من أساليب المتقدمين فكثيراً ما يسمون الجار والمجرور بالظرف.
وقد أشار إلى هذا الرضي في شرحه ٢/ ٩٢.

(٨) تتمة الآية: ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾، سورة المؤمنون ٢٣/ ٥٢، وانظر سورة الأنبياء ٢١/ ٩٢.

قالوا: أمةً: حال، وقيل: بَدَل من «هذه»، فيكون قد فَصَلَ بين البَدَلِ والمُبْدَلِ منه بالخبر.

انظر الدر المصون ٥/ ١٠٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١١١.

وغالب الحديث كان في سورة الأنبياء عند المفسرين والمعربين، ثم يحيلون عليه ما في سورة المؤمنون.

(١) في الفريد ٣/ ٥٠١: «والعامل فيها ما في «هذه» من معنى الفعل».

(٢) أي: مثل ما تقدَّم الآية؛ حيث العامل في الحال ليس هو العامل في صاحب الحال.

(٣) سورة الأنعام ٦/ ١٥٣، وتقدَّمت في مواضع، انظر حرف الثاء ٢/ ٢٢٢، وأوّل الجهة الرّابعة: أحدها...

مستقيماً: حال، والعامل فيها إمّا «ها» التنبيه، وإمّا اسمُ الإشارة، وصاحب الحال «صراطي» والعاملُ فيه «أنّ».

وأثبتها الشيخ محمد «وإنّ» كذا بكسر الهمزة، وهي إحدى القراءتين فيها.

(٤) تقدّم في الجهة الخامسة من هذا الباب «من الحال ما يحتمل بٱعتبار عامله وجهين».
وقائله غير معروف. انظر ص/١٤٨.
وقد ٱستشهد بالبيت من قبل ليدلّ على أن «بيناً» حال، وأنّ العامل فيه معنى التنبيه في «ها»، وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٥٥.

(٥) في م/١ «لا أُسَلِّم».

(٦) في بيت كثيِّر المتقدِّم.

(٧) أي: المستتر في متعلَّق الجارّ والمجرور، وقد ذكرتُ هذا من قبلُ.

(٨) في المطبوع: «لأنّ الحال حينئذٍ حالٌ من المعرفة»، ولفظ «حال» غير مثبت في المخطوطات.

(٩) وهو الضمير المستتر في متعلَّق الجارّ والمجرور.

(١) أجاب ابنُ خروف عن تجويز كون «موحشاً» في البيت حالاً من الضمير المستتر في الظرف بأن الظرف هنا لا مُسْتَتِرَ فيه؛ لأنّه إنّما يكون فيه مُسْتَتِرٌ إذا تأخَّر عن المبتدأ، وأمّا إذا تقدَّم عليه فلا. ورَدّ هذا المصنِّفُ بأنه مخالفٌ لإطلاقهم؛ إذ ليس فيما ذهب إليه النحويون تفرقةٌ بين التقديم والتأخير. انظر الشمني ٢/ ٢٧٠، وانظر الخزانة ١/ ١٩٢.

(٢) هذا معطوف على «لإطلاقهم».

(٣) تقدّم البيت في حرف الواو. انظر ما سبق ٤/ ٣٦٧.
ويُعْزَى للأحوص وغيره، فقد خرج البيت على عطف «ورحمة الله» على «السلام»، وهو في الأصل: عليك السلام ورحمة الله، وخَرَّجه ابنُ جني على العطف على الضمير المستتر في «عليك»، والأصل: السلام حَصَل عليكِ ورحمة الله، فأخَّر المبتدأ، وحَذَف «حَصَل»، ونقل ضميره إلى «عليك»، واستتر فيه، فعطف عليه. انظر الخصائص ٢/ ٣٨٦ و٣/ ٣٩، وانظر حديثي في البيت في الموضعِ المُحَالِ عليه.

(٤) أي: في «عليك».

(٥) وهو «ورحمة الله».

(٦) وهو «السَّلام».

(٧) في م/ ٤ «يتخلّص».

(٨) في م/ ٢ و٣ «من».

(١) أي: آعترض على أبي الفتح فيما ذهب إليه من أنّ عطف «رحمة» على الضمير المستتر في «عليك»، أَوْلَى من عَطْفِهِ على السّلام، بأنّ ما ذهب إليه تخَلُّصٌ عن ضرورة، وهيتقدُّم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى، وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفَصْل، ولم يُعْتَرَض على أبي الفتح بأنه ليس في «عليك» ضمير لتقدُّمِهِ على المبتدأ، وعَدَمُ آعْتراضهم بهذا يدلُّ على أنّ الظرف فيه ضمير مستتر مع تقدُّمه على المبتدأ. انظر الشمني ٢/ ٢٧١.

(٢) أي: والجواب عمّا آعْتُرِضَ به على أبي الفتح أنه تخلّصٌ من ضرورة بأخرى أسهلُ منها وليست مثلها، ومثل هذا غير ممتنع.

(٣) أي: مع العطف على الضمير المرفوع المُسْتَتِر...

(٤) والعدم معطوف على الضمير المستتر المرفوع في «سواء» من غير فاصل.

(٥) قال الشمني: «يعني أنّ ٱبن مالك أجاب عن قولهم: لا نُسَلِّم أنّ صاحِبَ الحال «طلل» بل هو ضميرُه المستترُ في الظرف بأنّ جَعْلَ صاحبِ الحال «طلل» أَوْلَى من جعله الضميرَ المستتر في الظرف؛ لأن جَعْل صاحبِ الحال الأَسمَ الظَّاهِرَ أَوْلَى من جَعْله ضميرَ ذلك الأَسم». انظر الحاشية ٢/ ٢٧٠، وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٥٥.

(٦) دَفَع المصنّف هنا كلام ٱبن مالك بأنّ هذه الأولوية إنّما تثبتُ لو كان الظاهِرُ معرفةً كالضمير، وأمّا إذا كان الظاهرُ نكرةً فَجَعْلُ صاحبِ الحالِ ضميرَ هذا الأَسم أَوْلَى لكونه معرفة، وهذا هو الأصل في صاحب الحال التعريفُ لا التنكير.

(٧) في م/٣ و٤ «لو تَسَاوى الظَّاهِرُ والمُضْمَرُ».

(٨) في المخطوطات: «المضمر» وفي المطبوع: «الضمير».

(٩) أي: من المواضع التي تقدَّم ذكرها وهي في الآيات والشواهد.

(١) هذا تقديره في آية سورة المؤمنون ٢٣/ ٥٢: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾.

(٢) هذا التقدير في آية سورة الأنعام ٦/ ١٥٣: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾.

(٣) هذا تقديره في البيت: ها بيّناً ذا صريح...

(٤) في م/ ١ «مسألة».

(٥) وذلك في مثاله: «أعجبني وَجْهُ زيد مبتسماً وصوتُهُ قارئاً».

(٦) وهما: وجه، وصوت.

(٧) في م/ ٢ «منهما».

(٨) وهو «زيد» في الأول، والضمير في «صوته». وفي م/ ١ سقط «إليه».

(٩) أي: أَعْجَبَ.

(١٠) في الحال وصاحبه.

(١١) انتزع المصنّف هذه المسألة وما فيها من مناقشة من «دُرّة الغَوّاص» للحريري . انظر فيه ص/ ٧٤ – ٧٥، وانظر الخزانة ٣/ ٣١٩ – ٣٢٠ .

(١٢) فغلّب المؤنّث على المذكّر عند التثنية؛ إذ ثُنِّيَ لفظُ المؤنّث، قالوا: العلة في هذا التغليب هي قلّة حروف المؤنّث .

وقال الدماميني : «وكذا في الجمع قالوا ضِباع جمع «ضَبُع» و«ضِبعان» مثلاً ، وكان القياس

= ضباعِيْن، كما يقال في جمع «ضَبُعان» حيث لا أنثى معه مثل سَرْحان وسَرَاحِين . وحكى اَبن الأنباري أنهم قالوا للمذكر «ضبع»، وكما قالوا للأنثى، وعلى هذا فلا تغليب، ولا يقال ضَبُعَة»، انظر حاشية الأمير ٢/ ١٨٢، واَرجع إلى الصحاح/ ضبع، وكذا التاج . ودُرّة الغَوّاص/ ٧٥ .

(١) ومن ذلك قولهم: كتبته لخمسٍ خَلَوْن، فهذا يعني أنهم أرادوا الليالي، ولو أرادوا التأريخ بالأيام لقالوا: لِخَمْسَةٍ خَلَتْ .

(٢) في م/ ٣ «الزّجّاجي»، وأشار إلى هذا الخلاف بين النُّسَخ الدسوقي .

(٣) أي: التأريخ بالليالي دون الأيّام، وجعله من باب تغليب المؤنث على المذكر .

(٤) ذكر الدسوقي أنّ الأَنْسَبَ أن يقول: لا يجتمع اليوم والليلة، ومثله عند الأمير .

وفي حاشية الشمني: «لقائل أن يقول: إن أراد لا يجتمعان في الوجود فَمُسَلّم لكن لا يفيده؛ لأنّ المراد بقوله: يجتمع شيئان هو الاَجتماع في حكم من الأحكام، وإن أراد لا يجتمعان في حكم فممنوع» الحاشية ٢/ ٢٧١ .

وعقّب الأمير على ما ذهب إليه الشمني بقوله: «والمراد لا تجتمع في التأريخ؛ إذ الفعل في أحدهما، فسقط ما في الشمني» انظر الحاشية ٢/ ١٨٢ .

(٥) هذا قول الحريري، انظر دُرَّة الغَوّاص/ ٧٥.

(٦) أي: التي وقع فيها تغليب المؤنث على المذكر. وانظر الخزانة ٣/ ٣٢٠.

(٧) قوله: لثلاث فيه تغليب للمؤنّث على المذكّر، ولذلك ذكّر العدد.

(٨) في م/ ٣ «وضابطه».

(١) ذكر الدماميني أنه يقع التغليب بدون هذا الضابط، وفي التنزيل: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗاۖ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٣٤.
المراد عشرة أيام بلياليهن، لكن أَنّث لتغليب الليالي، انظر الشمني ٢/ ٢٧١.

(٢) البيت في قصيدة للنابغة الجَعْدي الصحابي. والمثبتُ صدره، وعَجُزُه ما وضعتُه بين معقوفين.
فقد وصف الشّاعر بقرة وحشيّة أكل السَّبُع ولدها، فطافت، وروي أنّها أقامت ثلاثة أيامٍ وثلاث ليالٍ تطلبه، ولم يكن منها إنكار إلا الصّياح والإشفاق. وتضيف: أي: تشفق، والجؤار: الصياح.
وقد آستشهد المصنِّف بالبيت للضابط الذي ذكره، فهنا عَدَدٌ وهو «ثلاثاً» مميزه مذكّر ومؤنّث: وهو يوم وليلة، وفُصِلا من العدد بقوله: «بين»، فغلّب المؤنّث على المُذكّر، وقال: «ثلاثاً»، مراعياً التأنيث، فعكس في العدد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٢٣، والخزانة ٣/ ٣١٧، والكتاب ٢/ ١٧٤، والمقرب ١/ ٣١١، والديوان/ ٨١، وإصلاح المنطق/ ٢٩٨.

(٣) تكرر مثل هذا التركيب في آيات كثيرة أولها في سورة الأنعام ٦/ ١، وانظر الآية/ ٧٣، والأعراف ٧/ ٥٤، والتوبة ٩/ ٣٦، ويونس ١٠/ ٣، وهود ١١/ ٧...

وقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ﴾ مثبت في م/ ١، وليس في بقية المخطوطات.

(٤) أي: من جارّ ومجرور، كالمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، أو ظرف، كالمفعول معه.

(١) في م/١ «فالسماوات مفعول به». ولفظ «به» غير مثبت في بقية المخطوطات.

(٢) قوله: «كما تقول: زيد مفعول به» غير مثبت في م/٣.

(٣) ذكر الدسوقي نقلاً عن الدماميني أنّ هذه دعوى بلا دليل، فهي مبنيّةٌ على أنّ «السماوات» في «خلق الله تعالى السماوات» مفعول مطلق، وهو ممنوع. انظر الحاشية ٢/٢٨٦.

(٤) هذه الفقرة غير مثبتة في م/٢.

(٥) أي: هذا التعليل الذي ذكره المصنِّف، وما ذهب فيه من إعراب...

(٦) أي: هناك ما يدلُّ على خلاف إعراب المصنّف بأنّ «السماوات» مفعول به، وليست مفعولاً مطلقاً؛ إذ يُصاغ من الفعل العامل فيه اَسم مفعول، ويحمل عليه، وكل ما كان كذلك فهو مفعول به، فيصاغ من «خلق» مخلوق، وهذا يدلُّ على أنّه مفعول به.

(٧) في أنّ «السماوات» مفعولٌ مُطْلَقٌ، لا مفعولٌ به، وقد ذكر هذا الإيضاح الثاني بعد أن ساق الإيضاحَ الأوّل ثم الاعتراض عليه.

(٨) مثل: ضَرَبَ ضَرْباً، فالضَّرْبُ لم يكن موجوداً من قبلُ، وإنّما وُجِدَ الفِعْلُ ومعموله وهو المصدر في وقت واحد.

(٩) كالضرب وغيره.

(١) أي: أفعال العباد، لا إيجاد العباد.

(٢) أي: المفعول المطلق.

(٣) أي: لا يختص بالحَدَثِ، بل تارةً تكون أفعالُه حَدَثاً، وتارةً تكون ذاتاً.

(٤) قال الشمني: «ففعلُ العبد مستندٌ إلى الله تعالى مِن جهة الإيجاد، وإلى العبد من جهة الكسب، وتحقيقُه أنّ صَرْفَ العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كَسْبٌ، وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق، والمقدورُ الواحد يدخل تحت قدرتين، لكن بجهتين مختلفتين، ففِعْلُ العبد مقدور الله تعالى إيجاداً، ومقدورُ العبد كَسْباً» انظر الحاشية ٢/ ٢٧١.

(٥) أي: من كون «السماوات» مفعولاً مطلقاً.

(٦) انظر أمالي ابن الحاجب ٢/ ١٣٥، ١٤٢ - ١٤٣، ٣/ ٣٦ - ٣٧.
وفيه بيان المفعول به، والمفعول المطلق.

(٧) أي: في التمييز بين المفعول به والمفعول المطلق، والتأثير في الشيء، وإيجاده بعد أن كان غير موجود.

(٨) أول موضع ورد فيه في سورة البقرة: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ...﴾ ٢/ ٢٥ وتقدَّمت، وتكرر مثل هذا في آيات كثيرة.

(١) انظر الإيضاح في شرح المُفَصّل لأبن الحاجب ٢/ ٥٣.

(٢) تقدّم هذا في ٥/ ١٦٩ – ١٧٠ في «الجملة الواقعة مفعولاً به».

والنص: «وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب: أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه، فالأوّل نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ. . .﴾ سورة مريم ١٩/ ٣٠، وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي. . . فيه مذهبان: ثانيهما ٱختيارُ ٱبنِ الحاجب. . . والصَّوابُ قول الجمهور».

وانظر شرح الكافية ٢/ ٨٨ وفيه رَدُّ الرضي على ٱبن الحاجب، وٱنظر قبله ٢/ ٢٧٥ – ٢٧٦.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٥٢.

(٤) قال ٱبن الحاجب: «وأما المفعولان في باب «أنبأت» فهما نفس البناء [كذا]، والخبر والحديث، وهو نفس الفعل، وإنّما ذكر لبيان نوع ذلك الحديث والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: «رجع القهقرى» فإنما ينتصب على المصدر؛ لأنّه رجوع، وإن كان لنوع مخصوص، فكذلك ههنا المفعول الثاني والثالث حديث وخبر وإن كان لنوع مخصوص. . .».

(٥) في م/ ٢ «مُنَبّأ».

(٦) في م/ ٤ «لا نفس الإنباء».

(٧) من جواز مجيء المفعول المطلق جملة.

(١) الحديث في هذه المسألة ورَدُّها اَستوفاه الرضيّ في شرح الكافية ٢/ ٣٠٦، وعمل المصنّف تلخيص لما عنده، وانظر مثل حديث المصنّف عند اَبن مالك في شرح الكافية الشافية/ ٤٦٦ - ٤٦٨.

(٢) كذا في المخطوطات، ومثله عند مبارك، وفي حاشية الأمير ومتن حاشية الدسوقي: «قولهم في كاد».

(٣) في م/ ٢ و٣ «لم يفعله».

(٤) وهو أنّ إثباتها نفيٌ.

(٥) سورة الإسراء ١٧/ ٧٣، وتقدّمت في «إِنْ».

والتقدير في الآية أنّهم لم يفتنوه، أي: لم يَضُرّوه.

وفي «إنْ» مذهبان: مذهب البصريين أنّها مخففةٌ واللّام فارقةٌ، ومذهب الكوفيين أنها بمعنى: «ما» النافية، واللّامُ بمعنى: «إلّا»...

وانظر البحر ٦/ ٦٤ - ٦٥.

(٦) قائله أبو زُبَيْد الطائي، وآسمه حَرْمَلَةُ بن المنذر، رثى به آبن أخيه اللجلاج، وذكر السيوطي أنه لم يُسَمِّ قائله.

وذكر الشنقيطي أنه لمحمد بن مناذر شاعر البصرة، وهو من قصيدة يرثي بها عبدالمجيد بن عبدالوهاب الثقفي. وأن القصيدة في الكامل، ورجعتُ إليه فوجدتُ القصيدة ولم أجد البيت.

وتبع مبارك وصاحبه ما ذكره الشنقيطي، ولعلّه غير الصّواب.

وذهب البغدادي إلى أنّ صواب الرواية: إذ ثوى، أي: أقام، حَشْوَ: ظرف لـ «ثوى»، وحَشْو الشيء: جَوْفُه وداخله، والرَّيْطَة: الملاءة، والبرود: ثياب تُصْنَعُ في اليمن.

= وجاء عند آبن عصفور: تفيظ. كذا بالظاء المُشَالة.

والشّاهد في البيت: أن النّفس لم تَفِضْ، ومن ثم كانت «كاد» مفيدة للنفي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٢٦، وشرح السيوطي/ ٩٤٨، وانظر فيه الحاشية/ ٣، وآرجع إلى قصيدة محمد بن مناذر في الكامل/ ١٤٢٧، والآرتشاف/ ٢٣٩٣، وأدب الكاتب/ ٤٠٦، والخزانة ٤/ ٩٠، وأوضح المسالك ١/ ٢٢٧، وشرح آبن عقيل ١/ ٣٣٠، وشذور الذهب/ ٢٧٣، والضرائر الشعرية/ ٦٠.

(١) وهو قولهم: إنّ نفي «كاد» إثبات.

(٢) سورة البقرة ٢/٧١، وتقدَّمت. انظر ما سبق ٥/٤٧، وانظر فيه/٥٦٥، وقوله: ما كادوا... نفي، ولكن الذَّبْحَ وقع، وعلى ذلك فالنفي في النصِّ إثبات في الفعل.

(٣) انظر شرح الأشموني ١/٢٢٨، وشرح الكافية الشّافية/٤٦٧، والهمع ٢/١٤٦، والأشباه والنظائر ٢/٦٥١ - ٦٥٢، وفيه: وأجاب عنه الشيخ جمال الدين ابن مالك بقوله:

نعم، هيَ كَاد المَرْءُ أَنْ يَرِدَ الحمى فـتـأتـي لإِثـبـاتٍ بِـنَـفْـي وُرُودِ

وَفي عَكْسها: مَا كَادَ أَنْ يَرِدَ الحمى فَخُذْ نظمها فَالعِلْمُ غير بعيد

وذكر السيوطي جواباً آخر للشيخ عمر بن الوردي في ص/٦٥٢.

(٤) انظر هذا لأبن مالك في شرح الكافية الشافية/ ٤٦٧، ومثله في شرح الرضي ٢/ ٣٠٦.

(٥) أي: دليل كون الخبر منفياً إذا سُبِقت «كاد» بنفي.

(١) سورة النور ٢٤/ ٤٠، وتقدّمت في النوع الثالث من الجهة السّادسة.

(٢) قال أبن مالك: «... هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال: لم يَرَها؛ لأنّ من لم يَرَ قد يُقارب الرؤية، بخلاف من لم يَرَ، ولم يقارب»، شرح الكافية الشّافية/ ٤٦٨.

(٣) أي: ووجه أنتفاء الخبر إذا جاءت «كاد» مثبتة...

(٤) من هنا إلى قوله: «. . . قد فعلوا» سقط من م/ ٥.

(٥) في م/ ٤ و٥ «ذكرنا» ومثله في المطبوع، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات.

(٦) أي: ما ذكره من أنّ «كاد» نفيها نفي، وإثباتها إثبات، ينطبق على المضارع «يكاد».

(٧) أي: على ما ذهب إلى أنّه الصّواب.

(٨) تقدّمت، وهي في سورة البقرة ٢/ ٧١.

(٩) هذا تعليقُ ابن مالك قال: «والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بُعَداء من ذبحها غير مقاربين له. . .» شرح الكافية الشافية/ ٤٦٩.

(١٠) كذا في المخطوطات وفي المطبوع «بدليل ما يُتْلَى».

(١١) في شرح الرضي ٢/ ٣٠٦ «. . . أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم، وما قربوا منه، إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم. . .».

(١) تقدّمت، وهي في سورة البقرة ٢/ ٧١.

(٢) قال الرضي: «والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ أنّ إثبات الفعل مفهوم من القرينة، أي: من قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لا من ﴿كَادُواْ﴾ كما تقدّم. . .» شرح الرضي ٢/ ٣٦.

(٣) ذكر هذا في حرف السّين المفردة ٢/ ٣٤٢.

(٤) هذا الذي ذكره على أنه الأَحْسَنُ هو للزمخشريّ، وقد ذكره من قبل. انظر ٢/ ٣٤٢، وأنظر شرح المفصَّل ٨/١٤٨، والمُفَصَّل/٣١٧.

(٥) في م/٢ و٣ و٤ «المستقبل».

(٦) سورة التوبة ٩/ ٧١، وتقدَّمت، في حرف السين ٢/ ٣٤٦.
ونقل في هذا الموضع حديث الزمخشريّ الذي أثبته مرة أخرى هنا.
ونقلتُ الردّ على ابن هشام، وعلى الزمخشريّ أيضاً. انظر ٢/ ٣٤٥.

(٧) انظر الكشاف ٢/ ٤٨ - ٤٩، وانظر ما سبق عند المصنِّف ٢/ ٣٤٥.

(٨) **وتعقَّب الشهابُ ابنَ هشام، قال: «والذي غَرّه قول الزمخشريّ إنّها تؤكد الوعيد، بل المراد كما صَرّح به بعض شُرّاحه ووقع في معضلات النحو، وهو مُصَرَّحٌ به في**

= **الكتاب وشروحه أيضاً أنّ السين في الإثبات في مقابلة «لكن» في النفي، فتكون بهذا الاعتبار تأكيداً لما دخلت عليه، ولا تختص بالوَعْد والوَعِيد. . .» انظر حاشية الشهاب ٦/ ١٨٠.**

(١) نقلت من قبل نَصّ أبي حيان بعد نص الزمخشري، وأنّ فيه دفينةَ اعتزال بقوله: «السين مفيدة وجوب الرحمة لا محالة»، قال: «وليس مدلول السين توكيدَ ما دخلت عليه، إنّما تدلُّ على تخليص المضارع للاستقبال فقط، ولما كانت الرحمة هنا عبارة عمّا يترتب على تلك الأعمال الصالحة من الثواب والعقاب في الآخرة أتى بالسِّيْن التي تدلُّ على استقبال الفعل» انظر البحر ٥/ ٧١.

(٢) كإذا في م/ ١ و٢ و٣ و٤ «بتحقيق» وفي م/ ٥ والمطبوع «بتحقّق».

(٣) أراد من هذا البيان إسقاط الاعتراض على الزمخشريّ.

(٤) أي: التنبيه الثاني.

(٥) **ذكرتُ من قبل أني لم أَهْتد إلى صاحب هذا القول، وأن نص اَبن هشام منتزع من كلام شيخه أبي حيان.**

انظر حرف السين عند المصنّف ٢/ ٣٤٢ - ٣٤٣. وانظر البحر المحيط ٣/ ٣١٩.

(٦) سورة النساء ٤/ ٩١، وتقدّمت في ٢/ ٣٤٣.

(٧) سورة البقرة ٢/ ١٤٢، وتقدّمت في ٢/ ٣٤٣.

(٨) «وإنها» كذا في المخطوطات وفي المطبوع: فإنها.

(١) قال من قبل: «. . . وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويّون. . .»، والنصُّ في الهمع ٤/ ١٧٦.

(٢) قال من قبل: «ثم ولو سلّم فالاستمرار إنّما استُفيد من المضارع، كما تقول: فلان يقري الضيف، ويصنع الجميل، تريد أنّ ذلك دأبُهُ». انظر ما سبق ٢/ ٣٤٤.

(٣) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٣٦.

(٤) والمعنى: طلب الاستمرار على ما هم عليه من الإيمان.

(٥) ذهب قوم إلى أنها مقدّمة في التلاوة متأَخِّرَةٌ في النزول، وأنه نزل بعد قوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ سورة البقرة ٢/ ١٤٤. ثم نزل ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ سورة البقرة ٢/ ١٤٢، نصّ على ذلك ابنُ عبّاس وغيره. البحر ١/ ٤٩٠ - ٤٢٠.

(٦) ذكر من قبل قول الزمخشريّ: «فإن قلت: أيُّ فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلتُ فائدته أنّ المفاجأة للمكروه أشدُ، والعلم به قبل وقوعه أَبْعَدُ عن الاضطراب إذا وقع. . .» انتهى. قلت: انظر هذا عند المصنّف فيما سبق ٢/ ٣٤٤، والكشاف ١/ ٢٤٢، والبحر ١/ ٤١٩.

(٧) ساق هنا بعض نص الزمخشريّ لنقض قول من قال: «إن قولهم سابق على النزول». وإتمام نص الزمخشريّ يبيّن الحكمة عند من ذهب في الآية هذا المذهب.

(٨) في م/٣ «تامُّ العشرين».

(١) قال الدماميني: «هذا تمام فيه نَقْص؛ وذلك لأن الصحيح أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، ولا شكّ أنّ «أمام» من قولنا: «أمام زيد» مضاف، فيكون خافضاً للذي هو المضاف إليه، فالتعبير حينئذٍ بقولهم: «زيد مخفوض بالظرف» صحيح، وهم لم يريدوا أن الخفض به من حيث هو ظرف، وإنّما أرادوا من حيث هو مضاف، وتركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد. ودعواه أنَّ الصّواب أن يقال: إنّه مخفوض بالإضافة غير صحيحة؛ فإن هذا قولٌ مرجوحٌ عندهم، فالبناء في تخطئة الجماعة عليه واهٍ».
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٢، وتعقيب الشمني بعد نص الدماميني، وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٨٣.

(٢) في حاشية الأمير: «قال الدماميني: حَقُّها الباب السّابع. ولك أن تقول: لاحَظَ المصنِّفُ أنَّ خلاف المنبغي من قبيل خلاف الصَّواب» الحاشية ٢/١٨٣، وانظر حاشية الدسوقي ٢/٢٨٨.

(٣) من هنا إلى قوله: «مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله» غير مثبت في م/٢، وفي م/١ «أن يقول» غير مثبت فيه.

(٤) أي: لهذا الطّوْل والخفاء.

(٥) ذكر الشيخ محمد أن في نسخةٍ: «بالمنصوب».

(١) انظر «قد» فيما سبق المعنى الثالث ٢/ ٥٤١.

(٢) أي: ولتقليل حَدَث الآتي.

(٣) انظر ما سبق المعنى الخامس ٢/ ٥٤٤.

(٤) في م/ ١ و٣ «حديثهما».

(٥) انظر هذا فيما سبق ١/ ٣٥٢، وتفصيله في ٣٥٣ - ٣٦٣.

(٦) انظر هذا فيما تقدَّم ٣/ ٤٦٧.

(٧) انظر هذا فيما تقدَّم ٣/ ٤٧٧ - ٤٧٨.

(٨) انظر هذا فيما تقدَّم ٤/ ٣٥١.

وفي ص/ ٣٥٢ - ٣٥٣ قال: «وقول بعضهم: «إنّ معناها الجمعُ المُطْلَقُ» غير سديد؛ لتقيد الجمع بقيد الإطلاق، وإنّما هو للجمع لا بقيد».

وما رَدّه هو قول جمهور النحويين وليس بعضهم، ورَدّ ما ذهب إليه المصنّفُ الشمني بقوله: الجواب عن هذا أن ذكر المطلق هنا ليس للتقييد، وإنّما هو لبيان الإطلاق. انظر الحاشية ٢/ ١٠٤، وحاشية الأمير ٢/ ٣١.

2450 b

شـرح الـدكتور عبد الـلطيفمحمد الـخطيبجزء ٦ صـفحة ٥٩٠

(١) ذكر من قبلُ أنه لانتهاء الغاية. انظر ما سبق ٢/ ٢٦٠.

(٢) انظر ما سبق ٢١٩/١٢ «التشريك في الحكم، والترتيب والمهلة».

(٣) انظر ما سبق ٣/ ٤٧٦، ٤٧٩.

(١) أي: وليس بعض كلمة، فإذا كان بعض كلمة عُبِّر عنه بلفظه.

(٢) أي: أو يُعَبّر عنه بٱسمه المشترك به مع غيره.

وقد فهم الدسوقي من هذا غير ما ذكرتُه. انظر ٢/ ٢٨٩.

(٣) في م/ ٣ «فنقول».

(٤) هذا بيان للاْسم الخاصّ بالحرف.

(٥) هذا بيان للمشترك بينه وبين غيره.

(٦) هذا تعبيرٌ عنه بلفظه.

(٧) في طبعة الشيخ محمد ٱسم «ظاهر»، ووضع لفظ «ظاهر» بين معقوفين إشارة إلى زيادتها للبيان، وقد أثبت في حاشية الأمير، وعنه أخذ مبارك وزميله، وهو غير مُثْبَت في أربع المخطوطات، ومنها الثانية التي ٱعتمد عليها مبارك. وقد جاء مثبتاً عندي في الخامسة.

(٨) أي: على حرف واحد.

(٩) هذا جواب عن سؤال قد ينشأ عن قوله: «إذ لا يكون ٱسم هكذا»، فإنّ الكاف إنّما كانت ٱسماً لملازمتها للإضافة، فَصَارتْ بمنزلة ما هو أكثر من حرف، إلّا أنّها لا يُعَبَّر عنها إلّا بٱسمها. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٢.

(١) أي: لأجل ٱعتماد الكاف الأسميّة على ما تُضاف إليه.

(٢) ذكر مبارك أنّ قائله غير معروف، وذكر البغدادي أنه لعمرو بن برّاقة، وهو شاعر جاهليّ. وبَرّاقة: أُمّه.

وعجزه ما وضعته بين معقوفين.

وأثبته محققا شرح الشواهد للبغدادي بقيد مختلف: عَزْمٍ كعَزّام، كذا بالزاء، وهو عند غيرهما بالراء المهملة.

والرواية في صدره عند البغدادي: ولا هداك.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣٠، وشرح التسهيل لٱبن مالك ٣/ ١٧١.

(٣) وهو المضاف إليه.

(٤) قِ: فعل أَمْرٍ من: وقى يقي، فهو لفيف مفروق، يبقى في صورة الأمر على عين الكلمة.

(٥) شِ: فعل أَمْرٍ من وَشَى يشي، وحكمه كسابقه، والوَشْيُ: التزيين.

(٦) لِ: فعل أَمْرٍ من وَلِيَ يَلي. وحكمه كحكم الفِعْلَيْن السَّابقين في صورة الأَمر.

(٧) وما سقط من الكلمة إنّما هو حذفٌ للتخفيف، وايْمُن الله: قَسَمٌ.

(٨) أي: في الأفعال الثلاثة: قِ، شِ، لِ.
وقوله: لأنّ الحذف: مُتَعَلِّق بالفعل «يجوز».

(٩) أي: ما كانت عليه قبل الحذف.

(١) أي: لا تقُل: بِ: حَرْفُ جَرٍّ، ولا تقل: وَ: حرفُ عَطْفٍ؛ لأنّ كُلّاً منهما كلمة، وليس بعض كلمة.

(٢) أي: بلفظه. وانظر الشمني ٢/ ٢٧٢، والدسوقي ٢/ ٢٨٩.

(٣) في م/ ٣ «يُعَبِّر».

(٤) أي: بالاسم المشترك لا الخاصّ، على ما ذكره من قبلُ.

(٥) في م/ ٤ «مُنْفَصِلاً».

(٦) في م/ ٤ «يُنْطَق».

(٧) أي: مما كان على حرفين، فتقول في «قد»: القافُ والدال، وفي «هل»: الهاء واللّام.

(٨) في م/ ١ «لكراهية».

(٩) **ذكر الدماميني أنّ قوله «أَقْيَسُ» منافٍ لما ذكر من قبلُ أنّه يجوز.**
وانظر تعقيب الأمير في الحاشية ٢/ ١٨٤.

(١٠) انظر الكتاب ١/ ٢٦٥، الألف واللّام، وفي ٢/ ٣٠٨ «أل تُعَرِّف الاسم في القوم والرجل»، وفي ٢/ ٦٤ «أل» وفي ٢/ ٦٣ «وزعم الخليل أنّ الألف واللّام اللّتين يُعَرِّفون بهما حرفٌ واحدٌ كقد، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد؟».
والخلاف في المسألة مشهور وهو أن «أل» بجملتها حرف تعريف، وعليه الخليل وابن كيسان، وصَحّحه ابنُ مالك، فهو حرف ثنائي الوضع بمنزلة «قد». قال ابن جني وكان الخليل يسميها «أل»، ولم يكن يسميها الألف واللّام، كما لا يُقال في «قد» القاف والدال... والمذهب الثاني أنها اللام فقط والهمزة وصل اجتُلِبَتْ للابتداء بالسّاكن... وعليه سيبويه...» الهمع ١/ ٢٧١ - ٢٧٣، وأوضح المسالك ١/ ١٢٧.

(١) أي: أكثر من حرفين.

(٢) أي: بلفظه لا بأسماء حروفه.

(٣) في م/ ٢ «هذه».

(٤) انظر بيان هذا في شرح الرضي ٢/ ٧، والشمني ٢/ ٢٧٣.

(٥) لأنك تحكي لفظ الفعل، وتُوقِعُه موقع الاْسم.

(٦) من أنّ «ضَرَبَ» في مثاله: اْسم.

(٧) «مُحَصَّل» زيادة من المخطوطات وليست في المطبوع.

(٨) والجارُّ لا يدخل إلّا على الأسماء، فاْقتضى أن يكون «ضرب» في مثل هذا الإعراب اْسماً.

(٩) أي: لا دليل على ٱسمية «ضَرَبَ» بدخول حرف الجرّ عليه.

(١٠) أي: حَرْفُ الجرِّ داخل على لفظ مُقَدّر وليس على «ضَرَبَ».

(١١) في قوله: «بكلمة ضرب» فإنّ «ضَرَبَ» في مثل هذا التركيب مضاف إلى «كلمة»، وهو مجرور وعلامة جرّه حركة مقدَّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

(١٢) وذلك بقولك: ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ.

(١) أي: بٱعتبار ذات زيد لا بٱعتبار الٱسم.

(٢) وهو حقيقة الضرب، لا ظاهر الفِعْل.

(٣) في م/٥ «الذي يَدُلُّ» ومثله م/٣، وكذا جاء عند مبارك، مع أن المخطوطة الثانية عنده كالذي أثبتُّه هنا.

(٤) مثل: ضرب زيد...

(٥) أي: وهو لفظ «ضرب» المُسْنَدُ للفاعل.

(٦) فهي ألفاظ مُسَمّاها ألفاظ، فآل عمران: مثلاً آسم مُسَمّاه السورة المخصوصة المؤلّفة من كلمات. وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٣، حاشية الأمير ٢/ ١٨٤.

(٧) أي: من أنَّ الكلمة إذا قُصِد لَفْظُها صارت آسماً يجري عليها حُكْمُ الأسماء، وإن كانت في الأصل فعلاً مثل «ضَرَبَ».

(٨) وهو «أل».

(٩) فجعلتَ همزته هَمْزَةَ قَطْع بعد أن كانت هَمْزَةَ وَصْل.

(١٠) أثبته مبارك «إضرب» كذا مع أنّه إشارة للفعل، وإنّما تثبت هذه القَطْعة بعد التسمية، لا عند الإشارة إلى الفعل الذي سُمِّي به.

(١١) وذلك إذا قلت: هذا إضربْ، أو جاء إضربْ، فتقطع الهمزة بعد أن كانت في الفعل همزة وصل، لأنك نقلته إلى الأسماء، وانظر الشمني ٢/ ٢٧٣.

(١٢) إذا قلت: زيد قائم، أو قام زيد، فالمُسْنَدُ إليه القيامُ ليس لفظ زيد، وإنّما حقيقته ومُسَمّاه.

(١) قال الدسوقي: «أي: لأنّ التحقيق أنّ الإسناد اللفظيّ كالمعنويّ خاصٌّ بالاَسم؛ لأنّ الكلمة متى أُريد لفظُها كانت اَسماً، كانت في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً» انظر الحاشية ٢/ ٢٩١.

(٢) في م/ ٣ و٤ «يُتَوَهَّمُ».

(٣) أي: حين ذهب إلى أنّ الإسناد اللفظيّ يكون في الثلاثة: الاَسم والفعل والحرف، وأنّ ما يختص به الاَسمُ من بينها هو الإسناد المعنويّ.
أي: كيف يجوز مثل هذا الوهم على اَبن مالك عندك؟.

(٤) قال الشمني: «لقائل أن يقول: لم يقتضِ كلامُ اَبن مالك السّابقُ تغليطَ النُّحاة، وإنّما اَقتضى اَختصاص قولهم ذلك بما عدا الإسناد اللفظي، أي: الإسناد الذي المُسْنَدُ إليه فيه لفظ، سواء عبّر عنه بلفظه وحده: كضَرَبَ كلمة، وسوف كلمة، أو عَبّر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضَرَبَ، ولفظة سوف، أو عَبّر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس» انظر الحاشية ٢/ ٢٧٣.
وعلّق على هذا الأمير بقوله: «الغلط من حيثُ عُمومُ الإسناد وإطلاق المقيَّد خطأً، فَسَقط ما في الشمني» انظر الحاشية ٢/ ١٨٥.

(٥) أي: الحرف والفعل لا يُسْنَد إليهما لا بٱعتبار لفظهما، ولا بٱعتبار معناهما.

(١) في م/ ٤ «فالاَختصار».

(٢) هذا بيان لعلة اَصطلاحهم على إطلاق المفعول وإرادة المفعول به عندما يكون من غير قيد.

(٣) أي: على المفعول المطلق.

(٤) نقل الدسوقي عن الدماميني قوله: «. . . أي: لأنّه يترتَّب على تعيينه فائدة، وهي البحث في كونه مختصّاً أو غير مختصّ، بتقدير كونه ظرف مكان، فمع الاَختصاص يُنْظَرُ هل هو من الألفاظ التي تَسَامَحُوا في اَنتصابها على أنها ظرف مكانيّ مع اَختصاصها أَوْ لا، وإن كان غير مختصّ أي: مبهماً فلا كلام، وكذا إن كان ظرف زمان لم يحتج إلى البحث في المخصّص لاَنتصابه من غير شرط. اهـ. دماميني» الحاشية ٢/ ٢٩١.

(٥) ما لم يكن زائداً أو شبيهاً بالزائد فلا مُتَعَلَّق له، وكذا حكم ما جاء في باب الاَستثناء: خلا، عدا، حاشا.

(٦) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «أن تُعَيِّن للمبتدئ نوع الفعل فتقول».

(١) «أو فعل أمر» غير مثبت في م/٣.

(٢) نقل الدسوقي عن الدماميني قوله: «يعني من نحو: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل ٩٢/ ١٤]، وأمّا في مثل قولك: «تَلظّى النارُ» يحتمل أن يكون ماضياً حُذِفت منه علامةُ التأنيث لإسناد الفعلِ إلى ظاهر المؤنّث غير الحقيقي، ويحتمل أن يكون مضارعاً ا.هـ دماميني» انظر الحاشية ٢/ ٢٩١. ويأتي الحديث عند المصنّف فيه. وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٨٥.

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٢٨، وتقدَّمت، انظر زيادة الباء ٢/ ١٧٧.

(٤) سورة الهمزة ٤/ ١٠٤، وتقدّمت. انظر الجملة المُجابَ بها القَسَمُ ٥/ ١٢٨.

(٥) أخذ هنا بتعبير أهل البصرة، وهو عند الكوفيين مرفوع لتجرُّده عن النّاصب والجازم. وتقدَّم هذا في التاسع من الباب السادس.

(٦) إذا كان النّاصب حرفاً ظاهراً.

(٧) إذا كان ذلك بعد لام التعليل أو لام الجحود أو غيرهما مما تضمر بعده «أَنْ» وجوباً أو جوازاً.

(١) الواو غير مثبتة في م/٤.

(٢) تتمة الآية: ﴿... يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ سورة الأنفال ٨/ ٥٠.

(٣) أي مُمَهِّدٌ لبيانٍ يأتي بعده.

(٤) أول الآية: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ...﴾ سورة النمل ٢٧/ ٥٥.

(٥) قائله المتنبيّ، وتقدّم في زيادة الباء. انظر ٢/ ١٦٦.

وأنني رجل: فاعل، وزاد الباء في مفعول «كفى».

(٦) يسبب إرادة التوطئة.

(٧) أعيد الضمير في «تجهلون»، وفي «مخاطبتي».

(٨) أعاد الضمير في «تجهلون» إلى «أنتم»، وفي «مخاطبتي» إلى الضمير المتقدّم في «أنني»، ولو أراد ما قبلهما لقال: يجهلون، ولولا مخاطبتي إياه، بالغَيْبَة فيهما.

(٩) تتمة الآية: ﴿... لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة يوسف ١٢/ ٢.

استشهاد المصنِّف بالآية على جعل «قرآناً» حالاً مُوَطِّئة؛ إذ المراد ما بعد هذه الحال وهو قوله: «عربياً».

= وذكروا في إعراب «قرآناً» ثلاثة أوجه: أوّلها: أنه بَدَلٌ من ضمير «أنزلناه». الثاني: أنّه حال مُوَطِّئة منه، الثالث: أنّه مفعول به، والضمير في «أنزلناه» ضمير المصدر.

وأمّا «عربياً» فهو نعت لـ «قرآناً»، وجوز أبو البقاء أن يكون حالاً من الضمير في «قرآناً»... ومثله عند مكّيّ.

انظر الدر ٤/ ١٥٠، والتبيان للعكبري/ ٧٢٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٨.

(١) في م/ ٤ «على»، وقد أَنْبَهَ على هذا الشيخ محمد.

(٢) لفظ «الإعراب» غير مثبت في م/ ١ و٤.

(٣) أي: يتنبَّه له، ويبتعد عنه.

(٤) في م/ ٥ «أن الخطاب». كذا!

(٥) هذا خبر قوله من قبل: «ومثاله: أنه إذا سمع...».

(١) جاء عند الشيخ محمد «أَلْهَبْت» بالباء الموحّدة، ومثله عند مبارك، وفي المخطوطات «أَلْهَيْت» بالياء المثناة ما عدا الثالثة، فقد جاء فيها بالباء، ومثله في متن حاشية الأمير. ونصُّ متن حاشية الدسوقي بالياء «ألهيتُ».

(٢) سبق إلى وهمه هذا لوجود «أل» في أولهما، فتوهَّم أنّهما آسمان مُعَرَّفان، وغاب عنه أن «أل» المُعَرِّفة زائدة. وهما في الفعلين أصل؛ لأنهما من الإلفاء والإلهاء.

(٣) لظنّه أن الواو والفاء هنا من أحرف العطف، ولَيْسَا بأصل.

(٤) لآعتقاده أنّ أوائلَ هذه الأسماء حروفُ جَرّ، وليست من أصل هذه الألفاظ.

(٥) وذلك لضم أَوّله.

(٦) سورة التكاثر ١٠٢/ ١.

(٧) قال الدماميني: «لا عَيْبَ على هذا المُعْرب إلّا إذا صَرّح بأن «ألهاكم» نفسَه هو المبتدأ، وأمّا إذا أطلقَ القول في ذلك ولم يعيِّن فيجوزْ أن يحتملَ كلامُه على أنّ «التكاثر» مبتدأٌ مؤخّر، و«ألهاكم» خبر مقدَّم، بناءً على مذهب الكوفيين في تجويز تقديم مثل هذا الخبر وإنْ وقع الأشتباه بين الجملة الأسميّة والفعليّة، ولعلّ المصنِّف قامت عنده قرينة تدلُّ على أن ذلك المُعْرِب قَصَد أَنّ «ألهاكم» مبتدأ، و«التكاثر» خبره».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٣.

وذُكِر مُلَخَّصُ هذا في حاشية الأمير ٢/ ١٨٥، وزاد عن الدماميني «وسألني بعض الناس أل هنا جنسية أم عهدية؟».

(٨) في م/ ٥ «ظنَّهما».

(١) الآية الأولى من سورة القارعة ١٠١/ ١١، وهي آخرها.

(٢) والآية الثانية من سورة التكاثر ١٠٢/ ١، وهي أولها.

وما ذكره على أنّه وهمٌ ليس بوهم، وإنّما هذا هو الحال عند الوصل.

(٣) أي تحذف همزة «ألهاكم» وتُلْقَى حركتُها على الحرف الذي قبلها.

(٤) سورة العادية ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ ١٠٠/ ١١.

(٥) سورة القارعة ١٠١/ ١ والحذف إنّما وقع لألتقاء الساكنين، ولا بُدّ من كسر التنوين.

(٦) يقرئ: كذا في م/ ١ و٢ و٥، وفي ٣ و٤ «يقرأ». ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك ومتن حاشية الدسوقي وحاشية الأمير.

(٧) في م/ ٥ «الرضي» قلت: وهو الصواب.

(٨) ذكر البغدادي، أن هذا البيت للشريف الموسوي الرضي لا المرتضى كما هو في نسخ المتن، وهو من تحريف الكُتّاب. قلتُ: ورواية ديوان الرضي: أَهْوِن عليك.

وروايته في الهمع:

أَهْوِن عليّ إذا امتلأت من الكرى   أني أَبيتُ بليلة الملسوع

أتبيت: الهمزة للاستفهام التوبيخي، وتبيتُ: مضارع مرفوع، وفاعله: أنت، والتاء الأولى حرف المضارعة مثل: أتقومُ.

رَيّان: خبر «تبيت»، والريّان: المكتفي من شرب الماء. وأراد بالجفون العيون، فهو من ذكر الجزء وإرادة الكُلّ.

أَبِيتَ: منصوبٌ بأنْ مضمرةً بعد الواو. والملسوع: الذي لسعته أفعى أو غيرها، والمعنى: أيكون منك مبيتٌ وأنت رَيّان الجفون، وأَبيتُ منك على هذه الحالة.

= والشريف الرضي: هو أبو الحسن محمد بن الطاهر... بن جعفر الصادق.... بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، كان من أشعر الطالبيين، صنَّف كتاباً في معاني القرآن، وله كتاب في «مجازات القرآن» ولادته سنة ٣٥٩هـ، ووفاته سنة ست وأربعمئة ببغداد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣١، والهمع ٥/ ٥٧، «بعض المولَّدين»، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢، البحر المحيط ١/ ١٤٢، والرواية فيه: «أَبيتُ... وأبيتَ»، الدر المصون ١/ ١٧٧، ديوان الشريف الرضي ١/ ٦٥٢، الارتشاف/ ١٦٧٨، ٢٠٦٦، والمساعد ٣/ ٩١.

(١) سقط هذا اللفظ من م/٣.

(٢) فهما من «بات»، والتاء فيهما أصل.

(٣) في قوله: «أتبيتُ».

(٤) فالهمزة للاَستفهام الإنكاري، وتبيتُ: فعل مضارع، والتاء في أَوَّله من أحرف «نأتيْ»، وآستُفِيدت دلالةُ المضارع من هذه التاء، وكذا دلالة الخطاب.

(٥) في الفعل «أَبِيتَ».

(٦) كذا عند البصريين، وهو مرفوعٌ عند أهل الكوفة لأنّه لم يدخل عليه ناصب أو جازم.

(٧) وقد سُبِق بالاَستفهام، فوقع في جوابه.

(٨) البيت من قصيدة للحطيئة يعاتب بها الزِّبْرِقان بن بَدْر، ويمدح آبن عَمِّه بغيض بن عامر من بني أَنْف النّاقة.

وورواية الديوان:

ألـم أَكُ مُسْلِماً فيكونَ بيني . . .

= والشاهد فيه نَصْب «ويكونَ»، قال الأعلم: «الشاهد فيه نصب «يكون» بإضمار «أَنْ» على تأويل الاَسم في الأول: والتقدير: ألم يقع أن أكون جاركم ويكونَ بيني وبينكم المودة. قال السيوطي: «فيه نصب المضارع بأنْ مَقدَّرة بعد الواو لوقوعه بعد الاَستفهام».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣٤، وشرح السيوطي/ ٩٥٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢، والكتاب ١/ ٤٢٤، والهمع ٤/ ١٢٧، والعيني ٤/ ٤١٧، والمقتضب ٢/ ٢٧، وشذور الذهب/ ٣١٢، وشرح التسهيل لآبن مالك ٤/ ٣٧، والديوان/ ٩٨، والآرتشاف/ ١٦٧٩، والبحر المحيط ٣/ ٣٧٥، وشرح الكافية الشافية/ ١٥٤٩، والأصول ٢/ ١٥٥، والمساعد ٣/ ٩٢، وشرح اللمع/ ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ٤/ ١٦، والدر المصون ٢/ ٤٤٥.

(١) هو الحسن بن عبدالله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، فقيه أديب، وُلِدَ في عسكر مكرم من كور الأهواز، وأنتقل إلى بغداد، وتجول في البصرة وأصفهان، وُلِدَ عام ٢٩٣هـ، وتوفي عام ٢٨٣هـ، وله مؤلفات منها: الزواجر والمواعظ، والحكم والأمثال، وغيرهما. انظر وفيات الأعيان ١/ ١٣٠، ونزهة الألباء/٣٧٩، وإنباه الرواة ١/ ٣١٣.

(٢) هو «شرح ما يقع فيه التصحيف والتعريف».

(٣) انظر فيه ص/٢٠٢.

(٤) هو أبو بكر محمد بن عبدالملك التاريخي السَّرَّاج من أهل بغداد، كان فاضلاً أديباً، حسن الأخبار، مليح الروايات، ولُقِّب بالتاريخيّ لأنه كان يُعْنَى بالتواريخ وجمعها. انظر الأنساب ١/ ٤٤٢.

(٥) في المطبوع: «في كتاب» ولفظ «كتاب» غير مثبت في المخطوطات.

(١) سورة الزمر ٣٩/ ٦٠، وتقدّمت، انظر ما سبق «ما يحتاج إلى رابط» ٥/ ٦١٠.
وتعقب المصنِّفُ الزمخشريّ في الموضع المحال عليه، فقد زعم أنّها في الآية الأصل فيها أن يكون الرابط الواو، وأمّا ما جاء والرابط فيه الضمير وحده فهو عنده شاذّ، وتعقبه المصنِّف. ومن قبله شيخُه أبو حَيّان في البحر.
انظر المُفَصّل/ ٦٤، وشرح المُفَصَّل ٢/ ٦٥، ٦٦، والشمني فيما تقدَّم ٢/ ١٩٠، وانظر البحر المحيط ١/ ١٦٣ في حديثه في آية سورة البقرة ٢/ ٣٦ وغيرها.
وذكر في الكشاف ٣/ ٣٨ أنّ الجملة حاليّة «وجوههم مسودة» ولم يذكر في الرابط شيئاً.

(٢) **ظن أن الواو في «وجوههم» واو الحال، وليست من أصل الكلمة «وجه»، ويبدو أنه كان في ذلك الزمان من يخطئ في الظاهر من الإعراب كما نخطئ في هذا الزمان أو يزيد!**

(٣) لأن ٱسم الفاعل من الأجوف مثل: «باع» يجتمع فيه بعد الإعلال عندما يُصَاغُ على وزن فاعل ألفان: الأولى ألف فاعل، زائدة، والثانية حرف الألف المُعَلّ عن واو أو ياء فيصبح «باا ع» كذا، فتُقْلَب الثانية همزة فيصبح: بائع.

(٤) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الممتحنة ٦٠/ ١٢.
وقد ٱلتبَسَ على المعترض ٱسمُ الفاعل في: البايع – البائع، وفِعْلُ الأَمر في بايِعْ، فالأولى تُعَلُّ، وفي فعل الأمر تبقى على ما كانت فهي من: بايَعَ.

(٥) سورة يونس ١٠/ ٥١، وتقدّمت في «ثم»، انظر ٢/ ٣٣٣، وتقدَّم اعتراضُ المصنِّف على الطبري. وانظر تفسير الطبري ١١/ ٨٥، وتعقيب ابن عطيّة في المحرر ٧/ ١٦٣، وتعقيب أبي حَيّان في البحر ٥/ ١٦٧، وانظر القرطبي ٨/ ٣٥١، واستَوْفَيْتُ الحديثَ في المسألة فيما سبق.

(١) سورة الأنبياء ٢١/ ٨٨، وسبق الحديث في هذه القراءة، انظر ما سبق، في هذا الجزء الجهة الرابعة. «تنبيه» بعد قوله: الثالث عشر.

وقد ذكرتُ القراءة وقراءها، وأحلت في تفصيل مناقشتها على كتابي معجم القراءات.

(٢) هو أبو بكر شعبة الراوية الثاني عن عاصم.

(٣) وقد جاء في القراءة ساكن الياء.

(٤) ولكانت صورتها: نُجِّيَ المؤمنون، والقراءة ليست كذلك.

(٥) أي: في «نُجّي» على قراءة ٱبن عامر وعاصم.

(٦) قائله جرير، وهو من قصيدة مدح بها يزيد بن عبدالملك، وهجا آل المهلّب.

وما أثبتُّه بين معقوفين وجدته على هامش م/١، ومثله مثبت عند البغدادي.

وذكر البغدادي أنه وجد في نسختين صحيحتين من ديوانه قوله:

هو الخليفة فأرضوا ما قضى لكم بالحقّ يَصْدَعُ ما في قوله جَنَفُ

وكذا جاء مثبتاً في ديوانه المطبوع، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

وعلى رواية «رضِيْ» بسكون الياء يكون الإسكان للتخفيف، وذكر ٱبنُ عصفور البيت في الضرائر، وأن حذف الفتحة من آخر الفعل الماضي للتخفيف، ثم قال: «وحَذْفُها من الفعل المعتلّ اللام أَحْسَنُ من حذفها من آخر الصحيح اللام...»، وذكر البيت.

والجَنَفُ: المَيْلُ عن الحقّ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣٦، والضرائر/ ٨٨، والمحتسب ١/ ١٤١، والكشاف ١/ ٣٠٣، والبحر المحيط ٢/ ٣٣٧، والقرطبي ٣/ ٣٦٩، والديوان/ ٣٩٠، والدر المصون ١/ ٦٦٥.

(١) كذا حكمه في البيت، ولو قال: رضيَ، بفتح آخره لكُسِرَ الوزن، وليس في القراءة ضرورة؛ فلا تُقَاس على ما في البيت.

(٢) ذكر هذا من قبلُ في الباب الخامس: الجهة الرابعة، قال: «فقيل: الفعل ماضٍ مبني للمفعول [أي في القراءة]، وفيه ضَعْفٌ من جهات: إسكان آخر الماضي، وإنابةُ المصدر مع أنّه مفهوم من الفعل، وإنابةُ غير المفعول به مع وجوده».

(٣) أي: نُجّي النجاء أي: نجي هو.

(٤) مع وجود المفعول به وهو «المؤمنين».

(٥) وذلك إذا لم يكن في الكلام مفعول به، فكيف يصح مجيئه في مقام المفعول به نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول به.

(٦) تتمة الآية: ﴿... لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ سورة التوبة ١٢٩/٩.

(٧) تتمة الآية: ﴿... عَذَابَ يَوۡمٍ كَبِيرٍ﴾ سورة هود ٣/١١.

(٨) الآية: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ سورة النور ٥٤/٢٤.

(٩) التقدير في الآيتين: وإن تتولَّوا، فإن تتولَّوا، فهو فيهما للخطاب، ودخل عليه الشرط فحذف النون، والتاء الأولى محذوفة للتخفيف، والأصل: تتولَّوْنَ.

(١٠) سورة المائدة ٥/ ٢، وتقدّمت، انظر ما سبق ١/ ٢١٨.

(١) أراد الموضع الثاني، وأصله: ولا تتعاونوا، فحذفت إحدى التاءين، فبدت صورتهما واحدة، وفرق بينهما بالنهي في الموضع الثاني بـ «لا».

(٢) سورة الليل ٩٢/ ١٤، وتقدّمت، انظر ما سبق آخر الجهة الخامسة من هذا الجزء السادس ص/ ١٧١.

وسبق حديثه فيما ذكره هنا من أنه لو أراد الماضي لقال «تَلَظَّتْ».

(٣) في م/ ٣ و٤ «قيل».

(٤) تقدّم هذا البيت في آخر الجهة الخامسة من هذا الجزء انظر ص/ ١٧٢، وقائله لبيد، وهو من أبيات قالها لابنته عندما حضرته الوفاة، وذكر المصنّف من قبل أنه قد يكون أصله: تتمنّى. فانظر الحديث فيه فيما سبق. وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١.

(٥) أي: تَمَنّى.

(٦) تقدَّم البيتُ في التحذير من أمور آشتُهِرَت بين المُعْرِبين: الثاني عشر، انظر ص/ ٥٦٠.

وقائله: عامر بن جوين الطائي.

وذكره من قبلُ شاهداً لآبن كيسان؛ فقد أباح تذكير الفعل في مثل هذه الحالة من غير ضرورة مع أنّ الفاعل ضمير يعود على مؤنّث سابق.

وانظر حديث آبن مالك في البيت في شرح التسهيل ٢/ ١١١ – ١١٢ قال:

«... وآحترزتُ بقولي: ولا تحذف غالباً [أي: التاء] من نحو قول بعض العرب: قال فلانة، وذهب فلانة، حكاهما سيبويه، وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد:

تَـمَنّـى آبـنتـاي أَنْ يَـعـيـشَ أَبُـوهُـمـا وهَـلْ أَنَـا إِلّا مـن ربـيـعـةَ أَو مُـضَـرْ

= لأنّ الإسناد إلى المثنّى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف، وآحترزتُ أيضاً من حَذْفِ بعض الشعراء التاءَ في المُسْنَد إلى ضمير المؤنث كقول الشّاعر:

فـلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهـا...».

(١) قال الشمني: «لأنّ حذف التاء من الماضي المُسْنَد إلى ضمير مُؤَنّثٍ حقيقي، أو إلى ضمير مؤنّث غير حقيقي لضرورة الشعر، ولا ضرورة تدعو إلى جَعْل «تمنّى» في البيت كذلك؛ لجواز جعله مضارعاً محذوفاً منه إحدى التاءَيْن» الحاشية ٢/ ٢٧٤.

(٢) الآية: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة النور ٢٤/٣.

(٣) وهو «مشركٌ».

(٤) وهو «زانٍ».

(٥) قال الشمني: «أي: فإنّ «زانٍ» فاعل «ينكحها»، وفي آخره كسرة، وكأنّ هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يَعْرِفُ الفاعلَ في الكلام لكونه مما يُدْرَكُ بالعقل، وهو إِنّما يعرفُ ما يُدْرَكَ بالحِسّ كالمرفوع والمجرور المُدْرَكَيْن بحاسة السَّمْع» انظر الحاشية ٢/ ٢٧٤.

(٦) **قلتُ: كيف تُحْذَفُ الضَّمَّةُ ويبقى التنوينُ؟ هذا ليس بالصَّواب، ولا هو بالقول المحكم، وكان الأَوْلَى به أن يُحْكِمَ النصَّ بأنّ الأصلَ: الزانيُ، ثم حُذِفت الضمة للاستثقال، فصار: الزانيْ، بياء ساكنة، فإذا جُرّد من «أل» وصار نكرةً سقطت الياءُ لالتقائها ساكنةً مع تنوينِ التنكير، وصار: زانٍ بعد أن كان: زانيٌ.** =

(١) سورة الفجر ٨٩/١ - ٢.

(٢) الجارّ هو واو القسَم، وجواب القسَم محذوف، أي: لَتُبْعَثُنَّ، أو هو مذكور وهو ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ وهي الآية/ ١٤.

انظر الفريد ٤/ ٦٦٧، والتبيان/ ١٢٨٥.

(٣) وليالٍ: الواو حرف عطف، وليالٍ: معطوف على مجرور وهو: الفجر.

(٤) لأنه ممنوع من الصرف فهو على صيغة منتهى الجموع: فعالِل.

(٥) أي: لأجل كون النائب عن الثقيل ثقيلاً.

(٦) فهو وَجِل يَوْجَل، من الباب الرابع.

(٧) أي: ماضي يَعِدُ ويَهَبُ بالفتح فهما: وَعَدَ، وَهَبَ.

(٨) أي: يَوْعِد، يَوْهِب، ثم حذفت الواو فيهما لأنّها وَقَعَتْ بين ياء وكسرة، فصارا: يَعِدُ، يَهَبُ.

(٩) أي: على الهاء، وقد كانت الهاء مكسورةً قبل الحذف.

(١) أي: من أجل كون النائب عن الثقيل ثقيلاً. وهذا عطف على قوله من قبل: «ولهذا حُذِفت الواو في يَهَب».

(٢) أي: أصله: يا غُلامي، ويجوز فيه فتح الياء وإسكانها، فإذا فتحت جاز قلبُ الكسرة على الميم فتحة، وهذا يؤدِّي إلى قَلْب الياء ألفاً فيُقال: يا غُلاما، وما ذهب إليه أبو الحسن الأخفشُ من جواز: يا غلامَ، بحذف الألف وبقاء الميم مفتوحةً، إنّما راعى فيه خِفَّة الألف، ولم ينظر إلى أصلها وهو الياء الثقيلة.

(٣) سورة صٓ ٣٨/ ٤٧، وتقدَّمت، انظر ما سبق «عند» ٢/ ٤٤٠.

(٤) وإن كانت النون مكسورة حكم بأنه مثنى.

(٥) أي: وَصْفُ «المُصْطَفَيْن» بالجمع وهو «الأخيار»، ولو كان «المُصْطَفَيْن» مثنّى لما صَحَّ مثل هذا الوصف.

(٦) أي: دليل ثالث.

(٧) **نَسَبَ المصنف هذا البيت إلى الأحنف كما ترى، وَنَسَبَهُ الأخفشُ عليّ بن سليمان إلى حاتم الطائي، وكذا فَعَلَ شُرّاح المُفَصَّل.**

الأَدْنَيْن: جمع أَدْنى بمعنى أقرب، وتحلَّم: تكلَّف الحِلْمَ.

قال الأعلم: الشاهد في قوله تحلَّم، أي: ٱستعمل الحِلْم، وٱحْمِل نفسك عليه حتى تتخلَّق به».

= والمصنِّفُ هنا لم يستشهد بالبيت لهذا، وإنّما من أجل «الأَدْنَيْن»، وأنه جمعٌ لفتح نونه، ولِعَوْدِ الضمير عليه بالجمع في «وُدَّهم».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣٩، وشرح السيوطي/ ٩٥١، والكتاب ٢/ ٤٠ ٢، والديوان/ ٢٢٣، وشرح المفَصَّل ٧/ ١٥٨ «والبيت من شواهد المُفَصَّل، ولم يعرض للحديث فيه ٱبنُ يعيش»، وانظر التخمير في شرح المُفَصَّل لصدر الأفاضل ٣/ ٣٤٠، والممتع/ ١٨٤، والنوادر لأبي زيد/ ٣٥٥.

(١) أي: مما يلتبس إعرابُه على المبتدِئ.

(٢) أي: في محل نَصْب، أو يجعلها في محل جَرّ، دون التفريق بين ما اتّصلت به في كل موضع، وما يترتب على هذا من الاختلاف في الإعراب.

(٣) فيجعل ما اتَّصل بالأفعال في محل جَرّ، وما اتَّصل بالأسماء في محل نَصْب.

(٤) أي: الهاء والياء والكاف.

(٥) وهو اتّصال هذه الضمائر بالفعل. ومعناه: **أَخْبِرْني زيداً ما صَنَعَ، أي: أخبرني عن صُنْعه**، وعلى هذا: أرأيت: فعل وفاعل، والكاف حرف، وزيداً مفعول أول، وما صنع، مفعول ثان. وانظر ما تقدَّم ٣/ ٢٨.

(٦) أي: يُسْتَثْنَى من النوع الثاني، وهو أنهن إذا اتّصلن بالاسم كُنّ في مَحَلّ جَرّ بالإضافة.

(٧) **ما ذكره هنا مطلقاً غير مُسَلَّم له، وانظر الخلاف في الهمع ١/ ٢١٢، ولعلّ أخيرها ما ذهب إليه الكوفيون من أن مجموع «إيّا» ولواحقها هو الضمير. وانظر ما سبق ٣/ ٢٧.**

(١) أي ويستثنى من النوع الثاني، وهو اتّصالُ هذه الضمائر الثلاث بالاسم ما يذكره هنا.

(٢) الضمير فيهما في محل نَصْب مفعول به لاَسم الفاعل، ولا يكون الكاف والهاء في محل جَرّ بالإضافة إلى «الضّارب»؛ لأن اسم الفاعل المُعَرَّف بـ «أل» لا يُضافُ إلّا إلى المُحَلَّى بـ «أل»، وليس الضمير كذلك.

قال السيوطي: «ويتعيّن النَّصْبُ لفقد شرط الإضافة بأن كان في اسم الفاعل «أل» وخلا منها الظاهر المضاف إليه، ومرجع الضمير» الهمع ٥/ ٨٤، وانظر الارتشاف/ ٢٢٧٢ – ٢٢٧٣.

(٣) هذا معطوف على ما تقدّم من قوله: نحو الضاربك...

(٤) **قلت: النص منقول عند المصنف في شرح التسهيل لابن مالك، وروايته عنده: بأَلْأَمَ عَمّاً، كذا، وجاء هنا قفاً، فتأمل!! انظر شرح التسهيل ٣/ ٩٣.**

وأَلْأَم: اسم تفضيل من لَؤُم. ولا عهد: لا النافية للجنس واسمها، والخبر محذوفٌ تعلَّق به «لي». وكذلك «بألأَمَ» وجُرَّ بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصَّرْف. قفاً: تمييز. وذكر هذا القوْل من أجل «أَوْضَعَه» فهو معطوف على «أَلْأَم» مجرور مثله وعلامة جَرِّه الفتحة، لأنّه وَصْفٌ على وزن الفعل، والهاء مشبَّهٌ بالمفعول به.

(٥) لا يَنْصِبَ أفعل التفضيل مفعولاً به، بل يُعَدَّى إليه باللام إن كان متعدياً إلى واحد كقولك: زيد أَوْعَى للعلم، وأَبْذَلُ للمعروف، وإن كان متعدياً لاثنين عُدِّي إلى أحدهما باللام، وأُضْمِرَ ناصِبُ الثاني كقولك: هو أَكْسَى للفقراء الثيابَ.

أي: يكسوهم الثياب فإنْ وَرَدَ ما يُوْهِم نَصْب مفعول به بأفعل نُسِبَ العملُ لفعلٍ محذوف، وجُعِل «أفعل» دليلاً عليه. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦٨.

(٦) أي: الهاء.

(١) لأن الممنوع من الصرف، إذا عُرِّف أو أضيف جُرّ بالكسرة.

(٢) قلت: هذا تتمة نص ابن مالك أخذه المصنِّف من غير عزو، وفيه: لا أصْغَرِهِ.
انظر شرح التسهيل ٣/ ٩٣.

(٣) لكون «أَحْمَرَ» ممنوع من الصرف.

(٤) وذلك على التشبيه بالمفعول به.

(٥) أي: الراء.

(٦) أي: الضمير، وهو الهاء، وعلى ذلك تكون عِلَّةُ الجر بالفتحة في «أحمره»، قد زالت لأنّه أُضِيف، فلم يُعْرَبْ إعرابَ الممنوع من الصرف بسبب الإضافة.

(٧) أي: مما استُثْنِيَ من الثاني، وهو اتِّصالُ الضمير بآسم.

(٨) قائله الأحوص الأنصاري، وتقدَّم من هذه الأبيات قوله:

سلام اللَّه يا مَطَرٌ عليها   وليس عليك يا مَطَرُ السَّلامُ

وتقدَّم في التنوين ٤/ ٢٨١.

وجاء في البيت المذكور هنا على ما ذكره البغدادي ثلاث روايات: برفع «مطر» ونصبه، وجَرّه، فالرفعُ على جعله فاعلاً للمصدر «نكاح»، ويكون المصدر مضافاً إلى مفعوله وهو «الهاء». والنصبُ: على جعل «مطراً» مفعولاً به للمصدر، ويكون المصدرُ مضافاً إلى فاعله.

والوجه الثالث، وهو ما أراده المُصَنِّفُ هنا هو جَرُّ «مطر» على إضافته إلى المصدر، وفَصَلَ بين المتضايفين بضمير الفاعل أو المفعول.

وذكر ابنُ مالك رواية الجرّ عن ثعلب.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤١، وشرح السيوطي/ ٧٦٧، ٩٥٢، والعيني ٣/ ٤٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٥٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٣، وفي ص/ ٢٧٨ برواية: «لئن كان النكاحُ...»، وأمالي الشجري ١/ ٣٤١، والديوان/ ١٨٩.

(٩) ضبط في م/ ١ بالرفع «مَطَرٌ».

(١) تقدَّم هذا للمصنّف في ٣/ ٢٧، وانظر هذا في الجنى الداني/ ٩٣.

(٢) رويد: اسم فعل بمعنى أَمْهِلْ، وهو مبنيّ على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، وهو تصغير إرواد تصغير ترخيم، وعند الفراء تصغير: رَوْد بمعنى المهل. وإذا نوّن أُعرب حالاً: ساروا رويداً. انظر الارتشاف/ ٢٢٩٩ - ٢٣٠٠.

(٣) قوله: «الكاف» ليس في م/ ٤.

(٤) أي: إلى الضمير وهو «الكاف».

(٥) أي: مَحَلُّ الضمير، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله.

(٦) الواو مثبتة في مَ/١، وغير مثبتة في بقية المخطوطات.

(٧) قوله «الثاني» مرتبط بما تقدَّم؛ فقد قال من قبل في هذا الباب فصل: «وأول ما يَحْتَرِزُ منه المبتدئ. . . . أحدها. . .».
انظر ص/٦٠٢، وهذا هو الثاني مما يَحْتَرِزُ منه في صناعة الإعراب.

(٨) سموه كذلك لأنَّ الاسم ارتفع تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول. وهذا مذهب سيبويهِ. انظر الارتشاف/١١٤٦، والكتاب ١/ ٢١.
وانظر الهمع ٢/ ٦٣ «. . . وربما يُسمَّى فاعلاً مجازاً لشَبَهه به، ووقَعَ ذلك في عبارة المُبَرّد، وعَبَّر عنه سيبويه باسم الفاعل. . . وينصب الخبر باتفاق الفريقين، ويُسَمّى خبرها، وربّما يُسَمّى مفعولاً مجازاً لشَبَهه به. عبر عن ذلك المبرّد، وعَبّر سيبويه باسم المفعول».

(١) في م/ ٣ «فإنّه».

(٢) والدُّمْيَة: الصَّنَمُ، والجمع: الدُّمَى، وهي الصورة من العاج ونحوه. انظر الصحاح.

(٣) ولا يقول ذلك على سبيل التجوُّز في التعبير.

(٤) الواو مثبتة في م/١، وليست في بقية المخطوطات.

(٥) أي: مما يجب أن يَحْتَرِز منه المعرِبُ.

(٦) في م/٢ و٣ «يذكر».

(٧) أي: لا يبحث عن فاعله.

(٨) أي: الخبر.

(٩) أي: المبتدأ.

(١٠) سورة آل عمران ٣/ ١٥٤، وتقدَّمت مراراً، وأوّل موضع هو في «كُلّ» ٢/ ٩٢، ولكني أذكرها مرة أخرى هنا إذ لا يُفْهَمُ نصُّ المصنّف إلّا أن تكون صورة الآية أمام القارئ: الآية: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ...﴾ آل عمران ٣/ ١٥٤.

(١١) انظر الكشاف ١/ ٣٥٥ – ٣٥٦.

(١٢) انظر الدر المصون ٢/ ٢٣٨ «والجملتان: صفة لطائفة».

(١) هو كذلك عند العكبري. انظر التبيان/ ٣٠٣، وتقدَّمت عند المصنِّف في ٤/ ٣٧٩، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٤، وانظر البحر ٣/ ٨٨.

(٢) كذا عند مكّي. انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٤، وقد ذكره عنه المصنّفُ في الموضع المشار إليه.

(٣) ذهب الدماميني إلى أنّ في إيراد هذا السؤال من المصنِّف الإزراءَ بالزمخشري وهو ما لا يخفى، ولم يكن إيرادُه بالذي يليقُ بالمصنّف، والأَدَبُ مطلوب مع الأصاغر فضلاً عن الأكابر. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٤.

وانتصر له الشمني بأنّه لا يخفى أن في جواب المصنّف دفعاً لتوهُّم الإزراء والنقص بالزمخشريّ. وفي حاشية التفتازاني: ولم يجعل شيئاً من الجمل في موقع الخبر لطائفة قَصْداً إلى أنّ مضمونها مقررٌ معلومُ الثبوتِ للمنافقين، لا حاجة إلى الإخبار عنه، فالخبر محذوف أي: وثَمّةَ طائفة، أو فيكم طائفة.

(٤) انظر ما عند شيخه في البحر ٣/ ٨٨.

(٥) في م/ ٤ «كذا وكذا».

(٦) أي: جملة «قد أَهَمّتْهُم».

(٧) ذكر شيخه مُسَوِّغَيْن: أحدهما: واو الحال، والثاني: أَنّه في موضع تفصيل، وترك المصنّف هنا مسوِّغ التفصيل. انظر البحر ٣/ ٨٨.

(٨) تقدَّم هذا عند المصنّف في روابط الجملة، انظر ما سبق ٥/ ٥٨١.

(١) أي: اعتماد المبتدأ.

(٢) ويسمونها أيضاً واو الابتداء، وانظر هذا فيما سبق عند المصنف ٤/ ٣٧٨.

(٣) نص الحديث في صحيح مسلم: «عن عائشة... وأهدي لها [أي لبريرة] لَحْمٌ فدخل عليَّ رسول الله ﷺ والبُرْمَةُ على النّار...». انظر ١٠/ ١٤٧.
وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه لما ذهب إليه المُصَنِّف.
وفي فتح الباري باب النكاح: «ودخل رسول الله ﷺ وبُرْمَةٌ على النّار...».
انظر فتح الباري ٩/ ١١٨، وشواهد التوضيح والتصحيح/ ٤٤.
وفي الحديث شاهد لما ذهب إليه المصنّف من تنكير «بُرْمة» والابتداء به، والمسوِّغ الواو.
والبُرْمَة: القِدْر من الحجر. كذا في المصباح، وفي التاج: «وعَمَّمهُ بعضهم فيشمل النحاس والحديد وغيرهما».

(٤) أي: «مولاه» خبر المبتدأ «أَحَقُّ».

(٥) أي: على الاْسم الموصول «ما».

(٦) أي: في «رَبُّه»؛ لأنّه خبر المبتدأ «أحقُّ».

(٧) في الموضع السابق يتوهّم أنّ «مولاه» مفعول به، وهو خبر، وفي المثال الذي يذكره وفيه لفظ المولى عكس ما تقدَّم، إذ يتوهم أنه خبر، وهو على الصّواب مفعول به لـ «مصابك».

(٨) أثبته مبارك شطر بيت، ولم يُكمله ولم يُعَلِّق عليه بشيء، ولعلَّ ما أثبته غير الصواب.

(١) أي: خبر «إنّ».

(٢) أي: الذي أصبته المولى.

(٣) للمصدر «مصابك».

(٤) وهو قوله: «قبيح». وتعقبه الدماميني فقال: «لا يمتنع أن يكون المصاب آسم مفعول في هذا المثال، ولا يكون مصدراً، والمولى هو الخبر، وقبيح خبر مبتدأ محذوف، أي: الذي أصبته هو مولاك، هذا قبيح». انظر الشمني ٢/ ٢٧٤.

(٥) البيت للعرجي عبدالله بن عمر، ونُسب لغيره، وتقدّم في آخر الجهة الأولى من الباب الخامس انظر ص/ ٤٥.

(٦) وقد نُقِل عن اليزيدي أن الصواب «رجلٌ» بالرفع خبراً لـ «إنّ».

قال المصنّف «وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد من البيت، ولا يتحصَّل له معنى البتة». وتقدَّم تفصيل القول في إعراب البيت.

(٧) هذا النص في الأشباه والنظائر ١/ ٥٧٢، وكذا ما جاء من بيان فيه، ولم يذكر السيوطي مرجعه فيه.

(١) ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ في الموضعين، وأنت وشأنك: مبتدآن.

(٢) أي: إذا قلت: ما أنت وزيداً؛ وما شَأْنُك وزيداً؟.

(٣) أي: ما تصنع أنت وزيداً؟.

(٤) أي: وما تكون أنت وزيداً؟.

(٥) أي: أنت.

(٦) في م/١ «لكان».

(٧) بتقدير: ما يكون شأنك وزيداً؟.

(٨) أي: كيف تصنع أنت وزيداً؟ أو كيف يكون شأنك وزيداً؟.

(٩) في م/٤ «لا يقع».

(١٠) وإذا قدرت «تكون» جاءت «كيف» في محل نَصْب خبر.

(١١) أي: ولا يجوز الجواب على الإجمال الذي أجاب به الطالب.

وعند الدماميني: «في السؤال ما يشعر بأن «كان» تذكر في هذا التركيب الخاصّ على ما هو
= عليه، و«كان» لا تقع فيه عند ذلك إلّا زائدة، فلا عَتَبَ على الطالب في عدم التفصيل؛ إذ له أن يقول: متى كان بعد «أَحْسَن» وجب الإتيان بـ «ما» المصدرية، وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب، ووَجَبَ رَفعُ «زيد» وهو في المثال منصوب، فحينئذٍ يخرج التركيب بذلك إلى تركيب آخر، وهو خلاف ظاهر السؤال».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٥.

(١) تسمى «ما» الكافّة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال هي: قلّ، وكَثُر، وطال، ولا تدخل في هذه الحالة إلا على جملة فعليّة صُرِح بفعلها، وحكموا بشذوذ ما دخلت عليه من الجمل الاَسميّة، أو بكونه من باب الضرورة. وتقدّم الحديث عن «ما» هذه والفعل «قلّ»، انظر ما سبق ٤/ ٦٧.

(٢) أي: في «كان» الزائدة.

فقد اختلف في إعمالها وإهمالها، هل لها فاعل؟ فذهب السيرافي والصيمريّ إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدالّ عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي: كان الكونُ، وذهب الفارسي إلى أنها لا فاعل لها؛ لأنّ الفعل إذ آستُعمل آستعمال ما لا يحتاج إلى فاعل آستُغني عنه؛ بدليل أنّ «قلّما» فعل، ولما آستعملَتْه العربُ للنفْي لم يُحْتَج إليه؛ إجراءً له مُجْرَى حرف النفي. وآختاره آبنُ مالك، ووَجّهه بأنها تشبه الحرف الزائد؛ فلا يبالي بخلوها من الإسناد.

انظر الهمع ٢/ ١٠١، والاَرتشاف/ ١١٨٥ - ١١٨٦، والإيضاح العضدي/ ٩٦، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٩ فعنده عكس ما نقله المصنّف هنا عن الفارسي. وراجع شرح السيرافي على الكتاب ٢/ ٣٦٧، وشرح التسهيل لاَبن مالك ١/ ٣٦١.

(٣) هو أبو سعيد السيرافي. وانظر نصه في شرح الكتاب ٢/ ٣٦٧.

(٤) أي: ضمير يعود على مصدر «كان».

---

(١) أي: «كان».

(٢) و«زيد» فاعل «كان».

(٣) في م/ ٢ و٤ و٥ «وأجاز بعضهم نقصانها».

(٤) في م/ ٢ و٣ و٤ «تنصب زيداً».

(٥) خبر عن «كان»، واَسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الاَسم الموصول الزائد قبل «كانوا».

(٦) ويُرَدُّ بوجه آخر وهو أن الأصل في الزيادة أن تكون في الحروف لا الأسماء.

وأما قوله رُدَّ بأن «ما أَحْسَن زيداً» مُغْنٍ «عنه» فهو كلام غير سديد؛ إذ الأصل أَنّ الزيادة تكون لوجه من التوكيد؛ فلا يغني هذا التركيب عن الصورة الأولى.

(١) نقل السيوطي النص في الأشباه والنظائر ١/ ٤٧١ وما بعدها.

(٢) وهو ما أُعْطِي حُكْمَ الشيء المُشْبِه له في معناه.

(٣) في م/٣ «إِنَّ».

(٤) لم تذكر الآية، ولا الآية التي بعدها في م/ ٥.

(٥) تتمة الآية: ﴿... بِقَادِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة الأحقاف ٤٦/ ٣٣.

(٦) انظر البحر المحيط ٨/ ٦٨، والدر المصون ٦/ ١٤٤.

وقال الزجاج: «دخلت الباء في خبر «أَنّ» بدخول «أَوَلَمْ» في أول الكلام، ولو قلت: ظننت أنّ زيداً بقائم لم يَجُزْ...، ودخول «أنّ» إنّما هو توكيد لكلام، فكأنه في تقدير: أليس الله بقادر على أن يحيي الموتى فيما ترون وفيما تعملونه»، معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٤٧.

(٧) أي: تَبَاعُدُ ما بين «أَنّ» والخبر وهو «بقادر»، فقد فصل بينهما بالجملة المعطوفة على صلة الذي، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ﴾.

(١) أي: لهذا التباعد في الآية السابقة، وعدمه في الآية الآتية دخلت الباء في الأولى، ولم تدخل في الآية الثانية.

(٢) أي: الباء.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ سورة الإسراء ١٧/ ٩٩.

(٤) أي: مثل ما تقدَّم من زيادة الباء.

(٥) سورة الرعد ١٣/ ٤٣، وتقدَّمت، انظر زيادة الباء في الفاعل ٢/ ١٤٨ و٥/ ٣٠٥.

(٦) تقدَّم هذا عند المصنِّف منقولاً عن الزَّجَّاج انظر ٢/ ١٤٨، وانظر معاني الزجاج ٢/ ١٣٤، وحاشية الشهاب ٧/ ٤٠٤.

(٧) تقدّم البيت في زيادة الباء معزواً لأبي نصير أحمد بن علي الميكالي.

وكان فيه «كفى» التي بمعنى أجزأ وأغنى متعدية إلى مفعول به واحد وهو ياء النفس. انظر ما سبق ٢/ ١٥٢.

وأمّا في الآية فقد تعدّى بالباء لما ضُمِّن معنى «اكتفِ».

(٨) تقدَّم البيتُ في باب «أَنْ»، والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول به: والتقدير: لا يقرأن السور. انظر ١/ ١٧٨، وتكرر في زيادة الباء ٢/ ١٦٣، والبيت للراعي النميري، وورد في شعر القتّال الكلابي.

(١) ذكر المصنّف في حرف الباء ٢/ ١٦٣ أنّ «يقرأن» ضُمِّن معنى يَرْقَيْنَ ويتبرَّكْنَ، وأنه يقال: «قرأت بالسورة» على هذا المعنى، ولا يُقال: قرأت بكتابك؛ لفوات معنى التبرُّك فيه. قاله السُّهَيْلي.

(٢) أي: لكون الباء زِيْدَتْ بعد «يَقْرَأْنَ» لتضمُّنُ هذا الفعل معنى «يَتَقَرَّبْنَ».

(٣) لا يجوز هذا عنده؛ لأنّ «كتابك» ليس مما يُتَبَرَّكُ به مثل قراءة السورة. وانظر نص السهيلي في الخزانة ٣/ ٦٦٧.

(٤) أي: «قرأ» في مثال السهيلي.

(٥) في ٢/ ١٦٣ مما تقدَّم ذكر النص عن السهيلي: «لفوات معنى التبرُّك».

(٦) الصورة الثانية من النوع الأول، وهو ما أُعْطِي فيه الشيءُ حُكْمَ ما أَشْبَهَهُ في معناه.

(٧) لم يجز لأنه ليس بمعنى «زيد قائم»؛ إذ يختلف المعنى بعد حذف «ليت»، وانظر الكتاب ٢٨٦/١، قال: «... وٱعلم أنّ لعل وكأن وليت ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في «إنّ»، إلّا أنه لا يُرْفَعُ شيءٌ بعدهُنّ على الأبتداء، ومن ثمَّ ٱختار النّاس: ليت زيداً مُنْطَلِقٌ وعمراً...».

(٨) ذهب السيرافي والزمخشري وابن مالك إلى جواز تقديم معمول ما أضيف إليه «غير» = مطلقاً، وقال ابنُ السَّرَّاج يمتنع مطلقاً، وقيل: إن كان المعمولُ ظرفاً جاز وإلّا امتنع. الشمني ٢/ ٢٧٥، وانظر الهمع ٤/ ٢٧٨.

(١) هذا عند الجمهور.
وذكر ثعلب أنّه أجازه الكسائي ومنعه الفرّاء. انظر مجالس ثعلب/ ١٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٦.

(٢) ذكر ابن الحاج جواز التقديم فيه. انظر الشمني ٢/ ٢٧٥.

(٣) أي: تقدُّم معمول ما أضيف إليه «غير» عليها سواء أكان المعمول ظرفاً أو غير ظرف.

(٤) أول الآية: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ. . .﴾ سورة الزخرف ٤٣/ ١٨.
والشّاهد في الآية جوازُ تقديم الجارّ والمجرور «في الخصام» على ما تعلّق به؛ إذ هو متعلق بقوله «مبين».
قال السمين: «. . . وفي الخصام: يجوز أن يتعلّق بمحذوف يدلُّ عليه ما بعده، تقديره: وهو لا يُبين في الخصام، ويجوز أن يتعلّق بـ «مبين»، وجاز للمضاف إليه أن يعمل في ما قبل المضاف لأنّ «غير» بمعنى «لا». . .».
انظر الدر المصون ٦/ ٩٤.

(٥) قائله غير معروف.
ورواية السيوطي: «غير مُلْغ قَوْلَه»، وفي الهمع عنده أيضاً «غير مُلْغِ فريضةً»، وعند ابن مالك: «مُلْغِ فريضة»، و«هواه خليلا».
حقاً: مفعولٌ به لقوله: مُلْغِ، فتى: منصوب بفعل مضمر يُفَسِّره قوله: تَوَلّه. هو: مبتدأ، وخبره: غير.
والبيت دليلٌ على جواز تقديم الاسم الذي هو معمول لما أضيف إليه «غير» عليها وهو ليس ظرفاً ولا شبهه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٢، وشرح الشواهد للسيوطي/ ٩٥٣، والهمع ٤/ ٢٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٦.

(١) قائله أبو زبيد الطائي، وهو من قصيدة في مدح الوليد بن عقبة، وهو أخوه لِأُمِّه، ووصف بها نعمةً أنعمها عليه مع بُعْده ونأيه عنه.

المكفور: من كُفْر النعمة وجُحُودِها، وخَصَّني.... مودته: حذف الباء، والأصل خصني يوماً بمودته. على التنائي: أي: مع التنائي.

ويروى: خصَّني عمداً مودته.

والشّاهد فيه إلغاء الظرف مع دخول لام التوكيد عليه، والتقدير: لغير مكفور عندي.

والبيت دليل على جواز تقديم الظرف.

قال ٱبن مالك: «فقدّم «عندي» وهو معمول «مكفور» مع إضافة غير إليه لأنها دالّة على نفي، فكأنه قال: لعندي لا يكفَرُ».

وأبو زبيد أدرك الإسلام، ومات نصرانياً، ويقال: إنه عاش مئة وخمسين عاماً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٢، وشرح السيوطي/ ٦٥٣، والهمع ٤/ ٢٧٨، وانظر فيه ٢/ ١٧٣، والكتاب ١/ ٢٨١، وشرح المُفَصَّل ٨/ ٦٥، وشرح الكافية الشافية/ ٩٩٦، وشرح التسهيل لٱبن مالك ٣/ ٢٣٦، وشرح الأشموني ١/ ٥٣٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٣٧، والدر المصون ٦/ ٤١٥.

(٢) أي: من تقديم معمول ما أُضيف إليه «غير» عليها.

(٣) سورة المدثّر ٧٤/٩ - ١٠، وتقدّمت الآية التاسعة في «إذا» ٢/ ٩٤.

(٤) في م/ ٥ «أن يُعَلَّق». أي: على الكافرين.

(٥) ذكر فيه السمين خمسة أوجه:

أحدها: أن يتعلّق بعسير، الثاني: أن يتعلّق بمحذوف على أنه نعت لعسير، الثالث: أنه في موضع نصب على الحال من الضمير المستكِنّ في «عسير».

= وهذه هي الثلاثة التي ذكرها المصنّف. والرابع: أن يتعلّق بـ «يسير»، أي: غير يسير على الكافرين. وذهب إلى هذا أبو البقاء. وفيه تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وهو ممنوع، وجَوَّز ذلك بعضهم إذا كان «غير» بمعنى النفي. والخامس: أن يتعلّق بما دلّ عليه «يسير» أي: لا يَسْهُل على الكافرين.

انظر الدّرّ المصون ٦/ ٤١٤، والبحر المحيط ٨/ ٣٧٢، والتبيان للعكبري/ ١٢٥٠.

(١) في م/٣ «فهو».

(٢) أي: نعت لـ «عسير».

(٣) أي: حال من ضمير مُسْتَكِنّ في «عسير».

(٤) أي: لم يجز تقديم «زيداً» على «غير».

(٥) في م/١ «التقدير» وأشار إلى هذا الخلاف الشمني، وذكر أنّ «التقدير» هو الذي رآه بخطّ المصنِّف، أي: تقدير «غير ضارب زيداً» في «اضرب زيداً» وفي أكثر النسخ التقديم بالميم. انظر الشمني ٢٧٥/، وفي م/٢ التقدّم.

(٦) في م/٤ و٥ «لأنّ النّافي لا يحل هنا».

(٧) أي من صور النوع الأول، وهو إعطاء الشيء حُكْمَ ما أشبهه في معناه.

(٨) غير: مبتدأ، وقائم: مضاف إليه. الزيدان: فاعل للوصف أغنى عن خبر المبتدأ.

(٩) أي: «غير» تفيد النفي مثل: «ما».

(١٠) أي: لولا أن «غير» بمعنى: «ما».

(١١) و«غير» ليس ذا خبر، وليس ذا مرفوع يغني عن الخبر.

(١) قائله غير معروف.

اطَّرِحْ: اترُكْ، وهو من طرح الشيء إذا رميته، الاَغترار: الغَفْلَة، والعارض: ما يطرأ ولا ثبات له، السِّلْم: الصُّلْح.

قال البغدادي: ومرادُ الشّاعر أن يُحَرّض المخاطب على الحزم في الأمور، ويهديه بالفكر إلى سلامة العاقبة، ويُحَذِّره من الاَغْترار بصُلْح الأعداء العارض لمصلحة الخديعة والمكر.

وذكر الدماميني أنّ لمانعٍ أن يمنع كون «لاهِ» مفرداً لفظاً ومعنىً لجواز كونه صفة، كفريق أو نحوه، فيكون في معنى الجمع، ولا يخفى أنك لو قلت: عداكَ غير فريق لاهٍ يصح، فيبطل الاَستدلال حينئذٍ.

وما اَستدلّ له المصنِّف أنّ: عداكَ إمّا أن يكون مبتدأً، وخبره ما تقدّم عليه، أو هو فاعل بالوصف «لاهٍ» وسَدّ مَسَدّ خبر المبتدأ «غير...»؛ لأنّ التركيب بمعنى: ما لاهٍ عداكَ. أما التوجيه الأوّلُ فمردودٌ؛ لأن «غير» مضاف إلى «لاه» وهو مفرد، ويكون التقدير: الأعداء غير لاهٍ، وهذا لا يصحُّ، فثبت الوجه الثاني.

ورأيت تعقيب الدماميني قبل هذا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٤، وشرح التسهيل لاَبن مالك ١/ ٢٧٥، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٠٨.

(٢) تقدّم البيت انظر «غير» في ٢/ ٤٦٦، وانظر إعرابه فيه، فقد ذكر ثلاثة أعاريب، وما رَجّح واحداً على آخر منها، أشار إليه هنا، وهو أن «غير» مبتدأ، ومأسوف: مضاف إليه، وهو في قوة المرفوع. والظرف نائب عن الفاعل، وكأنه قيل: ما مأسوفٌ على زمن ينقضي مصاحباً للهمّ والحَزَن، فهو نظير: ما مضروبٌ الزيدان. **ونقله عن اَبن الشجري، وذكر أنه تبعه اَبنُ مالك.**

وانظر أمالي الشجري ١/ ٢٣، والتسهيل/ ٤٤.

(١) في م/ ٢ «أنّ إعطاءهم».

(٢) أي: اسم الفاعل المضاف إلى معرفة، مع دلالته على الحال أو الاستقبال حكم اسم الفاعل المنون فيما سيذكره المصنِّف.

(٣) أي: لكون المضاف أُعْطِي حكم المنوّن في التنكير.

(٤) ذكر الدسوقي له شاهداً وهو قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ سورة المائدة ٥/ ٩٥.

(٥) شاهده ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ سورة الحج ٢٢/ ٩.

(٦) نحو: الضارب زيد.

وذكر الدماميني أنّ ظاهر هذا الكلام أنّ النحاة أو العرب أجازوا إدخال «أل» على اسم الفاعل من قولك: **ضاربٌ زيداً الآن أو غداً**، فتقول: **الضارب زيدٍ، بجر «زيد»، ومثل هذا عند الجمهور ممتنع. الشمني ٢/ ٢٧٥.**

(٧) أي: على الوصف.

(٨) ملتوتاً حال من «السَّوِيق»، والسَّوِيقُ مجرورٌ بالإضافة إلى الوصف «شارب»، فقد تقدّم الحالُ من المضاف إلى الوصف على الوصف. وانظر الارتشاف/ ١٠٩٧.

(٩) أي: إذا أُريد من الوَصْف «اسم الفاعل...» الدلالة على المضيّ.

(١٠) أي: لأنّه إذا كان دالّاً على المضي فإنه لا يكون بمعنى الوصفِ الناصبِ مَفْعُولاً.

(١١) في م/٣ «وقوع».

(١٢) والاستثناءُ المفرَّغُ إنما يكون بعد نفي.

(١) أول الآية: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ سورة البقرة ٢/ ٤٥.

قالوا: هذا ٱستثناءٌ مفرّغٌ، وجاز وإن كان الكلام مثبتاً لأنّه في قُوّة المنفيّ.

أي: لا تَسهُلُ ولا تَخِفُّ إلّا على هؤلاء. وهذا ما ذكره المصنِّف بَعْدُ.

(٢) الآية: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ سورة التوبة ٩/ ٣٢.

(٣) في م/١ «تُسَهِّلُ».

(٤) الأصل أنّ العطف بالواو، وأما «لا» فهي لتوكيد النفي المتقدِّم، انظر ما تقدَّم ٣/ ٣٠٢.

(٥) ويُفْتَرَضُ أن يكون مثلُ هذا العطف بعد نفيٍ متقدِّم.

(٦) قائله عامر بن الطفيل.

ويُرْوَى صدره: وما سَوَّدتني. . .، وعجزه: . . . أَنْ أسمو بأُمِّي والأبِ.

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والشاهد فيه العطفُ بـ «ولا» مع أنّ الظاهر أنه تقدَّم إيجاب، ولكنه صَحّ مع ظاهر الإيجاب المتقدِّم لأنّه على تقدير: قالِ الله: لا تَسْمُ. . .

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٦، وشرح السيوطي/ ٩٥٣، والخزانة ٣/ ٥٢٧، والعيني ١/ ٢٤٢، والكامل/ ٢١٢، وشرح المفصَّل ١٠/ ١٠١، والأرتشاف/ ٢٤٠٧، والمحتسَب ١/ ١٢٧، والخصائص ٢/ ٣٤٢، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٢٦، والأشباه والنظائر ١/ ٤٧٣، والبحر المحيط ٢/ ٢٣٧، والدر المصون ١/ ٢٣٧، وشرح الشافية ٣/ ١٨٣.

(١) سورة الأعراف ٧/ ١٢، وتقدَّمت في «لا» الزائدة، انظر ما سبق ٣/ ٣٣١.

وقد بسطتُ الحديث في الآية في الموضع المحال عليه.

(٢) النصُّ في الأشباه والنظائر: «آمر لممنوعٍ...» انظر ١/ ٤٧٣.

(٣) أي: ما الأمر الذي قال...

(٤) أي: في بيت عامر: «لم يُرِد اللهُ لي» أخذه المصنِّف من معنى: أَبى اللهُ.

(٥) أي: في الموضع الثاني وهو الآية.

(٦) وذلك على ما قدَّروه في البيت والآية.

(٧) أي: «أن» الناصبة.

(٨) «لا» زيادة من م/ ٣.

(٩) فإنّها تُصاحب «أنْ»، وهذا ما رَجَّح عنده تقدير النفي على تقدير النهي بقولهم: «لا تَسْمُ» في البيت و«لا يَسجد» في الآية.

وانظر الحواشي فيما سبق في ٣/ ٣٣١ ففيها تفصيل وبيان.

(١٠) تقدَّم البيت في «على»، وقائله القحيف العُقَيلي، انظر ما سبق ٢/ ٣٧٤.

(١١) جاء البيت تامّاً في م/٥، وأُثبت صدره في بقية المخطوطات.

(١٢) ذكره من قبلُ للدلالة على أنّ «على» تأتي للمجاوزة مثل «عن»، ثم قال: «ويحتمل أنّ «رضي» بمعنى عطف...» وذكرتُ من قبلُ أنه تخريج البصريين.

(١) تقدّم هذا النصُّ للمصنّف عن الكسائي. انظر ما سبق ٢/ ٣٧٥.

والنصُّ في الخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩، وانظر الخزانة ٤/ ٢٤٨، والإنصاف/ ٦٣١.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٢٤٩، وتقدَّمت، انظر ١/ ٤٥٣، وتكررت الآية في مواضع، وتقدَّمت القراءة في إعراب الجمل، انظر الجملة المُسْتثناة في ٥/ ٢٤٠، وذكرتُ أن القراءة عن ابن مسعود وأُبَيٍّ بن كعب والأعمش، وأَحَلْتُ على كتابي «معجم القراءات».

(٣) وهو من تتمة آية سورة البقرة ٢/ ٢٤٩.

قال السَّمين: «وتأويله أنَّ هذا الكلام وإن كان موجَباً لفظاً فهو منفيٌّ معنىً؛ فإنه في قوة: لم يطيعوه إلّا قليل منهم؛ فلذلك جعله تابعاً لما قبله في الإعراب» انظر الدر ١/ ٦٠٥.

(٤) أي: للضمير في «فشربوا».

(٥) هذا رَدٌّ على من قال: إنّ الضمير لا يُوْصَفُ مُطْلقاً.

(٦) ذكر أبو حيان أنه إذا تقدَّم مُوْجَبٌ جاز في الذي بعد «إلّا» وجهان: النَّصْبُ على الاَستثناء، وذهب إلى أنه الأفصح، والثاني: أن يكون ما بعد «إلا» تابعاً لإعراب المستثنى منه رفعاً ونصباً وجراً سواء كان ما قبله مظهراً أو مضمراً، قالوا: هو تابع على أنه نعت لما قبله، فمنهم من حَمَلَ هذا على ظاهر العبارة، وقالوا يُنْعَتُ بما بعد «إلّا» الظاهر والمضمر، ومنهم من قال لا يُنْعَتُ به إلّا النكرة أو المُعَرّف بلام الجنس...

ومنهم من قال إن النحويين يعنون بالنعت هنا عطف البيان. البحر ٢/ ٢٦٧.

(٧) أي: جَعْلُه عطف بيان.

(٨) لأنَ عَطْف البيان في الجوامد مثل النعت في المشتقات. فكما لا يُنْعَت الضمير فكذلك لا يُبَيّن بالعطف.

(١) أي: إن كان الاَعتراض لازماً، وهو هنا لازم.

(٢) هذا للفرّاء وتقدّم عند المصنّف.

انظر ما سبق ٥/ ٢٤٠، وانظر شرح التسهيل لاَبن مالك ٢/ ٢٦٦، وشواهد التوضيح له/ ٤٣.

(٣) الصورة الحادية عشرة من النوع الأول، وهو الحمل على المعنى.

(٤) سورة القصص ٢٨/ ٣٢ وتقدَّمت في «على»، انظر ما سبق ٢/ ٣٨٨، وتكررت في الجهة الأولى من الباب الخامس: «السابع»...

(٥) النَّصُّ لشيخه أبي حَيّان في البحر ٧/ ١١٨ قال: «فذانك إشارة إلى العصا واليد، وهما مؤنثتان، ولكن ذُكِّرا لتذكير الخبر، كما أنه قد يؤنّث المذكر لتأنيث الخبر كقراءة من قرأ ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾. وانظر الدر المصون ٥/ ٣٤٢ فقد أخذ هو أيضاً النَّصَّ عن شيخه.

(٦) أي: في الحمل على التأنيث باَعتبار الخبر، وتأنيث الفعل لهذا، فهو عكس ما جَرَى في الآية السّابقة؛ إذ فيها حَمْلُ المؤنّث على التذكير الذي في الخبر.

(٧) الآية: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ٢٣.

(٨) هذه قراءة خلف عن عبيد عن شبل عن اَبن كثير، وقرأها كذلك نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو جعفر واليزيدي والشنبوذي.

والنصب في «فتنتهم» على أنه خَبَرٌ مقدّم و«إلّا أَنْ قالوا» هو الاَسمُ المؤَخَّر.

انظر كتابي «معجم القراءات» ففيه تفصيلُ التخريج، والمراجع: ٢/ ٤٠٥ وما بعدها.

(١) زيدٌ: مبتدأ، وجملة «من هو» خبر عن المبتدأ، وجملة: «زيد من هو» سَدّت مَسَدّ مفعولَيْ «علم»، و«زيد» محمول على «مَن» في الرفع.

(٢) في م/١ و ٥٣ كما أثبته، وفي م/٢ و٤ «فأَوْقَع أحداً» ومثله في المطبوع.

(٣) و «أحد» لا يأتي إلا بعد نفي. والنص في الأشباهِ والنظائر ١/ ٤٧٥ كالذي أثبتُّه.

(٤) كذا في م/١ و٢ و٣، وعند الشيخ محمد «فكان أَحَدٌ» ومثله في م/ ٤ و٥.

(٥) تقدّم البيت في «على» انظر ٢/ ٣٧٥، ونُسب لعدي، وقيل هو لغيره.

وقد ذكره فيما سبق لتضمين: «يحكي» معنى «ينمّ» فعدّاه بعلى. وهي في معنى «عن»، وتكرر هذا في باب الاستثناء من «الباب الخامس».

(٦) كذا في م/١ و٣ و٤، وفي م/ ٢ و٥ «إلى أحداً»، ومثله في المطبوع، والنص في الخزانة عنه ٢/ ١٩ كالمثبت عندي

(٧) في قوله: لا نَرَى...

(٨) في م/١ و٣ «فكأن» وفي بقية المخطوطات والمطبوع «فكان».

(٩) أي: فكأن الضمير في «يحكي» واقع في سياق نفي.

(٧) انظر الأرتشاف/ ١٣٢١ «مررت برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه».

وقوله: «أبي عشرة» أي: أولادُه عشرة.

(٨) في شرح الكافية الشافية/ ٣٤١ «مررت بقومٍ عربٍ أجمعون».

(١) انظر شرح الكافية الشافية/ ٣٤١ «كلّه: توكيد للضمير المرتفع بعرفج. لأنّ عرفجاً ضُمّن معنى خَشِنٍ». وانظر الأرتشاف/ ١٣٢١

(٢) وهو الضمير المستتر في «أبي عشرة»، و «عرب»، و «عرفج».

(٣) بـ «نفسُه، كُلَّهم، كلُّه».

(٤) فهي جوامد فيها معنى المشتق، فأخذت حكمه في العمل.

(٥) في م/ ٣و٤ «إذا كان».

(٦) في م/ ٥ «ذكرناه»، وانظر الشمني ٢/ ٢٧٦.

(٧) الضمير «هو» عائد إلى «أَبْلَغ».

(٨) تقدّم في مواضع أولها ٢/ ٨٩، وقائله زهير، وتكرر في مواضع، وانظر «لعلّ» ٣/ ٥٢٩ قال: «على تقدير الباء مع مُدْرك».

(٩) انظر الباب الرابع أقسام العطف «٥/ ٤٧٨» «العطف على التوهم».

(١٠) قوله: «ذلك» غير مثبت في م/ ٣.

(١) وهو أن المصدر قد لا يُعْطَى حكم «أنّ» أو أَنْ» وصلتهما.

(٢) أي: لم يعطوا المصدر...

(٣) حكم «أنّ» و أَنْ».

(٤) يقال: عجيب أنّك قائم، وعجبت أَنْ تقومَ، وقد أسقط حرف الجر «مِن» قبلهما، ولا يجوز مثل هذا الحذف في المصدر، فلا تقول: عجبتُ قيامك، بل تقول: عجبتُ من قيامك.

(٥) أي: ولم يعطوا المصدر حكم «أَنّ وأَنْ» في سَدِّهما مَسَدَّ الجزأين في الإسناد. فتقول: ظننتُ أنّ عبدالله قادم، وظننت أَنْ يقدمَ عبدالله، ولكنك لا تقول: ظننتُ القدومَ.

(٦) في م/ ١ و٣ و٤ «بسدِّهما» كذا على التثنية.

(٧) قال الشمني: «إنما تسُدُّ «أَنْ» الخفيفة وصلتها مَسَدَّ الجزأين في باب «عسى»، على قول ابن مالك: إنّ «عسى» حينئذٍ ناقصةٌ، لا على ما يُفْهَمُ من كلامهم، إنّها فعل تامٌّ مسند إلى «أَنْ» والفعل» انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٦.
وانظر ما تقدَّم ٢/ ٤٢٠ وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٩٤ «قلت: والوجه عندي أن تجعل عسى ناقصةً أبداً... وسَدّت أن والفعل مَسَدّ الجزأين...». وانظر ما تقدَّم ٢/ ٤٢٠.

(٨) في حاشية الدسوقي ٢/ ٣٠٠ «نحو: لو أنَّ زيداً قائم لكان كذا، أي: لو ثبت قيامُه كان كذا».

(١) وهو أنه ليس بلازمٍ أن يُعْطَى الشيءُ حُكْمَ ما هو في معناه.

(٢) أي: أَنّ وأَنْ.

(٣) أي: حُكْم المَصْدَر.

(٤) أي: لا يجوز حَذْفُ حرفِ الجرّ في هذا المثال، وجاز في الأمثلة التي سبقته ومعها أَنْ وأَنّ.

(٥) البيت للفضل بن عبدالرحمن القرشي يخاطب به ٱبنه القاسم.

والمِراء: المخالفة في الكلام والملاجَّةُ، وهو مصدر «مَارَى».

والشاهد فيه أنه أتى بالمِراء وهو مفعول به بغير حرف عطف، وعند سيبويه نُصِبَ المراء بإضمار فعل؛ لأنّه لم يُعْطَف على إيّاك، تقديره: اِتّقِ المراء، ويكونُ «إيّاك» منصوباً بفعلٍ محذوفٍ آخر.

وقال الأعلم: إسقاط الواو من «المراء» ضرورة، المعروف إيّاك والمراء.

وقيل فيه غير هذا

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥٠، والكتاب ١/ ١٤١، والخزانة ١/ ٤٦٥، والعيني ٤/ ١١٣، ٣٠٨، وشرح المفصل ٢/ ٢٥، والخصائص ٣/ ١٠٢، والمقتضب ٣/ ٢١٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٩٢، والآرتشاف/ ١٤٧٩، وأمالي ٱبن الحاجب ٤/ ١٧، وشرح جمل الزجاجي لأبن عصفور ٢/ ٤١٠، وأوضح المسالك ٣/ ٢٤.

(٦) وهو «المراء» في البيت.

(٧) «أَنْ» غير مثبتة في م/ ١ و٣.

(١) قيامه: كذا في المخطوطات، وعند مبارك والشيخ محمد: قيامك. ولم ينبه مبارك على هذا الخلاف. فهو غير ما عنده في المخطوطة الثانية. وبكاف الخطاب في حاشية الدسوقي وحاشية الأمير.

(٢) هذا مثال لما ذكره من خصوصيته «أَنْ» الخفيفة بـ «عسى».

(٣) أي: مثل «عسى».

(٤) أي: «أَنْ» الخفيفة مع صلتها تَسُدُّ مَسدَّ جُزْأَيْها، وامتناع «أنّ» المشدّدة من ذلك. ومثال ذلك: لعلك أَنْ تفعل الخير، ولا يجوز «لَعَلَّ أنّك فاعل الخير».

(٥) ذكر من قبل أنهم خَصُّوا «أنّ» بـ «لو»، وهذا مثالها.

(٦) مَثَّل هنا للدليل الثاني، وهو ما يجوز في نيابة المصدر عن ظرف الزمان، وهو هنا «صلاة العصر»، ولا يجوز ذلك في «أَنْ وأنّ» فهما لا يُعْطَيَان حكمه. وهذا ما قاله من قبل: «ألا ترى أنّ المصدر قد لا يُعْطَى حكم «أَنْ وأَنّ» وصلتهما، وبالعكس». فهذا الذي ذكره هنا دليل على أنه لا يكون العكسُ فلا تأخذان حكم المصدر.

(٧) ما تقدَّم هو ما أَشبه الشيءَ في معناه، وعلى هذا قد يُعْطَى حكمه، وهذا هو النوع الثاني، وهو المشابهة باللفظ، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٤٧٥.

(٨) في م/ ٣ «وله صور».

(١) في م/ ٣ « أَنْ» وهو غير الصّواب.

(٢) انظر هذا فيما تقدَّم ١/ ١٤٨.

(٣) انظر ما تقدَّم ١/ ١٤٧ - ١٤٨.

(٤) في م/ ٣ «لأنها».

(٥) ذكر من قبل أنّ «إنْ» أكثر ما زِيدَت بعد «ما» النافية. انظر ١/ ١٤٥.

(٦) قائله المعلوط القريعي. وتقدَّم في ١/ ١٤٨ للمسألة نفسها. وانظر أيضاً ٤/ ٥٤.

(٧) قائله جابر بن رَأْلَان الطائي، وقيل غيره، انظر ما سبق ١٤٨/١ «زيادة إِنْ بعد ما الموصولة الاسميّة».

(٨) أي: البيتان السابقان.

(٩) أي: في زيادة إنْ بعد «ما» المصدريّة والموصولة على ما في البيت الآتي من زيادتها بعد «ما» النافية.

(١٠) قائله دُرَيْد بن الصِّمَّة، وقصَّةُ البيت أنّ الخنساء تجرَّدت، ثم اغتسلت، وكان دُرَيْدٌ ينظر إليها فأعجبته فَهَوِيها، وكانت قد طَلَتْ بعيراً لها.

= وعَجزُ البيت غير مثبت في م/ ٢ و٥، وهو مثبت في بقية المخطوطات على ما ترى، وجاء عند البغدادي: «**كاليوم هانِئَ أَيْنُقٍ جُرْبِ**» وهي الرواية المشهورة. وأخذ بهذا مبارك مع أن المثبت في الثانية عنده كالذي أثبتُّه، وما وجدتُ عنده إشارة إلى هذا. وفي إصلاح المنطق: طالِيَ أَيْنُقٍ.

وقال هانئ، فغلَّب المذكَّر، ولم يقل: هانئة، وهو اسم فاعل من: هَنَأَ البعيرَ الأَجْرَبَ: إذا طلاه بالقطران.

والشاهد فيه زيادة «إنْ» بعد «ما» النافية.

ودُرَيْد شاعر فارس من بني جُشَم، وهو مُصَغَّر «أَدْرَد»، وهو السَّاقط الأسنان، وذكروا أنه عاش عمراً طويلًا، قيل: إنه مئتا سنة، وسقط حاجباه على عينيه، وأدرك الإسلام ولم يُسلم، وقُتل يوم حنين كافراً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥١، وشرح السّيوطي/ ٩٥٥، والأمالي ٢/ ١٦١، وإصلاح المنطق/ ١٢٧ وشرح المفصّل ٥/ ٨٢، ٨/ ١٢٩.

(١) قائله النابغة الذبياني من قصيدة يتنصَّل فيها مما اتُّهم به عند النعمان بن المنذر
والشاهد فيه دخول لام الابتداء على «ما» النافية في قوله: لَمَا
ورَدّ هذا ابن السراج بأن اللام تحقيق، وما نافية، ثم ذكر أنه توهم اللام داخلة على الذي
وذهب أبو حيان إلى أن الأحسن جعل اللام زائدة، فهو أجود.
وإدخاله لام الابتداء على ما النافية شاذّ عند الفارسي.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٥٦، وشرح السيوطي/ ٩٥٦، والديوان/ ١٣٩، والأشباه والنظائر ١/ ٤٧٦.

(٢) أي: دخول اللام على «ما» النافية.

(٣) أي: لَلّذي...

(١) سورة النمل ٢٧/ ١٨، وتقدَّمت في «لا» ٣/ ٣٢٨، وفي الواو ٤/ ٤٠١.

(٢) سورة الأنفال ٨/ ٢٥، وتقدَّمت. انظر «لا» ٣/ ٣٢٣، ٣٥٥، وانظر تفصيل القول في توكيد الفعل بالنون في الموضع الأول في ص/ ٣٢٤ – ٣٢٥.

(٣) أي: «لا» النافية في الآيتين محمولة على «لا» الناهية في الآية الآتية.

(٤) سورة إبراهيم ١٤/ ٤٢، وتقدَّمت، انظر «لا» ٣/ ٣٢٤.

(٥) أي: مَن أَوَّلَ «لا» في الآيتين السابقتين اللتين أُكِّدَ فيهما المضارعُ بالنون بعد «لا» النافية. وفي م/ ٤ و٥ «أَوَّلَهُما». وأشار الشمني إلى هذا الخلاف.

(٦) ممن ذهب إلى أنّها في «لا تُصيبنّ» على النهي الزمخشري. انظر الكشاف ٢/ ١١ والبحر المحيط ٤/ ٤٨٤، وانظر حديث المصنف في هذا فيما تقدَّم ٣/ ٣٢٣.

(٧) أي: لم يحتج إلى الحمل على اللفظ.

(٨) الآية: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ سورة مريم ١٩/ ٣٨ وهذه صورة التعجب، وأَصَحُّ الأعاريب فيه أنّ الفاعل هو المجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمة إصلاحاً للفظ؛ لأن «أَفْعِل» أمراً لا يكون فاعله إلا ضميراً مستتراً، فالمجرور مرفوع المَحَلّ، ولا ضمير في «أَفْعِل».
وهناك رأي آخر وهو أنّ الفاعل ضمير المتكلم، كأنّه يأمر نفسه بذلك، والمجرور في مَحَلِّ نَصْب ويُعْزَى للزجاجِ. وللفاعل تخريج آخر، وهو أنه فضلة لفظاً، فجاز حذفه للدلالة عليه كهذه الآية. انظر الدر المصون ٤/ ٥٠٧..

(٩) أي: حُذِفَ الفاعلُ كما كانت صورة التعجب هذه مشبهة في اللفظ صورة الأمر.

(١) سورة طه ٢٠/٦٣، وتقدّمت القراءة، انظر ما سبق ١/ ٢٣٨ وما بعدها، وتخريج «إنَّ» على «نَعَمْ» هو رأي المُبرد، وانظر المقتضب ٢/ ٣٦٤.
كما مضى رَدّ المُصَنِّف في ص/٢٤٠ أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وذهب بعضهم إلى أنها لام زائدة.

(٢) انظر تفصيل القول فيها فيما تقدَّم ١/٢٣٨ - ٢٤١، وارجع إلى ما وضعتُه في الحواشي؛ ففيها فَصْلُ الخطاب، وذلك في ص/٢٣٨ - ٢٣٩.

(٣) انظر هذا في الكتاب ١/ ٤٨٣، والهمع ٣/ ٢٩.

(٤) وذلك على تقدير النداء يا أَيّتها، والحقُّ أنك لست تناديه، ولكنك تَخُصُّه، فتجريه على حرف النداء، لأن في النداء اختصاصاً. السيرافي. على هامش الكتاب. وانظر الهمع ٣/ ٢٩ - ٣٠.

(٥) وهي قوله: «العصابةُ»، والرفع على اللفظ.

(٦) أي: في النداء.

(٧) أي: أيّة وصفتها.

(٨) كان هذا حقُّهما لأن «أَيّة» معمول المحذوف تقديره «أَخُصُّ».

(٩) بنصب «العرب» بفعل محذوف تقديره: «أَخُصُّ»
وانظر شرح المفصّل ٢/ ١٨، والهمع ٣/ ٣٠.

(١٠) أي: «أيّة» في القول السَّابق.

(١) أي: بمنزلة «يا أَيّتها».

(٢) وهو البناء على الضّمّ.

(٣) أي: مُوْجِبُ بناء المنادى.

(٤) قال الشمني: «وأمّا نحو العرب في المثال» هكذا وقع في بعض النسخ، وهو الذي رأيناه بخط المصنّف، وفي بعضها: «وأمّا نحن العربَ في المثال»، وفي بعضها: «وأمّا العرب في المثال» وهو أظهرها؛ لأن الذي في المثال «العرب» لا نحوه؛ ولأنّ «العرب» نفس المثال، لا فيه» انظر الحاشية ٢/ ٢٧٦.

(٥) وإنما يكون منصوباً على الآختصاص.

(٦) فلا يحمل على غيره كما جَرَى في حمل «أية» في الآختصاص على النداء فبينته لذلك.

(٧) تقدّم الحديث. انظر الجملة الاعتراضية ٥٩/٥. وفيها تخريج لهذا الحديث، والخلاف في روايته.

(٨) وهو النصب على الآختصاص.

(٩) لأن معاشر مضاف، وما يشبهه وهو المنادى المضاف يكون معرباً منصوباً.

(١٠) يريد من هذا ما كان علماً من الأعلام المؤنثة على وزن فَعَالِ.
وأمّا ما كان منتهياً براء مثل «وَبارِ» فإنه عند بني تميم مبني على الكسر للوزن والعدل المقدَّر، انظر الشمني ٢/ ٢٧٦ - ٢٧٧.
وحَذامِ عند تميم مُعْرَبٌ إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث. انظر الهمع ١/ ٩٣.

(١) قالوا: لشبه «حذام» الاَسم العلم بـ «دَرَاكِ ونَزَال»: اَسم فعل الأمر، ووجه الشَّبه في الوزن والعدل والتعريف، وقيل لتضمُّنه معنى الحرف، وهو علامة التأنيث في المعدول عنه.
وذهب المبرّد إلى أنّ ذلك كان لتوالي عِلَلِ مَنْعِ الصَّرْف عليه، وهي التعريف والتأنيث والعدل.

(٢) في م/ ١ و٥ «بنَزَالِ ودَرَاكِ».

(٣) أي: بناءُ «حَذَامِ» على الكسر.

(٤) أي: في غير المعارف، وهي النكرات.

(٥) أي: على هذه المشابهة المشار إليها بين حَذَامِ ودَرَاكِ.

(٦) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العَجّاج يعاتب بها أباه، وللقصيدة قصّة مذكورة في أخبارهما، ووجدت البيت في شرح البغدادي: من نَدَاك، بالنون، وفي الأبيات التي ذكرها: من جَدَاك، وبالجيم وَرَدَ في الديوان.

والرواية في الديوان أيضاً: فليت حظّي. والضّافي: بالضاد المعجمة، وكذا جاء عند البغدادي والجَدَى: العطية، والضّافي: الكثير، وقوله: كَفَافِ: من قولهم: دعني كَفَافِ، أي: كُفّ عني، وأَكُفُّ عنك، فننجو رأساً برأس.

والشاهد فيه قوله: كفافِ: اسم فعل جاء على بابه، وهو هنا نكرة، وسيوضح ذلك المصنف، شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥٨، وشرح السيوطي/ ٩٥٦، والديوان/ ١٠٠، وأمالي الشجري ١/ ٢٨، والخزانة ١/ ٢٤٥، واللسان/ كفف.

(٧) كذا جاء في المخطوطات التي بين يديّ «كافّاً»، ما عدا م/ ٤ فإن فيه «كفافاً»، ومثل الرابعة ما جاء في المطبوع.

(٨) قوله: «فالأصل كافّاً فهو حال» بيان لكونه نكرة.

(١) ويكون مصدراً مبيناً للنوع، وقد حذف المصدر وبقي ما أضيف إليه.

(٢) قائله امرؤُ القيس. والرواية في نُسْخَة المؤلف: جَالَتْ، أي: ناقته، وكذا جاء في الديوان، ووجدتُ البيت في الديوان برواية «حَرَامُ» كذا ضبط قَلَم، وفيه إقواء؛ فإن القافية مكسورة.

ويبدو أن المشهور فيه عند أهل اللغة الرواية بكسر الميم. وقال ابنُ الشجري: «وقد انفرد الأصمعيُّ بروايته، ورواية «حرامِ» بكسر الميم، ولو رواه بضمها على الإقواء كان أَحَبَّ إليّ. وقال أبو حاتم في تعليل الكسر فيه: أَخْرَج «حرامِ» مخرج «كفافِ» من قول الشاعر:

... والـفَـضْـلُ أن تـتـركـني كَـفَـافِ

عَدَلَ «كفافِ» عن «كافِ»، وإن شئتَ قدّرتها معدولة عن التركة الكافّة».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٦٤، وشرح السيوطي/ ٩٥٩، وأمالي الشجري ١/ ٢٧، والديوان/ ١١٦.

(٣) أي: ليس الأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم من جعل «حرامِ» في البيت مَقِيساً على كفافِ في البيت السابق.

(٤) وهو قوله: «حَرِمِ»، ليس منه ما يجيء على وزن فاعل أو فاعلة، وَصْفاً ليكون معدولاً إلى فَعالِ.

(٥) أي: في آخره ياء النسبة للمبالغة؛ لأنه وَصْفٌ كما يقولون في الأحمر: أحمريّ، وفي الدّوّار: دَوّاري، ثم خُفِّف الياء من «حراميّ» ضرورةً، فصارت حراميْ. وهذا ذكره ابنُ الشجري غير معزو للفارسي، ثم قال بعده: «فهذا أَمْثَلُ مما رآه أبو حاتم، ويجب على هذا الوجه إثباتُ الياء».

انظر أمالي الشجري ١/ ٢٨ - ٢٩.

(١) تقدّم في ١/ ٩٤، وهو للعجاج. ودَوّاري: أصله دَوّار، أدخل عليه ياء النسبة.

(٢) بحذف إحدى الياءين فبقى: حراميْ.

(٣) أي: خالف فيه عن القافية المكسورة إلى المرفوعة فقال: حرامُ، لكان أولى.

(٤) تقدّم البيت، وهو لأبي زبيد الطائي، انظر «لات» في ٣/ ٣٦٤.

(٥) أي: علةُ بناء «أوانِ» و«بقاءِ» كذا عند الدسوقي، وعند الشمني: «علة بناء أوانِ».
ولَعَلَّ الصَّواب أَنّ حديثه في بناء «بقاءِ».

(٦) قُطِع اللفظان: أوانِ وبقاءِ عن الإضافة، والأصل:
ولات الأوانُ أوانَ صُلْحٍ، وليس الحينُ حينَ بقاءِ صُلْحِ
فحذف من اللفظين المضافُ إليه مع نيته المعنى، فبُني كلٌّ منهما على الكسر، وإن تشابهت الحالتان فيهما غير أنّ قوله: «قطعه من الإضافة» عنى به لفظ «بقاءِ» فهو الشبيه بـ «نزالِ».

(٧) وذلك في قطعة عن الإضافة لفظاً وإرادة معنى المضاف إليه، وبنائه على الضم مثل قبلُ وبعدُ في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ الروم ٣٠/ ٤. وانظر الهمع ٣/ ١٩٢.

(٨) أي: شَبَهُ «بقاءِ» بـ «نَزَالِ» في اللفظ.

(٩) سورة يوسف ١٢/ ٣١، وتقدَّمت في «حاشى»، انظر ٢/ ٢٥٢.

(١٠) في م/ ١ و٢ و٣ «حاشى».

(١) تقدّم هذا عند المصنِّف، انظر ما سبق ٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦.
وهو لآبن مالك، ولم يَعْزُه المصنِّف له، وآنظر دليل ذلك في الجنى الداني/ ٥٦١.

(٢) قلتُ: انظر هذا لآبن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨، وقد ذكر القراءة دليلاً لما ذهب إليه من آسميّة «حاشى»، وآنتصابه آنتصابَ المصادر.

(٣) تقدّمت، انظر ما سبق ٢/ ٢٥٣ - ٢٥٤، فقد ذكرتُ قارئها ومراجعها.

(٤) أي: تُعَربُ كما يُعْرَبُ المصدرُ هنا.

(٥) النص عند آبن مالك: «وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفيّة بلا خلاف؛ إذ لا يدخل حرفُ جَرّ على حرف جَرّ، وإذا لم تكن حرفاً فهي إمّا فعل وإمّا آسم، فمذهب المبرد فِعْل، والصحيح أنّها آسم، فينتصب آنتصابَ المصدر الواقع بَدَلاً من لفظ الفعل...» شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨.

(٦) ذكر المصنِّف هذا في «حاشا» عن المبرد وابن جني والكوفيين».
انظر ما سبق ٢/ ٢٥٢ - ٢٥٣، وانظر البحر ٥/ ٣٠٣ «المبرِّد وابن عطية».

(٧) هذا نَصُّه فيما سبق، انظر ١٢/ ٢٥٣، وانظر نصّ شيخه أبي حيّان في البحر ٥/ ٣٠٣، فما عند المصنف هنا هو عبارة شيخه أيضاً.

(١) ذكر المصنِّفُ من قبل أن تنوين «حاشا» تنوين تمكين، وذلك عندما قابله بقوله: «تنزيهاً».
وتعقبّه الدماميني بأنه قد يكون تنوين تنكير، وهو ليس بعزيز في أسماء الأفعال، ورَدَّ هذا الشمني بقوله: «الجواب عن هذا النظر أنّ تنوين التنكير في باب اسم الفعل ليس بقياسي، وإنما هو سماعي في ألفاظ منه مثل: صَهْ ومَهْ وإيهِ، كذا ذكره المصنِّف في حرف النون». انظر الشمني ١/ ٢٥٢.

(٢) أي: إلغاء شبه «حاشاً» منونة بـ «حاشا» الحرفية.

(٣) أي: على إلغاء مشابهة حَذَامِ بـ «نَزَالِ».

(٤) قلت: الرواية في صحيح البخاري: «عن حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه قال: صلى بنا النبي ﷺ ونحن أكثرُ ما كُنّا قَطّ وآمَنُهُ بمنى ركعتين» انظر فتح الباري ٣/ ٤٠٧، ومثل هذا عند ٱبن مالك في شواهد التوضيح/ ١٩٠، وصحيح البخاري ١/ ٥٤٩.
وجاء الحديث في البخاري في باب الصلاة بمنى وليس فيه «قط» بل روايته: «. . . آمن ما كان بمنى ركعتين» انظر فتح الباري ٢/ ٤٦٤.

(٥) قال ٱبنُ مالك: ؛ «وفي قوله: . . . قَطّ، استعمال «قَطّ» غير مسبوقة بنفي، وهو مما خفي على كثير من النحويين؛ لأن المعهود ٱستعمالها لاَستغراق الزّمان الماضي بعد نفي نحو: ما فعلت ذلك قَطّ، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي. وله نظائر».
انظر شواهد التوضيح/ ١٩٣.

(٦) **تعقَّبه الدماميني بأنّ هذا لا مَدْخَل له في الإعراب، فما باله قد ذكره مع أنه ٱلتَزَمَ تجنُّب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب.** انظر الشمني ٢/ ٢٧٧.
=
وأشار بذلك إلى ما وَرَدَ في المقدّمة من قوله: « . . . إيراد ما لا يتعلّق بالإعراب، كالكلام في ٱشتقاق «ٱسم» . . . » انظر ١/ ٦٢، وقد ذكر هذا على أنه واحد من ثلاثة أمور ٱقتضت طُوْلَ كُتُبِ الإعراب.
وٱلتمس الشمني العُذْرَ للمصنِّف بأنه ٱلتزم تجنّب مثله على سبيل القصد دون الاَستطراد، وما ذكره هنا على سبيل الاَستطراد.

(١) الآية: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ سورة الأنعام ٦/ ١٠١، وانظر سورة الفرقان ٢٥/ ٢.

وقد قرأ بإدغام القاف في الكاف أبو عمرو ويعقوب بخلاف عنهما.

انظر النشر ١/ ٢٩٣، والإتحاف/ ٢٤، وكتابي معجم القراءات ٢/ ٥٠٨.

(٢) الآية: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ سورة الفرقان ٢٥/ ١٠.

وإدغام الكاف في القاف وإظهارها عن أبي عمرو ويعقوب.

انظر النشر ١/ ٢٩٣، والإتحاف/ ٢٤، وكتابي معجم القراءات ٦/ ٣٢٤.

(٣) أي: الحرفان المتقاربان في المخرج.

وفي م/ ١ «اجتمعا في رويين».

(٤) الروي: هو الحرف الذي تُبنَى عليه القصيدة، وتنسب إليه، فيقال: قصيدة رائيّة أو داليّة، ويلزم في آخر كل بيت منها، وسُمِّي رَوِيّاً لأنه ينضمُّ ويجتمع إليه جميع حروف البيت؛ لأن أصل: «رَوَى» في كلامهم للجمع. انظر كتاب: الكافي في العروض والقوافي للتبريزي/ ١٤٩.

(٥) ذكر الوطواط الكتبي المصري أنه سمع بعض الأعراب يقوله لولده، وجاءت الرواية عنده في البيت الثاني: وَجْهٌ طليقٌ وكلامٌ لَيِّن.

= وذكر أبو زيد أنه من قول آمرأة لآبنها.

وقد جمع الراجز في الرواية التي ذكرها المصنِّف بين النون والميم رويين؛ لتقارب مخرجهما، أما على رواية الوطواط فلا إكفاء فيه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٦٧، وآنظر «كتاب الكافي في العروض والقوافي»/ ١٦١، والكامل/ ٩٨٦، والمقتضب ١/ ٢١٧، والنوادر/ ٤٠٠، وأمالي الشجري ١/ ٢٧٦، والخزانة ٤/ ٥٣٣.

(١) في م/ ٣ بعده «لعنه الله».

(٢) هذه الأبيات تُعْزَى لأبي جهل، يقال: إنه آرتجز بها يوم بَدْر، وتُنْسَبُ إلى عليّ رضي الله عنه، وتقدّمت في «أَمْ» انظر ما سبق ١/ ٢٩٧.

وآستشهد بها المصنِّفُ هنا لمجيء النون في آخر الأوّلين، والميم في آخر الثالث، رويين؛ لتقارب مخرجيهما.

وانظر هذا في الخزانة ٤/ ٥٣٣، وأمالي الشجري ١/ ٢٧٦، والكامل/ ٩٨٧.

(٣) وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٧ فقد تعقَّب الدماميني المصنِّف بجواز جعل الياء رَوِيّاً، وقد نصَّ على ذلك بعض علماء القوافي.

(٤) قائله غير معروف.

وفيه رواية أخرى: إذا نَزَلْتُ فاَجعلوني، وعند الجواليقي: فاَجعلاني. كما يروي: العَنَدا.

كذا بفتحتين. وكذا جاء في م/١.

والعَنَد: الجانب والناحية، والعُنَّدا: جمع عانِد وعَنُود، وناقة عَنُود إِذا تنكّبت الطريق من قوتها ونشاطها.

= والمعنى على التخفيف: أنّ الرجل كَبُر وصار كالصّبيّ الذي يخافُ من الليل، فهو يَطْلُبُ منهم أن يجعلوه وسطاً بينهم، لا على الجانب أو الطرف؛ فإنه لا يطيق ذلك.

وعلى التضعيف «العُنّد» فقد أمرهم أن يجعلوه وسطاً لئلا تخرجَ به الناقةُ عن الطريق فترميه.

والشاهد هو أن الطاء مثل الدال في جعلهما حَرْفَيْ رَوِيّ، ولم يبالِ بما بينهما من فرق الإطباق.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٦٩، وأمالي الشجري ١/ ٢٧٦، والمقتضب ١/ ٢١٨، والخزانة ٤/ ٥٣٣.

(١) الإكفاء هو اَختلافُ حرف الرويّ في قصيدة واحدة، وأكثر ما يقع ذلك في الحروف المتقاربة المخارج. انظر كتاب الكافي في العروض والقوافي/ ١٦١.

وقال المبرّد: «واَستجازت الشعراء أن يجمع بين الميم والنون في القوافي لما ذكرت لك من اَجتماعهما في الغُنّة» الكامل/ ٦٨٩، وانظر الخزانة ٤/ ٥٣٣.

(٢) تقدَّم ما أُعطي الشيءُ حُكْمَ ما أَشْبَهَهُ معنى، ثم حكم ما أَشْبَهَهُ لفظاً، وهذا هو النوع الثالث في التشابه لفظاً ومعنى، وما يترتب على ذلك من حكم.

(٣) لا يكون فاعله إلا ضميراً مستتراً، وكذا فعل التعجُّب «أَفْعلَ».

(٤) كلاهما على وزن «أفعل».

(٥) من حيث ٱشتقاقهما من الثلاثي.

(٦) ٱسم التفضيل لإفادة المبالغة في التفضيل، و«أَفْعَل» في التعجُّب لإفادة المبالغة في ذلك. وقوله: «للمبالغة» قالوا: اللام للتقوية.

(٧) ما سبق في العمل كان من بابِ عملِ ٱسمِ التفضيلِ عَمَلَ فِعْلِ التعجُّب والأمر هنا عكس ما

= سبق؛ فإن التصغير في فعل التعجب من حمله على صورة «ٱسم التفضيل»، وللأسباب التي تقدَّمت من التشابه بينهما وهي: الوزن، والأصل، وإرادة المبالغة.

(١) يُعْزَى البيت لبدويّ اسمه كامِلُ الثَّقَفي، وذكر البغداديُّ أنه لعلي بن محمد العريني، وهو شاعر متأخِّر، وللحسين بن عبدالرحمن العريني، وذكر العيني أنه من قصيدة للعرجي.
ويروى: من هؤلَيّاءِ بين الضَّالِ والسَّمُرِ.
يا: حرف نداء، والمنادى محذوف، أي: يا صاحبي، أُمَيْلح: تصغير أَمْلَحَ، من الملاحة وهي الحُسْن والبهجة. شَدَنَ الغزالُ: قوي، وطلع قرناه، واستغنى عن أُمِّه.
هؤليائكُنَّ: تصغير هؤلاء، وهو تصغير شذوذ. وذكر الجوهري أنهم لم يُصَغِّروا إلا هذا، وإلا ما أُحَيْسنه. الضّال: هو السِّدرُ البرّي. السَّمُر: شجر شائك عظيم واحده سَمُرَة.
والشاهد فيه تصغير فعل التعجب «أَمْلَح» تشبيهاً له باسم التفضيل.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٧١، وشرح السُّيوطي/ ٩٦١، والخزانة ١/ ٤٥، ٤/ ٩٥، وشرح المفصّل ١/ ٦١، ٣/ ١٣٤، ٥/ ١٣٥، ٧/ ١٤٣، والأشموني ٢/ ٢١، والهمع ٢٦١، ٢٦٣، ٥/ ٥٤، ٦/ ١٥١، والإنصاف/ ١٢٧، وأمالي الشجري ٢/ ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ويتكرر ذكره كثيراً في النحو واللغة.

(٢) أي: التصغير في «أفعل» في التعَجُّب.

(٣) ذكر هذا الجوهري في/ ملح، قال: «ولم يُصَغِّروا من الفعل غيره، وغير قولهم: ما أحيسنه، قال الشاعر: يا ما أُمَيْلَح. . . .». وانظر الهمع ٥/ ٥٤.

(٤) ذكر السيوطي أنّ تصغير فعل التعجُّب مسموع، وفي قياسه خلاف. انظر الهمع ٦/ ١٥١.
وفي الارتشاف/ ٣٥٤ «فإنّه يَطَّرد تصغيره، وقد منع اطراده قوم» وفي النصّ ما يشير إلى اطراد التصغير عند سيبويه.

(١) قال ٱبنُ مالك بعد ذكر البيت: «وهو في غاية من الشذوذ، فلا يُقاسُ عليه، فيقال في «ما أجمله» و«ما أظرفه»: ما أُجَيْمِلَه، وما أُظَيْرِفه؛ لأنّ التصغير وَصْفٌ في المعنى، والفعلُ لا يُوْصَفُ، فلا يُصَغَّر، وأجاز ٱبن كيسان ٱطرادَ تصغير «أفعل»، ولم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير «أَفْعِل»، وضَعْفُ رأيه في ذلك بَيِّن، وخلافه مُتَعَيِّن» انظر شرح التسهيل ٣/ ٤٠.
ومثل هذا عند أبي حيان في الأرتشاف/ ٣٥٤، فقد ذكر أنّ ٱبن كيسان أجاز تصغيره، ومنعه الجمهور. وذكر من قبل ٱطراده في مذهب سيبويه.

(٢) أي ليس الأمر على ما ذهب إليه ٱبنُ مالك من قصره على ٱبن كيسان.
قال أبو حيان: «وما حكاه ٱبن مالك في ذلك عن ٱبن كيسان هو نصُّ كلام البصريين والكوفيين، أما الكوفيون فإنّهم ٱعتقدوا ٱسميّة أَفْعَل، فهو عندهم مقيس فيه، وأما البصريون فنصُّوا على ذلك في كتبهم، وإن كان خارجاً عن القياس».
وأخذتُ هذا من حاشية الشمني ٢/ ٢٧٧ ويبدو أنه أخذه من كتاب أبي حيان «التذييل والتكميل في شرح التسهيل» وأجزاؤه عندي غير تامّة، وقد رأيتُ أنه ذكر ما ذكره عن ٱبن مالك في الأرتشاف ولم يُعَلِّق عليه بمثل ما ذكره هنا.
وانظر تفصيل المسألة في شرح الشافية ١/ ٢٧٩ - ٢٨٠، وانظر الإنصاف/ ١٣٨ وما بعدها.

(٣) أي: لا يُصَغَّرُ «أفعل» في التعجب إلا لمن صَغُر سنُّه.

(١) قال السيوطي: عَقَد له ابن جني باباً في الخصائص، ولَخّصه ابنُ هشام في المغني بزيادة ونقص. . .».
انظر الأشباه والنظائر ١/ ٣٢٢ وما بعدها، والخصائص ٣/ ٢١٨: «باب في الجوار».

(٢) خَرِب: صفة لـ «جُحْر»، ولكنه لم يأتِ مرفوعاً، وإنّما جاء مجروراً لمجاورته لضبٍّ، وهذا ما يُسَمّى الجرّ على المجاورة، فحركة الضَّمَّة مقدَّرة على آخره.
وانظر الخصائص ٣/ ٢٢٠، والارتشاف/ ١٩١٢، وشرح الكافية الشافية/ ١١٦٧.

(٣) روايته في م/ ٢ «كأن ثبيراً» وقد ذُكِرَ البيت تامّاً، وأُثبت عجزه في بقية المخطوطات.
والبيت لامرئ القيس، وتقدَّم، انظر ٥/ ٦٥٣، وذكر من قبل أن «مُزَمَّلِ» صفة لـ «كبير»، وكان حقُّه الرفع، ولكنه خُفِض لمجاورته للمخفوض.

(٤) أي: بالجرّ على المجاورة.

(٥) سورة الواقعة ٥٦/ ٢٢ وتقدَّمت، وفيها قراءة الرفع، انظر أول الباب الخامس من هذا الجزء «المثال الثالث عَشَر».

(٦) قرأ السلمي والحسن وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة وعبدالله بن مسعود وأصحابه والأعمش وخلف والمفضّل وطلحة عن عاصم وأبان وحمزة والكسائي **«وحورٍ عينٍ»**، بجرّهما عطفاً على ما قبله، أي: يَطُوف عليهم ولدانٌ مخلدون بأكوابٍ وأباريق. . . وحورٍ عينٍ. وقيل: هو على معنى ينعمون بهذا كله وبحورٍ عينٍ، وذكر العكبري أنه جَرٌّ على الجوار. انظر كتابي معجم القراءات ٩/ ٢٩٦.

(١) سورة الواقعة ٥٦/ ١٧.

(٢) سورة الواقعة ٥٦/ ١٨.

(٣) هذا قول الزمخشري انظر الكشاف ٣/ ١٩٤، ورَدَّه أبو حَيّان في البحر ٨/ ٢٠٦ ورأى فيه بُعْداً وتفكيكاً لكلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فهم أعجميّ. وانظر تعقيب السمين فقد ٱستحسن ما ذهب إليه الزمخشري. انظر الدر ٦/ ٢٥٧.

(٤) ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ * فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ سور الواقعة ٥٦/ ١١ - ١٢.

(٥) ذكر هذا الزمخشري أيضاً، انظر الكشاف ٣/ ١٩٤، وذكره أبو حيان في البحر ٨/ ٢٠٦، والدر ٦/ ٢٥٧ وعزاه للزمخشري.

(٦) هذا نص الزمخشريّ.

(٧) في م/ ١ و٣ «يُنَعَّمون».

(٨) سورة المائدة ٥/ ٦، وتقدَّمت الآية في «إذا»، وحرف الباء.

وجاءت قراءة الجرِّ في حرف الواو المفردة، انظر ما سبق ٤/ ٣٦٨.

(٩) في م/ ٤ «على أنه. . .».

(١٠) من قوله: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ الآية.

(١) قال السمين: «وهذا وإن كان وارداً إلا أنّ التخريج عليه ضعيف؛ لضعف الجوار من حيث الجملة، وأيضاً فإنّ الخفض على الجوار إنما ورد في النعت لا في العطف. . .» الدر ٢/ ٤٩٤، وذكر في تخريج هذه القراءة وجوهاً أخرى.

وما ذكره السمين هنا تبع فيه شيخه أبا حيّان. انظر البحر ٣/ ٤٣٧.

(٢) انظر البحر المحيط ٣/ ٤٣٧ «ولم يرد إلّا في النعت؛ حيث لا يُلْبِس على خلاف فيه قد قُرِّر في علم العربية. وانظر الهمع ٤/ ٣٠٤، والارتشاف/ ١٩١٣.

(٣) وذلك في «هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ» وبيت امرئ القيس.

(٤) أي: وجاء العطف على الجوار في التوكيد، ولكنّه نادر.

(٥) قائله أبو الغريب الأعرابي.

ويروى: ٱسترخت عُرَى الذَّنَبِ.

صاح: مُرخّم صاحبي، والذَّنَب: الذَّكَرَ، والمراد من هذا الشطر أنه لا يكون وصل بين المرء وزوجه في هذه الحالة من العجز عن الجماع.

والشاهد في البيت في قوله «كلِّهم» بالجرِّ مع أنّه وَصْفٌ لـ «ذوي»، وكان عليه أن يقول: «كُلَّهم» بالنصب تابعاً للمؤكَّد، غير أنه جاء مجروراً لمجاورته المجرور «الزوجات».

وذكر البكريّ: أنّ أبا الغريب أعرابيٌّ له شعر قليل، أدرك الدولة الهاشميّة، وقال أبو زياد الكلابي: كان أبو الغريب شيخاً قد تزوَّج ولم يُوْلم، فٱجتمعنا على باب خبائه، وصِحْنا:

أَوْلِمْ ولو بيَرْبُوع * أَوْلم بقردٍ مَجْدُوع

قتلنا من الجوع

فَأَوْلَم، وأَعْرَسَ بأهله، فلما أصبح غدونا عليه... فقال... وهو القائل: يا صاح...

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٧٤٣، شرح السيوطي/ ٩٦٢، والهمع ٤/ ٣٠٤، الشذور/ ٣٣١، والدر المصون ٢/ ٤٩٤، والآرتشاف/ ١٩١٣، معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥، وشرح التسهيل لآبن مالك ٣/ ٣١٠، والخزانة ٢/ ٣٢٣، ٣٢٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٠٤، وتذكرة النحاة/ ٥٣٣.

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥، وجاء النصُّ فيه مختصراً، وليس كما أثبته المصنِّف هنا فلعله ورد في موضع آخر.

(٢) أبو الجرّاح العقيلي، أعرابي فصيح، وكان ينقل عنه الفراء. انظر المزهر ٢/ ٤١٠، وانظر: أبو زكريا الفرّاء. مذهبه في النحو واللغة/ ١٢٦، والتاج/ جَرَح.

(٣) أي: في عطف النّسَق.

ورده أبو حيان بأنه ضعيف، ولم يُحْفَظْ من كلامهم. الهمع ٤/ ٣٠٤.

(٤) انظر الكشاف ١/ ٤٤٩، مع بعض الاختلاف في المفردات.

(٥) كذا في م/ ٢ و٣ و٤ ونص الكشاف، وفي الباقي والمطبوع: «فعطف».

(١) انظر الهمع ٤/ ٣٠٥، والمساعد ٢/ ٤٠٣، وانظر الخزانة ٢/ ٣٢٣، والخصائص ١/ ١٩٢ وما بعده، و٣/ ٢٢٠.

(٢) انظر هامش الكتاب ١/ ٢١٧.
وقد قال السيرافي: «... رأيتُ بعض النحويين من البصريين قال في «هذا جحر ضبٌّ خربٍ» قولاً شرحتُه وقوَّيْتُهُ بما يحتمله زَعْمُ هذا النحويّ...».
وانظر حديث السِّيرافي في الارتشاف/ ١٩١٤.

(٣) وهو على هذا نعتٌ لـ «ضبٌّ».

(٤) وهو فاعل لـ «خَرِبٍ»؛ لأنه صفةٌ مشبَّهةٌ باسم الفاعل.

(٥) على تقدير: خَرِبٍ جحرُه، وفي م/ ١ قوله «للعلم به» غير مثبت.

(٦) على تقدير: خَرِبٍ الجُحْرُ منه.

(٧) قال الدسوقي: «فقد تَحَمَّلَ «خِرب» ضميرين: الجُحْرُ، وضمير الموصوف الذي استتر أولاً، فقول المصنِّف: استتر أي: في «خربٍ»، فعنده يجوز تحمل الوصف لضمرين» انظر الحاشية ٢/ ٣٠٤.

(١) قال ٱبنُ جني: «وتلخيص هذا أنّ أصله: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ جُحْرُه، فيجري «خرب» وصفاً على «ضَبّ» وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررتُ برجلٍ قائم أبوه، فتجري قائماً وَصْفاً على رجل، وإن كان القيام للأَبِ لا للرَّجل... فلما كان أَصْلُه كذلك حُذف الجُحر المضافُ إلى الهاء، وأقيمت الهاءُ مقامه، فٱرتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ٱرتفعت ٱستتر الضميرُ المرفوع في نفس «خرب»، فجرى وَصْفاً على ضبّ وإن كان الخرابُ للجحر لا للضبّ على تقدير حذف المضاف على ما أرينا...» الخصائص ١/ ١٩٢، وانظر ٣/ ٢٢٠.

(٢) وهو الهاء المضاف إلى الجُحْرِ.

(٣) وهو: جُحْر.

(٤) أي: بعد أن كان ضميراً في مَحَلِّ جَرٍ.

(٥) ٱستتر في «خَرِب» الصفة المشبهة، وهو فاعل به.

(٦) أي: يلزم ٱبن جنّي والسِّيرافيّ.

وانظر تعقيب أبي حَيّان في الخزانة ٢/ ٣٢٣، والٱرتشاف/ ١٩١٤، وأحال على شرح التسهيل.

(٧) في «خرب».

(٨) وهي «خرب».

(٩) فالصِّفة على هذا جاريةٌ على «ضَبّ» والأصل أن تكون للجُحْر.

وفي المساعد: «وخَرّج السِّيرافي وٱبن جني المثال المذكور وغيره على معنى: خربٍ جُحْرُه، أو الجحرُ منه، ثم رَجَع بعد الحذف إلى «خَرِب»، فهو جارٍ على من هو له بهذا التقدير، والجمهور على الأَوّل ٢/ ٤٠٣ – ٤٠٤.

(١) لم يَرِد هذا المثال عند المصنّف من قبل. وهو للسيرافي، وقد ذكره أبو حَيّان. وقال: «وتشبيه السِّيرافي المسألة بنحو قول النحويين: مررت برجلٍ قائم أبواه لا قاعِدَيْن، تشبيهٌ غير صحيح». قال البغدادي: انتهى كلامُ أبي حَيّان، وبيَّنَهُ ابنُ هشام في المغني بعد نقل كلامهما...» الخزانة ٢/ ٣٢٣.

(٢) في م/ ٤ «أبوه».

(٣) في م/ ١ «ذاك». وقوله: ذلك: أي جَعْل الوصف الجاري على غير من هو له غير محتوٍ على الضمير إنما يجوز في الوصف الثاني.

(٤) و«خَرِب» في هذا القول ليس وصفاً ثانياً كما هو الحال في مثال السِّيرافي، وذلك في «قاعِدَيْن».

(٥) سوف يأتي حديثه في القاعدة الثامنة «كثيراً ما يُغْتَفَرُ في الثّواني، ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل».

(٦) أي: مما يُعْطَى حكمَ ما جاوَرَه.

(٧) الأصل أن يقول: هَنَأَني وأَمْرَأَني، وحُذِفت الهمزة من الثاني لمشاكلة ما قبله. وإذا أفرد «أمرأني» جاء مهموز الأول. **وتعقب الدماميني المصنّف بأن هذا لا صِلَة له بالإعراب.**

انظر الشمني ٢/ ٢٧٨.

ولا يزال تعقيب الدماميني أنّ هذا خارج عن حَدّ هذا الباب.

(٨) أي: كذا قال العلماء في «نِجْس» بكسر فسكون، وأن هذا إنما كان للمقابلة بما قبله.

(٩) أي: العرب.

(١) أي: حينئذٍ الْتزام «نِجْس» بكسر فسكون.

(٢) أي: الْتزام هذا الضبط عند المجاورة للتناسب بينه وبين «رِجْس».

(٣) أي: بكسر فسكون في «نِجْس».

(٤) أي: هذا الضبط لهذا اللفظ.

(٥) وإذاً فلا يكون ذلك من باب المشاكلة.

(٦) فيقال: كِتْف، ولِبْن، ونِبْق.

واللَّبِنة: التي يُبْنى بها، والجمع: «لَبِن»، مثل: كَلِمَة وكَلِم.

والنَّبِقُ: حَمْلُ السِّدْر، ويقال: النَّبْق بسكون الباء الموحَّدة، والواحدة نَبِقة، مثل: كَلِمَة وكَلِم.

(٧) قوله: «قولهم» فيه تعميم في غير مَحَلِّه، فالأَثَرُ في قصّة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «أنه سَلّم عليه [أي: على الرسول ﷺ]، فلم يَرُدَّ عليه السّلام، قال: فأخذني ما قَدُم وما حَدُث».

قال ابن الأثير: «يعني همومه وأفكاره القديمة والحديثة، يقال: حَدَث الشيءُ - بالفتح - يحدث حدوثاً، فإذا قُرِن بـ «قَدُم» ضُمّ للازدواج بـ قدم».

انظر النهاية في غريب الحديث والأثر/ حدث، وكذا اللسان والتاج.

وانظر مادة/ قدم، في النهاية. وشرح المفَصَّل ٩/ ٦٤، والأشباه والنظائر ١/ ٣٢٣.

(٨) سورة الإنسان ٧٦/ ٤ وتقدَّمت، انظر ما سبق ٣/ ٦٩.

القراءة «سلاسلاً» بالصَّرْف في الوَصْل، وسلاسلا بالألف في الوقف.

وأما في الوصل فذلك للتناسُب؛ لأنّ ما قبله مُنَوّن ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ آية/ ٣».

وهناك من العرب من يَصْرِف ما لا يُصْرَف. وذكر الأخفشُ أنّ بني أَسَد يَصْرِفون الأسماء =

= مطلقاً. والصَّرْف ثابت في مصاحف المدينة ومكّة والكوفة والبصرة، وفي مصحف أُبَيّ بن كعب، ومصحف عبدالله بن مسعود.

وأما قُرّاء هذه القراءة فهم: نافع وأبو جعفر والكسائي وأبو بكر عن عاصم وعبيد عن شبل عن ابن كثير ورويس من طريق الحلواني والشّذائيّ عن الداجوني، وابن ذكوان والأعرج وشيبة وهشام عن ابن عامر والحسن والشنبوذي.

وإذا أردت بياناً مُفَصّلاً لهذه القراءة وغيرها في هذا اللفظ فارجع إلى كتابي: معجم القراءات ١٠/ ٢٠٧ وما بعدها، فإنك تجد فيه مما جمعته فيها ما يرضيك ويسرُّك إنْ شاء اللهُ تعالى.

(١) هذا من قول رسول الله ﷺ للنساء حين رجعن من الجنازة، وقد ذكره ابن ماجة. وهو مروي عن عليّ عن أنس وهو صحيح.
والقياس فيه: «مُوْزُورات» بالواو، فجاء بالهمز للازدواج مع ما بعده، وهو «مأجورات».
قال ابن الأثير: «أي: آثِمات، وقياسه مَوْزُورات، يقال: وُزِرَ فهو مَوْزُور، وإنما قال: مأزورات، للازدواج بمأجورات...».
انظر النهاية/ وزر، وكذا التاج واللسان، والارتشاف ٢٣٧٧، والهمع ٥/ ٣٥١، وتعليق البغدادي على أحاديث شرح الكافية للرضي/ ٥٢، وشرح المفصَّل ٩/ ٦٤، ١٠/ ١٩، ٥/ ١٥٤، والجامع الصغير/ ٦٤، وفيض القدير شرح الجامع الصغير ١/ ١٤١، وتتمته «أرحامكم أرحامكم»، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٣٢٤، وسنن ابن ماجه «الجنائز» ١/ ٢٨٩.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٤، وتقدَّمت الآية في «ما».
وأما القراءة فهي عن أبي حَيّة النُّميريّ، وعَلّق شيخي مازن مبارك تعليقاً غريباً قال فيه: «قلتُ: أبو حَيّة، لعله أبو حَيْوَة شُرَيْح بن يزيد الحضرمي»!!
قلت: أبو حَيّة النميري هو الشّاعر المعروف الهَيْثَمُ بن الربيع، وكان يهمزُ كُلَّ واوٍ ساكنةٍ، وقد ذكر هذا أبو علي في الحُجّة نقلاً عن الأخفش. انظر ١/ ٢٣٩. =
وانظر النصّ عن أبي حَيّة في إعراب ثلاثين سورة/ ٨٥، وارجع إلى كتابي: معجم القراءات ١/ ٣٣.
وجاء في الأشباه والنظائر ١/ ٣٢٤ «أبو حَيْوَة»! وليس كذلك، وفي حاشية الشمني «أبو حبة» بالباء الموحدة، وهو وهم، أو سبق قلم أو تحريف.

(١) قائله جرير من قصيدة في مَدْح هشام بن عبدالملك المروانيّ.

والرواية فيه: لَحَبَّ المؤقدان، ومثله عند البغدادي، والمثبت عند السيوطي: لَحَبُّ المؤقَدَيْن. وفي الديوان: لَحَبَّ الواقدان إليّ موسى.

المُوْقِدان: اسم فاعل من أوقدت النار، وموسى وجعدة هما المخصوصان بالمدح، وهما ولداه.

إذ أضاءهما: روي: لو أضاءهما. وأضاءهما: أراهما. فقد مَدَحهما بإيقاد النار؛ لأنه يدل على الكرم ومحبة الضيوف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥٧٦، وشرح السيوطي/ ٩٦٢، والديوان/ ١٤٧، وحجة الفارسي ١/ ٢٣٩، والمحتسب ١/ ٤٧، والخصائص ٢/ ١٧٥، و٣/ ١٤٦، ١٤٩، ٢١٩، وسر الصناعة/ ٧٩، والمنصف ١/ ٣١١، ٢/ ٢٠٣.

(٢) الآية: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ﴾ سورة المرسلات ٧٧/ ١١.

و«أُقِّتت»: بالهمزة قراءة الجمهور.

وقرأ أبو الأشهب وعمرو بن عبيد وعيسى بن عمر وعبدالله بن مسعود، واليزيدي، ورَوْح، ويعقوب، وابن وردان، وابن جَمّاز، والحسن، وحُمَيْد، ونصر، ومجاهد «وُقِّتَتْ» بواو مضمومة وتشديد القاف على الأصل؛ لأنه من الوقت. وقال عيسى بن عمر: «هي لغة سُفْلَى مُضَر».

= انظر كتابي معجم القراءات ١٠/ ٢٣٩ – ٢٤٠.

ولم يثبت مبارك هذا اللفظ على أنه جزء آية، ولم يتنبه إلى أنه بالواو إحدى القراءتين الآية.

(١) قال الشيخ الدردير في تعليقه على المسألة: «حاصِلُه أنّ لام الكلمة إذا كانت واواً وقبلها واو فتُدْغم، وتقلبُ الواو المتطرفة ياءً وتدغم، فأجرى عين الكلمة في ذلك مُجْرَى لام الكلمة، وأنت خبيرٌ بأن هذا خارج عن القاعدة. تِأمّل». انتهى. نقلتُه عن حاشية الدسوقي ٢/ ٣٠٥.

وذكرتُ من قبل نقلاً عن الدماميني أنّ ما أورده المُصَنِّف من مسائل على هذه الصورة في هذه القاعدة لا علاقة له بالإعراب. انظر الشمني ٢/ ٢٧٩.

(٢) قوله: «مثل» غير مثبت في م/ ٢ و٥.

(٣) ذكر الميداني أنه في شعر أبي نواس، ولم أجده فيه، انظر مجمع الأمثال ١/ ١٠٩.

قال: «مثل إسلامي وهو في شعر الحكميّ».

وذكر البغدادي أنه في شرح الشريشي للمقامة الأربعين عند الحريري **[وهي المقامة التبريزية، ص/ ٣٤٥]. وقف عند قوله: «إنه ممن يدور خلف الدار، ويأخذ الجارَ بالجارِ ص/ ٣٤٦**. وذكر أَنّ العرب تسمِّي فَرْجَ المرأة الجارَ، ودُبُرَ المرأة الجارة، ثم ذكر الأَصْلَ الذي أخذ منه الحريريُّ هذا، وهو أن رجلاً جاء امرأته، فادعت أنها حائض، فمضى في دُبُرها، وهو ينشد:

كَـلّا ورَبِّ الـبـيـت ذي الأَسْـتـار ... لَأَهْـتِـكَـنَّ حَـلَقَ الـحِـتـارِ

هَـتْـكَ غُـلامٍ لَيْـسَ بِـالـخَـوّارِ ... قـد يُـؤْخَـذُ الـجـارُ بـجُـرْمِ الـجـارِ

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٠. وانظر القصّة عند ابن جني في الخصائص ٢/ ١٧١، والأشباه والنظائر ١/ ٣٢٥.

(١) انظر الخصائص ٢/ ٣٠٦ - ٣٠٧، و٤١٥ وما بعدها، والأشباه والنظائر ١/ ٢١٩.

(٢) قال الزمخشريّ: «فإن قلت: أيُّ غَرَضٍ في هذا التضمين؟ وهلا قيل... قلتُ: الغَرَضُ فيه إعطاءُ مجموعِ معنيين، وذلك أقوى من إعطاءِ معنى فَذّ...». انظر الكشاف ٢/ ٢٥٧. قال: «فَذّ» ولعله تحريف صوابه: فَرْد.

(٣) سورة الكهف ١٨/ ٢٨، وقد تقدَّمت، انظر ما سبق ٥/ ٦٧٧.

(٤) في م/ ٢ و٣ «ولا تقتحمهم».

(٥) في الكشاف «مجاوزتين». ومثله في الأشباه والنظائر ١/ ٢١٩. وفي م/ ٢ «مجاوَزِين».

(٦) الآية: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ النساء ٤/ ٢.

(٧) تتمة نصّ الكشاف: «... لها».

(٨) سورة البقرة ٢/ ١٨٧، وتقدّمت، انظر ما سبق «إلى» ١/ ٤٨٩.

(١) قال ابن جني: «وأنت لا تقول: رَفَثْتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رَفَثْتُ بها، أو مَعَها، لكنه لما كان الرَّفَثُ هنا في معنى الإفضاءِ وكنت تعدّي «أَفْضَيْتُ» بـ «إلى» كقولك: أَفْضَيْتُ إلى المرأة. جئتَ بإلى مع الرّفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه» الخصائص ٢/ ٣٠٨.

(٢) ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۝ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا﴾ سورة النساء ٤/ ٢٠ - ٢١.

(٣) سورة آل عمران ٣/ ١١٥، وقد تقدَّمت في حرف الفاء ٢/ ٤٩٣.
والذي تقدَّم «وما يفعلوا... فلن يكفروه» بالياء المثناة من تحت، وهي قراءة حمزة وحفص عن عاصم من السَّبْعَة وآخرين ممن هم بعد السبعة.
وانظر كتابي معجم القراءات ١/ ٥٥٩.
والمثبت هنا بالتاء «وما تفعَلوا... فلن تُكْفَروه» وكذا جاءت في المخطوطات، ومتون الحواشي، غير أن أستاذي الدكتور مازن مبارك خالف عن هذا، وأثبتها بالياء في الفعلين مخالفاً متن حاشية الأمير والمخطوطة الثانية، ولا عُذر له في هذا.
وقراءة التاء فيهما عن نافع وابن عامر وابن كثير وأبي عمرو في أحد وجهيه، وأبي بكر عن عاصم، وقتادة. وهي آختيارُ أبي حاتم.
وكان أبو عمرو لا يُبالي كيف قرأهما بالياء أو بالتاء، ومثله الدُّوري، وروى ذلك اليزيدي وغيره عن أبي عمرو.
انظر تفصيل هذا المختصر في كتابي «معجم القراءات ١/ ٥٥٩ – ٥٦٠».
(٤) أي: «تكفر».
(٥) الأوَّل: هو النّائب عن الفاعل، والثاني: هو هاء الضمير.
قال السمين: «وكَفَر: يتعدّى لواحد، فكيف تعدَّى هنا لأثنين، أولهما قام مقام الفاعل، والثاني الهاء في «يكفروه»؟ فقيل إنّه ضُمّن معنى فِعْلٍ يتعدّى لأثنين وهو «حَرَم»، فكأنه قيل: فلن تُحْرَمُوه، و«حَرَم» يتعدّى لأثنين» انظر الدر ٢/ ١١٤.
(١) سورة البقرة ٢/ ٢٣٥، وتقدَّمت في «على» ٢/ ٣٧١ وفي «الأمور التي يتعدَّى بها الفعل القاصر» ٥/ ٦٩٣.

(٢) سورة الصافات ٣٧/ ٨، وتقدَّمت مراراً، وكان أوَّل موضع في «كل» ٣/ ١٠٨.

(٣) تقدّم نصّ الحديث في الباب الخامس، وكذا الآية. انظر ٥/ ٦٧٨.
وسبق حديثُ المصنّف في الفعل القاصر في ٥/ ٦٧٩.

(٤) قال الزمخشري: «فإن قلت: أيُّ فرق بين سمعت فلاناً يتحدث، وسمعت إليه يتحدث، وسمعت حديثه، وإلى حديثه؟ قلت: المُعَدَّى بنفسه يفيد الإدراك، والمُعَدّى بإلى يفيد الإصغاءَ مع الإدراك» الكشاف ٢/ ٥٩٨.

(٥) سورة قَ ٥٠/ ٤٢. قال: «فإن عُلِّقت بمسموع فمتعديّة لواحدٍ اتفاقاً». ثم ذكر نص الآية. انظر ما سبق ٥/ ١٨٩.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٢٠ وتقدّمت، انظر ما سبق في «مِن» ٤/ ١٦١، وانظر حذف المبتدأ في الباب الخامس.

(٧) الآية: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٢٦.

(٨) في م/ ١ و٣ و٥ «وَطِئ» كذا جاء كَتْبها، ومثله في كثير من تفاسير المتقدمين.

(١) قال أبو حيان: «ومِن: يتعلَّق بقوله: يؤلون، وآلَى لا يتعدى بـ «مِن» فقيل: مِن: بمعنى «على»، وقيل: بمعنى «في»، ويكون ذلك على حَذفِ مضاف أي: على ترك وَطْءِ نسائهم أو في ترك. . . ، وقيل «مِن» زائدة، وقيل: يتعلَّق بمحذوف، والتقدير للذين يؤلون من نسائهم تربُّص أربعة أشهر، فتعلّق بما تتعلّق به «لهم» المحذوفة. قاله الزمخشري»، وهذا كله ضعيف يُنَزَّهُ عنه القرآن، وإنّما يتعلّق بيؤلون على أحد وجهين: إمّا أن يكون «مِن» السَّبب، أي: يحلفون بسبب نِسَائهم، وإمّا أن يُضَمّن الإيلاءُ معنى الأمتناع، فيُعَدّى بمن، فكأنه قيل: للذين يمتنعون بالإيلاء من نسائهم» البحر ٢/٢٢٦، وانظر الدر ١/ ٥٥٠ - ٥٥١.

(٢) ذكر هذا أبو حيان، وعزاه للزمخشري، والزمخشري ذكره على الجواز قال: «ويجوز أن يراد لهم «من نسائهم تربص أربعة أشهر» كقوله لي: «منك كذا» الكشاف ١/ ٢٧٦، وذكر الزمخشري التضمين بقوله: «فكأنه قيل يبعدون من نسائهم مُؤْلِيْن أو مُقْسِمين. . .».
وقوله: للذين، فيه اختصار، ولعلَّ بيانه أنّه متعلِّق بما تعلق به «للذين»، ويكون التقدير: تربُّص أربعة أشهر كائن للذين، كما تقول: مَبَرَّة كائنة لي منك.

(٣) قول الفقهاء ليس بغلط إذا قدرت «مِن» بمعنى «على» أو «في» أو قدّرت «مِن» زائدة، أو على تقديرها للسبب، أو على تقدير «آلى» بمعنى امتنع، فكيفما فَسَّرت هذا النص وجدت له مخرجاً لا خَطَأً فيه.

(٤) هذان بيتان في وَصْفِ تأبط شَرّاً وأَمّه. وكان أَبو كبير زوجها.
ممن حَمَلْن به: الضمير للنساء، ولم يَجْرِ لهنَّ ذِكْرٌ؛ إذ هذا معلوم من المقام، ويُرْوَى: ممّا حَمَلْن به. وقال: به، فردَّ الضمير على لفظ «مَن»، ولو رُدّ على المعنى لقال: بهم، =

= وعَدَّى «حمل» بالباء، وهو متعدٍّ بنفسه؛ لأنه ضَمّنَه معنى «حَبِلت».
عواقد: جمع عاقدة، حُبُك: جمع حِباك، وهو ما يُشَدُّ به النطاق مثل التِّكّه، والنِّطاق: شقّه تلبسُها المرأة وتشدُّ وسطها. والمُهَبَّل: المُثْقَلُ باللحم.
وحملت به: أي حبلت به، والمَزْؤُودة: من زَأَده، أي: أَفْزَعَهُ، فهو مزؤود أي: مَذْعور، فهي ليلة ذات فَزَع، ومن نَصَب «مَزْؤودة» فإنما أراد المرأة، ومن خَفَضَ أراد الليلة، وجعل الليلة ذات فَزَع لأنه يُفْزَعُ فيها، هذا كُلُّه عن البغدادي.
قلت: ويجوز في البيت الرفعُ مع الوجهين المذكورين على تقدير: وهي مزؤودة، أي: خائفة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٢، وشرح السّيوطي/ ٩٦٣، والخزانة ٣/ ٤٦٦، والعيني ٣/ ٥٥٨، وابن الشّجري ١/ ١٤٨، وشرح المفصّل ٦/ ٥٢، والديوان ٢/ ٩٢.

(١) أي: بجر «مزؤودة»، وهي رواية الأصمعي. كذا في الديوان.

(٢) سورة الفجر ٨٩/ ٤، وتقدَّمت، انظر ما سبق «كَلّا» ٣/ ٧٠.
وقوله: مثل: . . . أي: في الإسناد المجازيّ، فالليلُ لا يخافُ، والليل لا يَسْري.

(٣) هذه رواية أبي عبيدة.

(٤) أي: ليس النَّصبُ على الحال بقويّ.

(٥) أي: مع أنه المراد، فهو وَصْفٌ للمرأة المذعورة لا لليلة.

(٦) أي: حينئذ كانَ الوصف للمرأة. . .، فإنَ ذِكْرَ الليلةِ لا فائدةَ فيه.

(٧) في البيتين.

(٨) أي: في حَمَلَتْ به، حَمَلْنَ به.

(١) عند ابن الشجري: لأنه في معنى حبلت.

انظر طبعة الطناحي ١/ ٢٢٤، والخزانة ٣/ ٤٦٩.

(٢) سورة الأحقاف ٤٦/ ١٥، وتقدَّمت. انظر ما سبق «الأمور التي لا يكون معها الفعل إلّا قاصراً» ٥/ ٦٧٨.

(٣) المِجَنّ: التُّرْسُ، والدَّرَقَةُ، وهو مأخوذ في الجُنَّة، أي: السُّتْرَة؛ لأنّ صاحب المِجَنّ يتستَّر به عما يُقْصَدُ به من مكروه.

وزياد هو زياد بن عُبَيْد، ويقال له: زياد بن سُمَيَّة، وهو ٱسمُ أمِّه، ويقال له: زياد بن أبيه، أي: ٱبن معاوية بن أبي سفيان؛ لأنّ معاوية استلحقه بأبيه أبي سفيان على أنه ولده من الزّنى، وكان أمير العراق، ومات سنة ثلاث وخمسين من الهجرة. والشاهد في البيت ما ذكره المصنِّف، فإن «قَتَل» يتعدَّى بنفسه، وعَدّاه هنا بـ «عن»؛ لأنه ضمَّن «قَتَلَ» معنى «صَرَفَ».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٦، وشرح السّيوطي/ ٩٦٤، والخصائص ٢/ ٣١٠، المحتَسَب ١/ ٥٢، والدّرّ المصون ١/ ٤٧٠، والبحر المحيط ٤/ ٤٤.

(٤) قال ٱبن جني: «فٱستعمل «عن» ههنا لِمَا دَخَله من معنى: قد صَرَفه الله عني؛ لأنه إذا قَتَلَه فقد صُرِف عنه» المحتسب ١/ ٥٢.

(٥) وقال في الخصائص ٢/ ٣١٠ «ووجدتُ في اللغة من هذا الفَنّ شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاطُ به، ولعله لو جُمِع أكثره لا جميعُه لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفتَ طريقه، فإذا مَرّ بك شيءٌ منه فتقبّلْه، وَأْنَسْ به فإنّه فَصْلٌ من العربية لطيف، حَسَنٌ، يدعو إلى الأُنْس بها والفقاهَة فيها...».

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٨٨، ونصُّ القاعدة منقول عن المصنّف مُلَخّصاً، وانظر الخزانة ٣/٣١٩ - ٣٢٠ وفيها نص ابن هشام.

(٢) أي: بأن كانا متصاحِبَيْن أو متشابِهَيْن.

(٣) في حاشية الشمني ٢/٢٧٩ «. . . هذا تغليب أَحَد المتناسِبَيْن بالمصاحبة على الآخر، بأن جُعِلَ الآخرُ موافقاً له في الاسم، ثم ثُنّي، وقَصد إليهما جميعاً. . .».

(٤) سورة المائدة ٤/١١، وتقدَّمت الآية في مواضع، أَوّلها في «حرف اللّام» ٣/١٥٣.
والضمير في «لأبويه» عائد على المَيّت الدّالّ عليه سياق الكلام في الآية.

(٥) أي: ويُغَلّبُ الأب على الخالة، على تنزيل الخالة منزلة الأم.

(٦) سورة يوسف ١٢/١٠٠، وتقدَّمت، انظر ما سبق «حرف الباء» ٢/١٤٦.
ذهب ابن إسحاق إلى أنّ أُمّ يوسف كانت باقية تحت أبيه يعقوب، وعلى هذا يكون من النوع الأوّل، وذهب غير ابن إسحاق إلى أنّ أُمّ يوسفَ توفيت، وتزوَّجَ يعقوبُ أُخْتَها، فهي على هذا خالة يُوسفَ عليه السّلام.

(٧) هذا عَطْفٌ على قوله: «الأبوين»، أي: قالوا: . . .
وفيهما أقوال: قال مجاهد: مشرقا الصيف والشتاء، ومغرباهما، وقيل: مشرقا الشمس والقمر، ومغرباهما، وقيل غير هذا.

(٨) الخافق مَحَلُّ الخُفُوق، وهو الغروب، والمَشْرِق مَحَلّ الطُّلوع، فغلّب الخافق.

(٩) أي: يقع الخُفُوق فيه وهو الغروب، مِن خَفَقَ النَّجْمُ إذا غَرُب.

(١) أي: وقالوا: «القمرين» بتغليب القمر على الشمس.
وذكر الشمني أنه من تغليب أَحَد المتناسِبَيْن بالمشابهة على الآخر.
وذكر التفتازاني أنه ينبغي أن يُغَلَّب الأَخَفُّ لفظاً إلّا أن يكون أَحَدُ اللفظَيْن مُذَكَّراً فإنه يُغَلَّب على المؤنث كالقمرين.
وذكر ٱبنُ الحاجب أنّ شرطه تغليب الأَدْنى على الأعلى؛ لأن القمر دون الشمس، وأبا بكر أَفْضَلُ من عمر. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٨٠.

(٢) ذكر ٱبن الشجري أنّ المتنبي أراد بالقمرين الشمس والقمر، ولو لم يُرِدْهما لم يُدْخِل الألف واللام، ولقال: أرتني قمرين.
وذهب الصَّفدِي إلى أن المعنى ليس كما ظن بعض الناس من أنه يريد بذلك أنه رأى في وقتٍ واحدٍ القمرَ ووجهَها، وإنما التحقيقُ أنها لمّا ٱستقبلت قمر السماء أَرَتْهُ خَياله في وجهها، فرآهما في وقت واحد، كما تقابل الأشكالُ المرآةَ، فتنطبعُ الصورةُ فيها، فترى المرآةَ والأشكالَ المنطبعة فيها في وقتٍ واحد.
ورَدَّ ما ذهب إليه شُرّاح هذا البيت، وأنّ المعنى أبلغ من أن يكون المراد بأحد القمرين وجهها على أنه شمس أو قمر مجازاً، وبالآخر قمر السماء؛ إذ يَقْبُح بالعاشق إذا بَدَا له مُحَيّا الحبيب أن يرى شيئاً سواه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٧، وأمالي الشجري ١/ ١٤، وديوان المتنبي بشرح العكبري ٢/ ٢٦٠.

(٣) وعلى هذا التوجيه لا يكون تغليبٌ، بل يكون فيه جَمْعٌ بين الحقيقة، وهي القمر، والمجاز وهو وجهها.

(١) لأنّ جَعْل وجهها شمساً أو كالشمس أَبْلَغُ في المَدْح.

(١) لأنّ جَعْل وجهها شمساً أو كالشمس أَبْلَغُ في المَدْح.

(٢) أي: من التغليب.

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريراً، وٱفتخر بآبائه.
قيل: إنه أراد بالقمرين الشمسَ والقمرَ، وغلَّب المذكَّر، وإنما يُؤْثَر في مثل هذا الخفَّة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٨، وشرح السّيوطي/ ٩٦٤، وأمالي الشجري ١/ ١٤، ٢/ ١٦٠، والمقتضب ٤/ ٣٢٦، والكامل/ ١٨٧، والخزانة ٢/ ٢٤٠، والديوان ١/ ٤١٩.

(٤) نقل هذا البغدادي عن أمالي الزّجّاجي، فقد ذكر أنه المُفَضَّل قال له الرشيد، ما معنى ٱفتخار الفرزدق بالشمس والقمر وحَظُّه فيهما كحظِّ سائر الناس؟ فقال: أراد بالشمس إبراهيم، وبالقمر النبيّ عليه الصلاة والسلام، وبالكواكب الخلفاءَ المهديين من آبائك، وهذا كُلّه دون من يفاخِرُه ويُساجله. فأُعْجِبَ به الرشيد. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٩.
وما ذكره المفضّل تجده عند ٱبن الشجري في الأمالي ١/ ١٤.

(٥) انظر أمالي الشجري ١/ ١٤، وإصلاح المنطق/ ٤٠٢. وفي الإصلاح: «فغُلِّب عمر لأنّه أَخَفُّ الآسمين».

(١) قال ابن الشجري: «. . . ومن زعم أنهم أرادوا بالعُمَرَيْن عمر بن الخطاب وعُمَرَ بنَ عبدالعزيز فليس قوله بشيء؛ لأنّهم نطقوا بالعُمَرَيْن من قبل أن يعرفوا عُمَرَ بنَ عبدالعزيز. . .» الأمالي ١/ ١٤.

وفي إصلاح المنطق: «قال الفراء: أخبرني مُعاذ الهرّاء قال: لقد قيل «سيرة العمرين» قبل أن يُوْلَد عمر بن عبدالعزيز» انظر ص/ ٤٠٢.

(٢) في إصلاح المنطق: «تَسْلُكُ سيرةَ العُمَرين»، وفي أمالي الشجري: «نسألك».

(٣) النص في إصلاح المنطق/ ٤٠٢، وقتادة هو ابن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي بصريّ ضرير مفسِّر، كان أحفظ النّاس، مات بواسط سنة ١١٨هـ، وله سبع وخمسون سنة. انظر طبقات المفسرين للداوودي ٢/ ٤٣ - ٤٤.

شـرح الـدكتور عبد الـلطيف محمد الـخطيب جزء ٦ صـفحة ٦٨٠ 2536

(٤) وهو إطلاق من باب التغليب.

(٥) أول الآية: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم...﴾ وختامها ﴿يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة النور ٢٤/ ٤٥.

(٦) قوله: «من ماء» غير مثبت في م/١ و٣ و٤ و٥، وأُثبت في م/ ٢ والمطبوع.

(٧) في م/ ٢ «والطيور».

(١) هذا عطف على ما سبق من قوله: «أطلقت «مَن» على ما لا يَعقِل...»، أي: وأُطْلِقَ اسمُ المخاطبين على الغائبين تغليباً.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٢١، وتقدّمت في مواضع، انظر أَوّلها في «لو» ٣/ ٤٠٨.

(٣) أي: خلقكم لعلّكم تتقون، وليس المعنى اعبدوا الله لعلّكم تتقون، فجاء التغليب في «تتقون»، فهو على الخطاب مع أنّ المتقدِّمَ فيه خطابٌ وغيبة، أما الخطابُ فهو صريح في: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾، وأمّا الغيبة في ﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾.

(٤) أي: وجاء تغليب المذكرين على المؤنث، حتى عُدّ المؤنثُ من المذكَّرين في الآية.

(٥) الآية: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ سورة التحريم ٦٦/ ١٢.
وكان السياق لولا التغليب: من القانتات، فوقع التغليبُ لأجل الاختلاط.

(٦) أي: وغُلِّب الملائكة على إبليس، وهذا على رأي من ذهب إلى أنه ليس مَلَكاً، وأمّا مَن ذهب إلى أنه مَلَك ثم أَبْلَسَ وغُضِب عليه فلا تغليب. انظر البحر ١/ ١٥٣.

(٧) سورة البقرة ٢/ ٣٤، وتكرر التركيب في سور أخرى: الأعراف ٧/ ١١، الحجر ١٥/ ٣١، الإسراء ١٧/ ٦١، الكهف ١٨/ ٥٠، طه ٢٠/ ١١٦، ص ٣٨/ ٧٤.

(٨) انظر الكشاف ١/ ٢١٠ «... لأنه كان جنياً واحداً بين أظهر الألوف من الملائكة مغموراً بهم...».

(٩) «من» غير مثبت في م/ ١ و٢ و٤ ولا في نص الكشاف.

(١) في الكشاف: «أن يُجْعَلَ».

(٢) وإذا جعل منقطعاً فلا يكون مَلَكاً، ولا تغليب.

(٣) الآية: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَـٰرِهِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ٨٨.

(٤) الذين آمنوا مع شعيب كانوا قبل الإيمان في مِلّة الذين ٱستكبروا من قومه، فغُلِّبوا عليه تغليبَ ٱختلاط؛ لأن القول: «لتعودُنَّ» شَمَلَ شعيباً والذين معه مع أن المخاطَبَ شُعَيْبٌ وَحْدَه.

(٥) سورة الشورى ٤٢/ ١١، وتقدَّمت في «في» انظر ما سبق ٢/ ٥١٦.
وفي «يذرؤكم» تغليبٌ للعاقل على غيره، ولولا هذا لقال: يَذْرَؤُكُم ويَذْرَؤُكُنَّ.

(٦) في م/ ١ «كالمعدن والمنبع».

(٧) سورة البقرة ٢/ ١٧٩، وتقدَّمت. انظر ٢/ ٥١٣.

قال الدسوقي: «لما كان مشروعية القصاص يترتّب عليه الحياة بُولِغ فيه حتى جعل كالحياة ولهذا عُبِّر بفي دون الباء»، الحاشية ٢/ ٣٠٩.

(١) أي: من التغليب.

(٢) أول موضع يرد فيه مثل هذا التركيب هو في سورة البقرة ٢/ ١٠٤: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا...﴾، ثم تكرّر كثيراً في هذه السُّورة وسور أخرى. والنداء يشمل المخاطبين والغائبين، كما يشمل الذكور والإناث، فغلّب الغائب، وكذا المذكّر.

(٣) سورة النمل ٢٧/ ٥٥، وتقدَّمت في الباب السَّابع.

(٤) أنتم: للخطاب، وقوم: للغيبة، فغُلّب الخطاب بقوله: تجهلون.

(٥) أي: في الآية الثانية، فقد رُوعي المعنى؛ لأن القوم هم المخاطبون من حيث المعنى، فترك ضمير الغيبة وذكر ضمير الخطاب.

(٦) أي في الآية الأولى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، فالمقصود بالنداء الخطاب، ورُوعِيَ لفظ «الذين» دون معناه. وقيل آمَنوا على الغيبة، ولم يقل آمنتم على الخطاب.

(١) «كثيرة» مثبت في م/٣ و٥، وليس في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٢) أي: حُصُول الفِعْلِ.

(٣) أي: مشارفة وقوع الفِعْل.

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢٣١، وتقدَّمت في «لو» ٣/ ٣٩١.

(٥) قوله: «فبلغن أجلهن»: أي: قارَبْن ٱنقضاء العِدّة، والأَجَلُ هو الذي ضربه الله للمُعْتَدّات من الإقراء، والأشهر، ووَضْع الحَمْل، وأضاف الأَجَل إليهنّ لأنه أَمَسُّ بهنّ؛ ولهذا قيل: الطلاقُ للرجال والعِدَّةُ للنساء. انظر البحر ٢/ ٢٠٧.

(٦) تتمة الآية: ﴿... مَّتَـٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ۚ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٤٠.

(٧) سورة النِّسَاء ٤/ ٩، وتقدَّمت، انظر ما سبق في «لو» ٣/ ٣٨٩، ٣٩٧.

(٨) تقدَّم هذا عند المُصَنِّف في «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٣٩٧، وانظر ص/ ٣٨٩.

(٩) أي: هذه الآيات.

(١) ذكر أبو حيان في شرح التسهيل أن البيت للفرزدق، ونقلَهُ عنه البغدادي، وجاء عجزه:

يَقَّعْنَ... قال: «كادت الراسيات تزول أو أرادت أن تزول».

وفي ديوان الفرزدق/ ٢١٧، يرثي بشر بن مروان والرواية فيه:

على ملكٍ كاد النجوم لفقده يقعن ... ...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٠، وشرح السيوطي/ ٩٦٤.

(٢) الثالث مما يُعَبَّر بالفعل عنه.

(٣) أي: إرادة وقوع الفعل.

(٤) تتمة الآية: ﴿... بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ سورة النحل ١٦/ ٩٨.

أي: إذا أردت قراءة القرآن.

(٥) سورة المائدة ٥/ ٦، وتقدَّمت في مواضع، أَوَّلها في «خروج إذا عن الاَستقبال»، انظر ٢/ ٨٦.

والمراد: إذا أردتم القيام إلى الصَّلاة...

(٦) سورة البقرة ٢/ ١١٧، وتقدَّمت في آخر حرف الفاء ٢/ ٥١١.

وتكرر هذا في سورة آل عمران ٣/ ٤٧، وسورة مريم ١٩/ ٣٥، وغافر ٤٠/ ٦٨.

أي: إذا أراد قضاءَ أَمْرٍ.

(٧) الآية: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ٤٢.

أي: إذا أَرَدْت أَنْ تحكُم بَينهم.

(١) تتمة الآية: ﴿... وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّـٰبِرِينَ﴾ سورة النحل ١٦/١٢٦.

أي: إذا أردتم أَنْ تُعاقِبُوا...

(٢) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا تَنَـٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَـٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَتَنَـٰجَوْا۟ بِٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ سورة المجادلة ٥٨/٩.

إذا تناجيتم: أي إذا أَردتُم أَنْ تتناجوا...

(٣) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نَـٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ۚ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة المجادلة ٥٨/١٢.

أي: إذا أردتُم مناجاة الرَّسول.

(٤) سورة الطلاق ٦٥/١، وتقدَّمت في مواضع أَوَّلَها ٣/٥٢٦.

أي: إذا أردتم طلاق النِّساء.

(٥) الحديث من طريق عبدالله بن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إذا جاء**...» انظر صحيح البخاري كتاب الجمعة ١/٢٩١.

أي: إذا أراد أحدكم إتيانَ صلاةِ الجمعة...

(٦) أي: ومن التعبير بالفعل عن إرادة وقوعه في غير الشَّرط.

(٧) سورة الذاريات ٥١/ ٣٥ - ٣٦.

(٨) تتمة الآية: ﴿... فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ لَمۡ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ١١.

(١) أي: ولا يمكن الترتيب؛ لأنّ في نصّ الآية الخلق ثم التصوير، وهذا ليس ترتيباً؛ إذ يكون التصوير أولاً ثم الخلق؛ ولذلك حَمْلُ الأمرِ على الظّاهر من حيث الترتيبُ لا يَصِحّ.

(٢) أي: صَحّ الترتيب إن حُمِلَ على الإرادة، ويكون الترتيب ذِكرياً لا من حيث الرُّتبة.

(٣) أي: خلقنا آدم أَوّلاً غَيْرَ مُصَوّر ثم صَوَّرناه. قال الشمني: «نُزِّل خلقُه وتصويرُه منزلة خَلْق الكُلِّ وتصويره»، وعنه أخذ الدسوقي.

(٤) في م/ ٥ «إيّاكم» في الموضعين. وفي م/ ١ «آباءكم» فيهما.

(٥) أي: مثل الآية السّابقة.

(٦) تتمة الآية: ﴿بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ٤.

(٧) سورة النجم ٥٣/ ٨.

(٨) أي: أراد جبريلُ الدُّنُوّ...

(٩) الآية الأولى هي الرابعة من سورة الأعراف المتقدِّمة، وأَنَّ التقدير القلب: فجاءها بأسُنا فأهلكناها.

قال أبو حيان: «ويَعْقُب مجيءَ البأس وقوعُ الإهلاك... فلا بُدَّ من تجوّزٍ إِمّا في الفعل بأن يُرادَ به أَرَدْنا إِهلاكها، أو حَكَمْنا بإهْلاكِها فجاءها بأسُنا. وإِمَّا أن يختلف المدلولان بأن يكون المعنى أهلكناها بالخذلان وقلّة التوفيق، فجاءها بأسنا بعد ذلك» البحر ٤/ ٢٦٨.

وفي آية النجم تقدير القَلْب: ثم تدلّى فدنا، أي: فاقترب منه؛ لأن التدنّي مُؤْذِنٌ بالدُّنوّ، وليس العكس.

وأشار إلى القلب في الآيتين في القاعدة العاشرة، وأنه قولٌ، وأحال على هذا الموضع.

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري، وقبله:

أصبح مني الشبابُ مُبْتَكِرا إنْ يَنْأَ مِنّي فَقَدْ ثَوَى عُصُرا

والجماع: الاْجتماع والعِشْرة، والضمير يعود إلى الشباب في البيت المتقدِّم.

والوَطَرُ: الحاجة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٠، والمحتسب ١/ ١٦٧، ونوادر أبي زيد/ ٤٤٦، والخزانة ٣/ ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٢) قال الدماميني: «ولقد كان المصنّف في غنية بما أورده من الكتاب والسنة عن إيراد هذا البيت»، انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٨٢.

(٣) أي: عكس ما تقدَّم، فهم يطلقون الإرادة على وقوع الفعل.

(٤) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٥٠.

وقوله: «يريدون أن يفرقوا» فهم قد فرّقوا بالفعل فقد آمنوا بالله وكفروا برسله.

(٥) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ أُوْلَٰٓئِكَ سَوۡفَ يُؤۡتِيهِمۡ أُجُورَهُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ سورة النساء ٤/ ١٥٢.

وهذه الآية في وصف المؤمنين، وعَدَمُ التفرقة هنا دليلٌ على ما كان من التفرقة فْي الإيمان بين الله ورسله، ووقوع الفعل معبراً عنه بالإرادة.

(١) أي مما يُعَبَّرُ بالفعل عنه.

وفي م/ ٥ أخذ هذا الرقم الخامس، وجاء الرابع في هذه النُّسخة قوله: «مقارنته كقوله:

إلى ملك كاد الجبال لفقده تزول زوال الراسيات من الصخر

أي: يكاد يزول الراسيات».

وتقدَّم هذا في الثاني، وهو مشارفته. ولعلّ ما ورد هنا سهو من الناسخ.

(٢) أي: القدرة على الفعل.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/ ١٠٤ وتقدَّمت، انظر ما سبق حرف الكاف ٣/ ١٦.

(٤) وهو إطلاق السَّبَب وإرادة المُسَبَّب.

(٥) الآية: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾ سورة محمد ٤٧/ ٣١.

فأُطْلِق الابتداء هنا وهو السَّبَبُ، وأُريد العِلْمُ وهو المُسَبَّب.

(٦) الآية: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ١١٢.

(٧) هذه قراءة الجمهور من السَّبعة ما عدا الكسائي. وكذا بعض العشرة، ومن هم وراء ذلك. انظر كتابي معجم القراءات ٢/ ٣٦٨.

(٨) ظاهر هذا السؤال الشّك في قدرة الله تعالى على أن يُنَزِّل مائدةً من السّماء، وهذا ما حمل الزمخشري على الحكم بأنّ الحواريين لم يكونوا مؤمنين، وذهب الجمهور إلى أن الحواريين كانوا مؤمنين. وذهب قوم إلى أنّ هذا كان من الحواريين في صدر الأمر =

= قبل أن يعلموا أنه يُبْرِئ الأكمه والأَبْرَصَ، ويحيي الموتى، البحر ٤/ ٥٣، وانظر الكشاف ١/ ٤٩٠.

(١) لأنّ الأستطاعة شرط لحصول الفعل.

(٢) الآية: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/ ٨٧.
فقد أطلق السَّبب وهو القدرة، وأراد المؤاخذة وهي المُسَبَّب.

(٣) قرأ الكسائي وعلي ومعاذ بن جبل وابن عباس والأعشى ومجاهد وابن جبير وعائشة وجماعة من الصّحابة والتابعين: «هل تستطيع رَبَّك» بالتاء ونَصْب الباء، وهي خطاب لعيسى. أي: هل تستطيعُ سؤالَ ربك، على التعظيم، وقال معاذ بن جبل: «سمعت النبيّ ﷺ مراراً يقرأ بالتاء»، وبذلك قرأ علي بن أبي طالب.
وقالت عائشة رضي الله عنها: «كان القوم أَعْلَمَ بالله من أن يقولوا: هل يستطيعُ ربُّك، ولكن: هل تَسْتطيعُ رَبَّك».
وانظر تفصيل القول في هذه القراءة ومراجعها في كتابي: معجم القراءات ٢/ ٣٦٩.

(٤) وهو «سؤال».

(٥) وهو إقامة المُسَبَّبِ مقامَ السَّبَب.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٤، وتقدَّمت. انظر الجملة المعترضة ٥/ ٦٥.

(٧) قوله: «فاتقوا» غير مثبت في م/ ٣.

(٨) ذكر المُسَبّب وهو النار، وأراد السَّبَبَ وهو العناد المُفْضِي إليها.

(١) أي: عن أمرٍ مضى وأَمْرٍ آتٍ.

(٢) أي: يُعَبِّرون عمّا مضى وعمّا هو آتٍ بعبارة مماثلة لما يُعَبَّر به عن الشيء الحاضر.

(٣) أي: لإحضار الماضي والآتي.

(٤) في م/ ٤ «في حالة».

(٥) في م/ ٢ «الاختبار».

(٦) سورة النحل ١٦/ ١٢٤، وتقدَّمت في مواضع، انظر «قد» في ٢/ ٥٤١، لما دخلت لامُ الابتداء على المضارع جعلته خاصّاً بالحال، مع أَنّ الحكم في نصّ الآية للمستقبل.

(٧) سورة القصص ٢٨/ ١٥، وتقدَّمت، انظر «على» ٢/ ٣٧٧.

(٨) التقريب المفهوم من اسم الإشارة «هذا».

(٩) حُكِيَتْ للنبي ﷺ، وإشارة القُرْب كانت فيما مَضَى، فأُنْزِلَ الماضي منزلةَ الحالِ عند الحكاية، وجاء بلفظه.

(١٠) تتمة الآية: ﴿فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾ سورة فاطر ٣٥/ ٩.

(١) ولو أراد الماضي لقال: فأثارت سحاباً.

(٢) في م/ ٢ و٤ و٥ «يبدو».

(٣) أي: تجتمع قطعة واحدة بعد أن كانت متفرّقة.

وفي م/ ١ «تنضامُّ» وفي م/ ٤ «يتضامُّ» وفي م/ ٥ «تنضمُّ».

(٤) أي: يصبح السَّحابُ بعضُه فوقَ بعض.

(٥) سورة آل عمران ٣/ ٥٩، وتقدَّمت في الجملة التفسيرية ٥/ ١٠٧.

(٦) أَوَّل الآية: ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ...﴾ سورة الحج ٢٢/ ٣١.

قوله: خَرّ من السماء: أي: يَخِرُّ من السماء، وتقدَّم الفعلُ قبله «يُشْرِك»، وهو دال على المستقبل.

(٧) ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٥.

(٨) ﴿وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٦.

ونريد أن نَمُنّ: التقدير: وأَرَدْنا أن نَمُنّ؛ لأنّه حكايةُ حالٍ ماضية، ونري فرعون...: على تقدير: وأَرَيْنا فرعون...؛ لأنه من تتمة حكايةٍ وَقَعَتْ فيما مَضَى.

(٩) أي: من التعبير عن الماضي والآتي كما يُعَبَّرُ عن الشيء الحاضر.

(١٠) الآية: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ سورة الكهف ١٨/ ١٨.

= قوله: باسط، حكايةُ حالٍ ماضيةٍ مع أنّ اسم الفاعل دالٌّ على الحال، فقد فُرِض ما وقع في الماضي واقعاً في الحال.

(١) من حيثُ كَوْنُ اسم الفاعل «باسط» يَدُلُّ من حيث التأويل على الحال لا الماضي.

(٢) قال السَّمين: «وباسط: اسم فاعل ماضٍ، وإنما عمل على حكاية الحال، والكسائي يعمله ويستشهد بالآية» الدر ٤/ ٤٤٢.

وفي الهمع ٥/ ٨١ «وأما الماضي فالأَصَحُّ يرفع فقط نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، أو ضاربٍ أبوه أمسِ، ولا يَنْصِب؛ لأنه لا يشبه المضارع إلّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

وقال الكسائي وهشام، ووافقهما قوم: ينصب أيضاً باعتبار الشَّبه معنىً إن زال الشَّبَهُ لفظاً، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾، وتأوّله الأوّلون على حكاية الحال.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَءْتُمْ فِيهَا . . .﴾ سورة البقرة ٢/ ٧٢.

(٤) أي: يُخْرِجُ ويُظْهِر ما تكتمونه في المستقبل بعد حدوث هذه القصة.

(٥) أي: التخاصُم، وفي المخطوطات ما عدا الأولى: م/ ٢ التدارِئ، وم/ ٣ و٤ و٥: التداري.

(٦) أي: آية الكهف، وقوله: باسط فهو حكاية حال مَضَتْ.

(٧) أي: مثل الآية: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه﴾ في حكاية حالٍ ماضيةٍ ما جاء في رَجَزِ رُؤْبةَ.

(٨) هذا الرجز لرؤبة، وفيه رواية: «جاريةٌ في دِرْعِها الفضفاض»، وهي رواية الديوان.

= تقطِّع الحديث: قال الفراء: أي: أنها إذا ابتسمت وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلىَ حُسْنِ ثغرها. وقيل: إذا تحدثوا فأومضت إليهم أي: نظرت، فَشَغلهم حُسْنُ عينيها، فقطعوا حديثهم.

والإيماض ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك والابتسام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٤، والإنصاف/ ١٤٩، ومُلْحَقات ديوان رؤبة/ ١٧٦، والخزانة ٣/ ٤٨٣، وشرح المفصل ٦/ ٩٣، ٧/ ١٤٧، واللسان/ بيض.

(١) جاء البيت تاماً في م/ ٥، وتقدَّم في «حتى»، انظر ٢/ ٢٨٩.

وقوله: «لولا حكاية الحال لم يَصِحّ الرفعُ»، أي: في الفعل «تهرّ» من قوله: «حتى لا تهرُّ كلابُهم».

(٢) أي: الفعل بعد «حتى».

(٣) أي: من الحال الواقع بعد «حتى».

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢١٤، وتقدَّمت في أربعة مواضع أولها في «حتى»، انظر ما سبق ٢/ ٢٧٥، ٢٨٨.

(٥) هذه قراءة نافع والكسائي ومجاهد وابن محيصن وشيبة والأعرج، وتقدَّم ذكرها. انظر ٢/ ٢٧٦ و٢٨٨.

(١) سورة يونس ١٠/ ٣٧، وتقدَّمت الآية في «أَنْ»، انظر ١/ ١٦٤، وعَلّقتُ على الآية في الحاشية/ ٦، ونقلت مجموعة من النّصوص فيها.
وكان تقديرهم: أَنّ «أَنْ يُفْتَرى» خبر كان، وهو مقدَّر بمصدر، والمصدر مقدرٌ بآسم مفعول. واحتيج إلى تقدير المصدر آسمَ مفعولٍ ليصحَّ الإخبارُ، وجَعْلُه من باب الإخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتّى هنا. ارجع إلى البيان فيما سبق فهو أحسن تفصيلاً . وانظر نصّاً آخر للدماميني في حاشية الدسوقي ٢/ ٣١١.

(٢) قال البغدادي: البيت مُلَفّق من مِصْراعين من أبيات لآبن بيض وهي:

لَعَمْرُك ما الفتيانُ أن تنبت اللحى ... وتعظم أبدانُ الرّجال من الهَبْر
ولكنما الفتيانُ كُلّ فتىً ندي ... صَبُورٌ على الآفات في العُسْر واليُسْر
... ...

أن تنبت: خبر الفتيان، على تقدير: ما الفتيانُ نباتُ اللحى، ثم يُؤَوَّلُ المصدر بآسم الفاعل نابِت، أي: ما الفتيانُ نابتي اللحى.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٦، وشرح السيوطي/ ٩٦٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥، ٤٢٧، والطبري ١٠/ ٦٨.

(٣) ناقش المُصَنِّف هذا المثال في «عسى»، انظر ما سبق ٢/ ٤١٦ وما بعدها.

(٤) أي: على التأويل بالمصدر، ثم تأويل المصدر بآسم الفاعل: عسى زيد القيام، عسى زيد قائماً.

(١) هذا على تقدير المضاف قبل الأسم، وما بعده على تقدير المضاف قبل الخبر، وانظر ما سبق ٢/ ٤١٦.

(٢) انظر ما سبق ٢/ ٤١٨، أن: زائدة لا مصدرية.

(٣) قال من قبل: «وليس بشيء؛ لأنها قد نَصَبت، ولأنّها لا تَسْقطُ إلا قليلاً ».

(٤) في م/٣ «والزائدة لا تعمل».

(٥) الزائد ينصب عند الأخفش. انظر شرح الكافية ٢/ ٣٠٢.

(٦) في م/ ٣ «الحماسي».

(٧) هذا من أبيات في الحماسة ذكرها أبو تمام ليزيد بن حمار السكوني يوم ذي قار، وينسب هذا البيت لعديّ بن زيد. وقبله:

ومِن تكَرُّمِهِم في المَحْلِ أَنّهم لا يشعرُ الجارُ فيهم أَنّه الجارُ

والمثبت عند البغدادي: من نفوسهم.

وقوله: حتى يكون عزيزاً... أي: ما دام مقيماً فيهم كأنه واحد منهم، أو أن يبين جميعاً، أي: يفارق مجتمعةً أسبابُه، وهو مختار: أي لا يخرج كرهاً.

وفي ذكره هذا البيت دَفْع لما يُتَوَهَّم من قول أبي الفتح: يجوزُ كون «أن» زائدة فيه، والحال أنَّ مدخولها مَنْصُوب وهو «يبين»، فالزائدة قد عملت، وذهب غير أبي الفتح إلى أنّ «أَنْ» في البيت ليست بزائدة، بل أُظْهِرَتْ في المعطوف على المنصوب بعد «حتى»، وإن كانت لازمةً للإضمار في الأوّل؛ لأنه يُغْتَفَرُ في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل. كذا عند الشمني.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٨، وشرح السّيوطي/ ٩٦٥، وحماسة المرزوقي/ ٣٠١ «يزيد بن حِمّان...»، والأشباه والنظائر ١/ ٦٨٣، والهمع ٤/ ١١٢.

(١) قال السيوطي: «وقد تظهر في المعطوف على منصوبها؛ لأن الثواني تحتملُ ما لا تحتملُه الأوائل كقوله: . . . ، وفيه دليلٌ لقولهم: إنّ «أَنْ» مضمرةٌ بعدها». انظر الهمع ٤/ ١١٢.

(٢) سورة المجادلة ٥٨/ ٣، وتقدَّمت في مواضع أوّلها في الجهة الثالثة من الباب الخامس.

(٣) انظر مثل هذا الحديث في الجهة الثالثة من الباب الخامس، وقد ضَعَّف هذا الوجه، قال: «. . . وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء إنّ العَوْدَ الموجبَ للكفارة العَوْدُ إلى المرأة، لا العودُ إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر؛ وبعدُ فهذا الوجه عندي ضعيف. . .».

(٤) سورة آل عمران ٣/ ٩٢، وتقدَّمت، انظر «مِن» ٤/ ١٣٩.

(٥) نَصُّ أبي البقاء: «ما: بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، ولا يجوز أن تكون مصدريّة، لأنّ المَحَبّة لا تُنْفَق؛ فإنْ جعلتَ المصدر بمعنى المفعول فهو جائز على رأي أبي عليّ»، انظر التبيان/ ٢٧٩.

وضَعَّف هذا السمين في الدر. انظر ٢/ ١٦٦.

(٦) وهو «الحُبُّ» أي: حتى تنفقوا من الحُبِّ، في تأويل آسم المفعول: أي حتى تنفقوا من المَحْبُوب.

(٧) انظر الكتاب ١/ ٣٧٧ «وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيداً، وأتوني ما خلا زيداً، فما هنا آسم، وخلا وعدا صِلَة، كأنّه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيداً، وما هم فيها ما عدا زيداً، كأنه قال: ما هم فيها ما جاوز بَعْضُهم زيداً، وكأنه قال: إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته آسماً غير موصول قلت: أتوني مجاوزتَهم زيداً، مَثَّلتَه بمصدر ما هو في معناه. . .».

وانظر الهمع ٣/ ٣٨٦.

وانظر رأي السِّيرافي في الآرتشاف/ ١٥٣٧، والجنى الداني/ ٤٣٧.

(١) تقدير السيرافي: «خالين زيداً، وعادين زيداً»، انظر الآرتشاف/١٥٣٧.

(٢) أُوِّلَتْ «ما» وصلتها بالمصدر أولاً، ثم أُوِّل المصدر بآسم الفاعل على ما ذكره المصنِّف.

(٣) في: ما خلا، وما عدا.

(٤) وهو زيد في المثالين السابقين.

(٥) أي: ليس بالفعلين: ما خلا، وما عدا.

(٦) أي: على الآستثناء.

(٧) في حاشية الشمني: «المنصوب: مبتدأ، ولا يليق: خبره. وهذا الذي ذكره ينتقض بـ«غير»؛ فإنها تُنْصَب على الآستثناء، ومعناه قائم بما بعدها».

انظر الحاشية ٢/ ٢٨٢.

(١) سَخلة: معطوف على شاة، وكان ينبغي أن تُسلَّط عليها «كُلّ»، كما سُلّطت على المتقدِّم، فيقال: وكُلّ سخلتها، ولم يَجُز ذلك؛ فإنّ «كُلّ» لا تضاف إلى المعرفة المفرد، ثم إنه يُغْتَفَرُ في الثاني وهو المعطوف هنا، ما لا يُغْتَفَرُ في المعطوف عليه وهو «شاة».
وانظر الهمع ٥/ ٢٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٧، والأشباه والنظائر/ ٦٨٤.

(٢) المثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفَيْن، وقائله غير معروف.
جارِها: المجيرُ منها، واستقلت: نهضت.
والشاهد فيه عطف «جارها» على «فتى هيجاء»، والتقدير: أيّ فتى هيجاء وأيُّ جارها أنت، وقالوا: جارها: نكرة في المعنى؛ لأنّ «أيّاً» إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلّا نكرة؛ لأنه في معنى الجنس.
وقالوا: لا يجوز إثباتُ «أيّ» قبل «جارها»؛ لأنها مضافة إلى معرفة، وهو معطوف على «فتى»، ولم يُسَلّط عليه «أيّ»؛ لأنه يُغْتَفَرُ في الثاني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوّل. وهذا ما أراده المصنِّف.
قال سيبويه: وينبغي أن يقول: «. . . وجارَها؛ لأنّه محالٌ أن يقول: وأيُّ جارِها».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٠، والكتاب ١/ ٢٤٤، ٣٠٥، وأصول ابن السرّاج، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣، ٨٧، والأشباه والنظائر/ ٦٨٥.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٣٤٥، ٣٠٥، والهمع ٥/ ٢٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٧.

(٤) تتمة الآية: ﴿. . . أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ سورة الشعراء ٢٦/ ٤.
قوله: ظلت: تابع لجواب الشرط «نُنَزِّل»؛ فهو في محل جزم، وأجاز السمين وغيره الاستئناف فيه. انظر الدر المصون ٥/ ٢٦٧.

(٥) أي: لا يجوز إعادة كُلّ وأيّ ورُبَّ مع الثاني كما جاءت مع المتقدّم، إذ اغتُفِر في الثاني ما لا يَغتفر في المتقدم.

(١) قوله: «أيّ جارها» سقط من م/ ٥.

(٢) قوله: «ولا رُبَّ أخيه» سقط من م/ ٣.

(٣) لا يجوز ذلك لأنّ فعل الشرط مضارع وجوابه ماضٍ. وأجازوه في الشعر، وأجازه الفراء في الاختيار، وتبعه ابن مالك.

وقد ذهب ابن مالك إلى أنه قليل. وقال: «وأكثر النحويين يَخُصُّون الوجه الرابع بالضرورة، ولا أرى ذلك...».

انظر الارتشاف/ ١٨٨٦ - ١٨٨٧، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/ ٢٧٦.

وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك/ ١٥٨٧ - ١٥٨٨.

(٤) «على الأصح» غير مثبت في م/ ١ و٥.

وقال: «على الأصح»، لئلا يُحْتَجَّ عليه بمذهب الفراء وابن مالك.

(٥) قائله قعنب ابن أُمّ صاحب الغطفاني.

والرواية في البيت «وما سمعوا».

والشاهد فيه مجيء الشرط مضارعاً «إن يسمعوا»، وجوابه ماضياً وهو «طاروا»...

ومثله: وما يَسْمَعُوا دَفَنُوا.

ومعنى طاروا بها فرحاً: كَثّروها في الناس وأذاعوها.

قال ابن مالك: «وقائل البيت الثالث متمكن من أن يقول بَدَل: إن يسمعوا: إنْ سَمِعُوا، وبَدَل: وما يَسْمَعُوا: وما سمعوا، فإذ لم يقولوا ذلك مع إمكانه عُلِم أنهم غير مضطرين، وقد صرّح بجواز ذلك في الاختيار الفرّاء رحمه الله».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠١، وشرح السيوطي/ ٩٦٥، ومعاني الفراء ٢/ ٢٧٦، والمحتسب ١/ ٢٠٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٦، وشرح الكافية الشافية/ ١٥٨٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩١، والحماسة بشرح المرزوقي/ ١٤٥٠.

(٦) في م/ ٥ «مني» وفي م/ ٢ «وما سمعوا».

(١) في م/٥ «أي لا تُضاف»، وفي م/٣ «لا يُضاف». وقوله: إذ لا تضاف تعليل لقوله من قبل: ولا يجوز «كُلّ سخلتها».

(٢) في م/٣ «إلى مفرد معرفة».

(٣) أي: لا يجوز إضافة ٱسم التفضيل إلى معرفة مفردة فلا يقال: زيدٌ أَفْضَلُ عمرٍو.

(٤) يشير بهذا إلى المثال المتقدِّم: «رُبَّ رجلٍ وأخيه»، وأنه لا يجوز: ورُبَّ أخيه، وذلك بدخول «رُبّ» على معرفة.

وانظر «رُبّ» عند المصنّف في ٢/٣٢٧ «ووجوب تنكير مجرورها».

(٥) وتقدَّم أنه أجازه الفرّاء، وتبعه ٱبن مالك.

(٦) قائله الأعشى. وفي الديوان: **قالوا الركوبُ فقلنا: تلك عادتنا**.

وفي الخزانة رواية: **قالوا الطّراد...**

ومذهب الخليل وسيبويه في «أو تنزلون» أنّه مرفوع على معنى: «إن تركبوا؛ لأن معنّاه: ومعنى «أتركبون» متقارب، وكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا، أو تنزلون في معظم الحرب، فنحن معروفون بذلك.

وَحَمَلَهُ يونُس على القطع، والتقدير عنده: أو أنتم تنزلون، وهذا أسهل في اللفظ، وذكروا أنّ التقدير الأَوَّلَ أَصَحّ في المعنى والنظم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٣، وشرح السّيوطي/٦٥٩، والخزانة ٣/ ٦١٢، والهمع ٤/ ٣٢٧، وأمالي الشجري ٢/ ٣٠، والمحتسب ١/ ١٩٥، والكتاب ١/ ٤٢٩، وديوان الأعشى/ ١٤٩.

(٧) في م/ ٤ وقع هذا البيت قبل الفقرة السابقة التي تبدأ بالقول: «إذ لا تُضاف كُلّ...».

(١) وذلك على تقديره: أو أنتم تنزلون، وجملة الشَّرط تكون فعليّة، فٱغتُفِر في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٤٢٩.

(٣) وذلك على تَوهُّم أنّ الٱستفهام في «أتركبون...» حَلّ مَحَلّ الشَّرْط.

(٤) وهو معطوف على «قائم».

(٥) وهو «قاعد» في «أبواه».

(٦) وهو قائمين.

(٧) قال الدسوقي: «وقوله بالمعنى أي: بالضمير المُغْتَفَر في الثواني» ٢/ ٣١٣.

(١) فُصِل بقوله: «في الهيجاء» بين فعل التعجب ومفعوله وهو «لقاءَ»، ومثله في الثاني فقد فَصَل الظرف «عند الحرب» بين الفعل ومعموله وهو «زيداً».

(٢) قائله غير معروف.

لا تلحني: لا تلُمْني في حُبِّ هذه المرأة، فقد أُصِيبَ قلبي بها، الجَمُّ: الكثير، البلابل: الأحزان وشُغْلُ البال.

والشّاهد فيه الفَصْلُ بين «إنّ» ومعمولها وهو «أخاك» بمعمول الخبر وهو «بحُبِّها»، كأنه قال: إنّ أخاك مصابُ القلبِ بِحُبِّها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٥، وشرح السُّيوطي/ ٩٦٩، والخزانة ٣/ ٥٧٢، والهمع ٢/ ١٦١، والمقرّب ١/ ١٠٨، والعيني ٢/ ٣٠٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٣١، والكتاب ١/ ٢٨٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٤٩.

(٣) قائله غير معروف، وتمامه ما وضعتُه بين معقوفين.

وقد فصل بين الهمزة «وتقول» بالظرف «بَعْدَ بُعْدِ»، وكان: **أتقول الدارَ جامعةً بَعْدَ بُعْدِ**.

وتقول: هنا: بمعنى تظنُّ.

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٧، وشرح السُّيوطي/ ٩٦٩، والهمع ٢/ ٢٤٧، والعيني ٢/ ٤٣٨، وشرح الشُّذُور ٣٨٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٩٢.

(١) فصل بين المضافين بالقسم، «والله»، وهما حرف جَرّ، ولفظ الجلالة مجرور به.

(٢) أصله: اشتريته بدرهم، ففصل بين حرف الجرّ والمجرور، بالجارّ والمجرور.

(٣) يُعْزَى لحَسّان رضي الله عنه. وذكر البغدادي أنه لم يقف على تتمته ولا على قائله. وقد فصل بين «إذن» و«نرميَهم» المنصوب به بالجارّ والمجرور «والله».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٨، وشرح السّيوطي/ ٩٧٠، والهمع ٤/ ١٠٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٧، وشذور الذهب/ ٢٩١، والعيني ٤/ ٤٠٦، أوضح المسالك ٣/ ١٧١.

(٤) قائله غير معروف، وتقدَّم في «لَمّا» انظر ٣/ ٤٩٩، وتكرر في الباب الخامس، الجهة الأولى.

والشّاهد فيه الفصل بين «لن» والمنصوب به وهو «أَدَع»، والتقدير: لن أَدَعَ القتال مُدّة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً، وعلى هذا تكون «ما» مصدريّة ظرفيّة، وقد فَصَلَ بالظرف بين المتلازمين.

(٥) أي: الظَّرف والجارّ والمجرور.

(٦) **هذا لم يقل به أحد غير ابن السَّرّاج، وذهب العلماء كافة إلى أن الجارّ والمجرور والظَّرف لا يكونان خبراً، ثم أجمعوا على أنَّ خبر «إنَّ» لا يتقدّم على أسمها. وانظر الأرتشاف/ ١٢٤٤، قال: «ويقدّر العامل فيها [أي في الظرف] بعد الأسم». وانظر الهمع ٢/ ١٦٠.**

(١) الآية: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٣، وتكررت هذه في النور ٢٤/ ٤٤، والنازعات ٧٩/ ٢٦، **والحقّ أنّ المتقدّم في الآية هو معمول للخبر المقدّر بعد الأسم، والتقدير: إنّ عبرةً لكائنةٌ في ذلك.**

(٢) أي: قدّموا الظرف والجارّ والمجرور في حال كونهما معمولَيْن للخبر، ففي المثال الذي ذكره جاء «في الدار» معمولاً للخبر «جالساً»، والتقدير: ما زيدٌ جالساً في الدار، ولو كان المعمول غيرهما وتقدَّم عل الأسم بطل عمل «ما» كما سيأتي.

(٣) قائله غير معروف.

الأُهْبَة: التهيُّؤ، والحَزْمُ: اليقظة، ولُذْ: اِعْتَصِمْ.

وتؤاتي: . . . كذا جاء عند المصنّف، وذكر البغدادي الرواية: مَن تُوالي مُواليا، والموالاة: مخالَصَة الوُدّ.

وكذا باللام جاءت الرواية عند العيني.

وذكر الشمني الرواية: تؤاتي مؤاتياً، ثم ذكر فيه الرواية الثانية.

ومعنى: من: تؤاتي أي من توافق، أو توادّ.

والشاهد فيه أنّ «ما» عملت، فجاء أسمُها «مَن» في مَحَلّ رفع، وصلته توالي أو تؤاتي، ومؤاتياً أو موالياً خبر منصوب.

وتقدّم معمول الخبر وهو الظرف «كُلّ حين» على أسم «ما».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٨، والعيني ٢/ ١٠١ - ١٠٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، وشرح التسهيل لأبن مالك ١/ ٣٧٠.

(١) أي: معمول الخبر غير الجارّ والمجرور والظرف.

(٢) أي: عمل «ما».

(٣) البيت لمزاحم بن الحارث العُقَيلي. وهو شاعر إسلامي معاصر لجرير والفرزدق، ذكر ٱبن خلف أنه يُرْوَى بنصب «كُلّ» ورفعه، فمن نَصَب «كُلّ» جعل «ما» تميمية»، وأبطل عملها، وجعل نَصْبَه بـ «عارف»، ومن رَفَعَهُ جعله ٱسماً لـ «ما» على لغة الحجاز، و«أنا عارف» في موضع الخبر.

وٱستشهد المصنّف بالبيت على رواية الرفع على إبطال عمل «ما»، وجعل «كُلّ» منصوباً بالخبر «عارف» وأنا: مبتدأ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٩، والكتاب ١/ ٣٦، ٧٣، والعيني ٢/ ٩٨، وشذور الذهب/ ١٩٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، وشرح التسهيل لٱبن مالك ١/ ٣٧٠.

(٤) أي: ويكون الظَّرف والجارّ والمجرور مَعْمُولَيْن...

(٥) سورة يوسف ١٢/ ٢٠، وتقدَّمت في النوع السادس من الجهة الثانية. في الباب الخامس.

قال المصنّف: «وقول آخر إنّ «في» متعلِّقةٌ بزاهدين المذكور، وهذا ممتنع إذا قدّرت «أل» موصولة وهو الظّاهر؛ لأن معمول الصِّلة لا يتقدَّم على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلُّقها بـ «أعنى» محذوفة، أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تعلَّق به من الزّاهدين، وأمّا إنْ قَدّرت «أل» للتعريف فواضح» **وما ذكره المصنِّف هنا تبع فيه شيخه أبا حَيّان، انظر البحر ٥/ ٢٩١**، وٱنظر التبيان للعكبري/ ١١٧.

(٦) أي: ويتقدَّم الجار والمجرور والظَّرف على الفعل المنفيّ بـ «ما».

(٧) هذا رجز لعبدالله بن رواحة، وتقدّم في مواضع، أولها «إذا»، انظر ما سبق ٢/ ٩٨، و«لو» ٣/ ٤٢٥.

(١) أي: قيل يتقدَّم الجارّ والمجرور والظَّرف على «إنَّ» معمولَيْن لخبرها.

(٢) أمّا: حرف شرط وتفصيل، وبَعْدُ: ظرف مقطوع عن الإضافة، وهو معمول لخبر «إنّ»، متعلق بـ «أَفْعَلُ». فقدَّم معمول الخبر على «إنّ».

(٣) قائله العَبّاس بن مرداس، وتقدَّم في مواضع، أَوّلها «أَنْ» انظر ما سبق ١/ ٢٢٠.
والأصل في البيت: لِأَنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ...، والجارّ والمجرور من: لِأَن... متعلقان بقوله: لم تأكله الضبع، وهذه الجملة خبر «إنّ»، فقدَّم الجار والمجرور على «إنّ» مع أنه معمول للخبر.

(٤) أي: ويقدّم الظَّرف والجار والمجرور على العامل المعنوي.

(٥) قوله: لك ثوب، جملة اَسميّة، وتعلّق لك بالخبر المحذوف. والظرف: «كُلّ يوم» متعلق بـ «لك» الجارّ والمجرور، وهو عامل معنويّ، أو هو متعلّق بما تعلق به «لك» وهو الخبر المقدّر.

(٦) «في الدار أو عندك» في المثال يجوز تعلُّقه بخبر المبتدأ، وهو «جالس»، ويحتملُ تعلُّقه بـ «أمّا».

(٧) جاز تعلُّقه بـ «أمّا» لنيابتها عن فعل الشرط؛ إذ الأصل: مهما يَكُنْ من شيء فإني أفعل كذا، فحذفت أداة الشرط، والفعل «يكن» وهو فعل الشرط، ونابت «أمّا» عنهما.

(٨) أي في: زيداً، أو اليومَ.

(١) أي: عمل «أَمّا» في الظّرف، في «أمّا اليومَ فإني ضاربٌ».

(٢) أي: ولا يَصِحُّ «أمّا زيداً فإني ضارب»؛ لأنّ «أمّا» حرفٌ لا ينصب المفعول به.

(٣) الوجه الأول أنّ الظرف «اليومَ» معمول لـ «أمّا».

والوجه الثاني أنه معمول لما بعد الفاء، وهو خبر «إنّ» أي: «ضارب».

(٤) أي: ويجوز النَّصْبُ في «أمّا زيداً فإني ضارب» على جعل «زيداً» مفعولاً لما بعد الفاء وهو: ضارب.

(٥) أي: المبرِّد.

(٦) أي: تعلّق «لِأَنْ كنتَ ذا نَفَرٍ» على تقدير: لكونك ذا نَفَرٍ.

(٧) على تقدير: «ألهذا» متعلقاً بـ «فخرت» المقدَّر.

(٨) وهي «أَكُلّ يوم لك ثوب»، وهي تقدُّم الظرف على عامله المعنويّ.

(٩) أي تقدُّم الحال «جالساً» على عاملها المعنويّ وهو «في الدار».

(١٠) أي: أجاز ذلك في الحال كما أجازه في الظرف أيضاً.

قال الدسوقي: «والمعتمد عدم الجواز فيكون تقدّم المعمول على العامل المعنوي خاصاً بالظرف» ٢/ ٣١٥.

(١١) في م/ ٢ و٣ و٥ «لم يكن ذلك عنده مختصاً».

(١) القلب: هو جَعْلُ أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه.
وانظر تفصيل هذا في حاشية الشُّمنيّ ٢/ ٢٨٣.

(٢) تقدَّم البيت في الباب الرابع ٥/ ٣٧١ «ما يُعْرَف به الاَسمُ من الخبر». وانظر تفصيل القول فيه. فإن الإخبار بالمعرفة عن النكرة أجازه اَبنُ مالك والرضي في بابَيْ «إنَّ» و«كان» على الاَختيار.
انظر بيان هذا في شرح التَسْهيل لاَبن مالك ١/ ٣٥٦، والاَرتشاف/ ١١٧٨، وانظر فيه قلب التَّشبيه في/ ٢٣٧٣.

(٣) وعلى تأويل الفارسي هذا لا يكون قَلْبٌ في البيت: عَسَلٌ: هو الاَسم، ومزاجَها: منصوب على الظرفية، متعلّق بخبر مقدَّم محذوف. انظر الخزانة ٤/ ٦٤.

(٤) أي: يكون مزاجُها عسلًا وماءُ.

(٥) أي برفع: مزاجها، وعسل، وماء.

(٦) انظر الخزانة ٤/ ٤٠، وشرح الشواهد للبغدادي ٦/ ٣٥٠.

(١) في الخزانة ٤/ ٤٠ النص منقول عن المصنِّف: «وأما قول ٱبن السِّيْد. . . » كذا! وٱبن أسد: هو الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي، كان نحوياً إماماً لغوياً، شاعراً مليح النظم مقدَّماً في أيام نظام الملك. وقد قُبض عليه، وصُلِب سنة ٤٨٧هـ، وله تصانيف، منها: شرح اللمع، والإِفْصَاح في شرح أبيات مشكلة. انظر بغية الوعاة ١/ ٥٠٠.

(٢) وممن ذهب إلى هذا أبو البقاء وٱبن الناظم، قال البغدادي: «وٱرتضاه المصنّف في شرح أبياته، وأنكر زيادتها بلفظ المضارع هنا فحكم بضمير الشأن في تكون».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/ ٣٥٠، والخزانة ٤/ ٤١.

(٣) في م/ ٣ و٤ و٥ «لدعوى ذلك».

(٤) المَهْمَهُ: المفازَة والقَفْرُ، الأَرجاء: جمع: رجا، الطَّرَفُ والنّاحيةُ، ورواية في الديوان:

وبلدٍ عامِيَةٍ أعماؤه

قال ٱبنُ الشجري:
«هذا من المقلوب، ومنه حَذْفُ مضاف، أراد: كأنّ لون سمائه لَوْنُ أرضه؛ وذلك لأنّ القتام لأجل الجَدْب ٱرتفع حتى غَطّى السّماء، فَصَار لونُها كلون الأرض، وقد ٱتَّسعَ القلبُ في كلامهم حتى ٱستعملوه في غير الشعر، فقالوا: أَدْخَلْتُ القلنسوةَ في رأسي، والخاتمَ في أُصبعي».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١١١، وشرح السّيوطي/ ١٩٧١، والعيني ٤/ ٥٥٧، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٦، وشرح الشذور/ ٣٢٠، والديوان/ ٣.

(٥) وهو «لون» على تقدير: لون سمائه.

(١) «آخر» غير مثبت في م/ ٤ و٥.

(٢) قائله النمر بن تولب.

والرواية عند البغدادي: وإنْ أَنْتَ.

والرواية عند ابن عصفور:

فـإن أنــت حــاولــت أسـبـابـهــا فلا تتهيَّبْكَ ... ...

والشاهد فيه أنّ فيه قَلْباً، والأصل: فلا تتهيَّبها...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١١٣، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٧، وكتاب الشعر/ ١٠٧، وضرائر الشعر/ ٢٦٩.

(٣) كذا في م/ ٢٣ و٣، وفي بقية المخطوطات: «أي: تتهيبها».

(٤) تَهيّبني: أصله: تتهيّبُني، بتاءين فَحُذِفت إحداهما على الخلاف في المحذوف.
الأصداء: جمع الصّدَى، وهو ذَكَرُ البُوم، والصَّدى: معروف، فهو الصوت الذي يُجيبك إذا صِحْتَ قُرْبَ جَبَل، والمَوْمَاة: المفازَة.
يقول: أسافر في المفازة وحدي، وأَرْكَبُ الطريق منفرِداً، ولا أهابُها خشية عدوٍ أو سبع، ولا سيما بالليل وقت الأسحار، وعند تجاوب الأصداء؛ فإن المسافر إذا كان وحده يهاب الطريق.
والشاهد في البيت هو القلب؛ فإن الظاهر أنّ المفازة لا تخاف، مع أنّ الأصل لا أتهيّبُ الموماة، فالخوف أو عدمه له، وليس للمفازة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١١٥، وشرح السّيوطي/ ٩٧١، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٧، وكتاب الشعر/ ١٠٧، والديوان/ ٧٣.

(١) هو كعب بن زهير. وصدره غير مثبت في م/١ و٢ و٥.
الأَوْبُ: الرَّجْع، عَرِقَتْ: كناية عن وقت الهاجرة، وشِدّة الحَرّ.

وبعده:

شَدَّ النهارِ ذراعاً عَيطَلٍ نصَفٍ قامت فجاوَبَها نُكْدٌ مَثاكِيلُ

والمعنى: كأن ذراعَيْ هذه الناقة في سرعتها في السَّيْر ذراعا هذه المرأة في اللَّطْم لما فقد ولدها، وجاوبها نِسَاء فَقَدْن أولادَهُنّ؛ لأنّ النّسَاء المثاكيل إذا جاوبنها كان ذلك أقوى لِحُزْنها.

والشّاهد في البيت القلب والأصل: وقد تلفَّع القورُ بالعساقيل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١١٩، وشرح السيوطي/ ٩٧١، أمالي الشجري ١/ ٣٦٧، والديوان/ ١٦، واللسان/ أوب، قور، لفع، عسقل.

(٢) لا آلوك: لا أَمْنَعُك، الأَلْوُ: المَنْعُ، والآجتهاد، والآستطاعة، والعطيّةُ.
وتقدير القلب في البيت: فَدَيْتُ نَفْسَه بنفسي، وقال السّيوطيّ: «يقول: أفديك بنفسي ومالي، وما أَمْنَعُك إلّا ما أطيقُ مُنْعَه، يعني: لا أقدر أن أمنعك فدا نفسي ومالي، لأني مجبول عليه».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٠، شرح السيوطي/ ٩٧٢، انظر زيادات الديوان/ ١٢٧، الأشباه والنظائر ١/ ٥٦٨.

(١) مَدَح القُطاميّ بالقصيدة التي منها هذا البيت زُفَرَ بن الحارث.

ويَصِف في هذا البيت ناقته، فشبه جريان السِّمَن في أعضائها وأَخْذ كُلّ عُضْوٍ منه بنصيبه بتطيين الفَدَن بالسّياع، وجعل السِّياع للقَصْر كالبطانة للثوب، وفيه تشبيه الناقة بالقَصْر في العُلُوّ والارْتفاع. كذا عند السيوطي وجواب «لما» في بيت بعده:

أَمَرْتُ بها الرجال ليأخذوها ... ...

وتقدير القلب: كتطيين السِّياع بالفَدَن؛ لأنّ القَصْر هو الذي يُطَيّن.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢١، وشرح السيوطي/ ٩٧٢، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ١٦٢٧، والضرائر الشعرية/ ٢٦٨، أمالي القالي ٢/ ٢١٥، وشرح القصائد السبع الطوال/ ١٦٥، واللسان/ سبع، والأساس/ فدن.

(٢) ذكر من قبل أن أكثر ما يقع القلبُ في الشعر.

(٣) والأصل: أدخلت رأسي في القلنسوة، لأنّ: «في» تدخل على الظرف.

(٤) والأصل: عَرَضْتُ الحوض والماء على الناقة.
انظر هذا عن الأخفش في أمالي الشجري ١/ ٣٦٧، وكتاب الشعر للفارسي ١/ ١٠٥.

(٥) أي: الزمخشري.

(٦) أي: من القلب. وفي م/ ٣ و٥ «من ذلك».

(٧) سورة الأحقاف ٤٦/ ٢٠، وتقدّمت، انظر: «الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر» ٥/ ٦٨٣، وانظر الآية/ ٣٤.
قال الزمخشري في الآية الأولى: «ويجوز أن يُراد عَرْض النارِ عليهم، من قولهم: عرضتُ الناقة على الحوض، يريدون: عَرَضَ الحوض عليها، فقلبوا...».
= انظر الكشاف ٣/ ١٢٢.

وتعقّبه أبو حَيّان فقال: «ولا ينبغي حَمْلُ القرآن على القَلْب؛ إذ الصحيحُ في القلب أنه مما يُضطرُّ إليه في الشعر، وإذا كان المعنى صحيحاً واضحاً مع عدم القلب فأيُّ ضرورة تدعو إليه، وليس في قولهم: عرضت الناقة على الحوض... ما يَدُلُّ على القلب؛ لأنّ عَرْضَ الناقة على الحوض وَعَرْضَ الحوضِ على النّاقة كُلّ منهما صحيح؛ إذ العَرْضُ أمر نِسْبيٌّ يصحُّ إسنادُه لكل واحد من الناقة والحوض». انظر البحر ٨/ ٦٣.

(١) هو كتاب «التوسعة في كلام العرب» وانظر ترجمة يعقوب في بغية الوعاة/ ٣٤٩. وانظر مقدّمه الإبدال.

(٢) هذا البيت من قصيدة له قالها في صباه يَمْدَحُ محمد بن أَوْس بن مَعْن الأزديّ.

قال الواحدي: «يذهب قوم في هذا البيت إلى أنه من المقلوب على تقدير: كيف لا يموت من يَعْشق، يعني أنّ العشق يوجب الموت لشدّته، وإنما يتعجب ممن يعشق ثم لا يموت، وإنما يُحْمَل على القلب ما لا يظهر المعنى دونه، وهذا ظاهر المعنى من غير قَلْب، وهو أنه يعظّم أمر العشق، ويجعله غاية في الشّدة، يقول: كيف يكون مَوْتٌ من غير عشق، أي: من لم يعشق يجب أن لا يموت؛ لأنه لم يُقاسِ ما يُوْجِبُ الموتَ، وإنما يوجبه العشقُ...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٣، وشرح الديوان للواحدي/ ٣٨.

(١) ذكر هذا أبو زيد في النوادر/ ٤٠٩، وذكره الشجري في أماليه ١/ ٣٦٧، وذكره الفارسي في كتاب الشعر/ ١٠٥، الجوزاء: نَجْمٌ يعترض في جَوْز السماء، أي: وسطها، والحِرْباء دُوَيْبَةٌ تُعانِق عوداً، وتدورُ مع عين الشمس حيث دارت إلى أن تغيب.

قال أبو زيد: «يريدون: أنتصبَ الحِرْباءُ في العُود من شِدَّة الحَرّ».

(٢) سورة الحاقة ٦٩/ ٣٢.

قال أبو حيان: «وقيل: في الكلام قَلْب، والسُلسلة تدخل في فمه، وتخرج من دُبُره، فهي في الحقيقة التي تُسْلَك فيه. ولا ضرورة تدعو إلى إخراج الكلام عن ظاهره إلّا إنْ دَلّ الدليلُ الصحيح على خلافه»، البحر ٨/ ٣٢٦.

(٣) أي: من القلب.

(٤) سورة الأعراف ٧/ ٤، وتقدَّمت في القاعدة الخامسة من هذا الباب على تقدير: أَرَدْنا إهلاكها.

(٥) سورة النجم ٥٣/ ٨، وتقدّمت في القاعدة الخامسة من هذا الباب.
وكان التقدير: أراد الدُّنُوَّ فتدلَّى، فتعلَّق في الهواء، وهذا أَوْلَى من قول من أدّعى القلب في هاتين الآيتين، كذا عند المصنّف.

(٦) سورة النجم ٥٣/ ٩ وتتمتها «أو أدنى».

(٧) قال الجوهري: «وتقول بينهما قابُ قوس... والقابُ ما بين المقبض والسِّيَة، ولكل قوس قابان، وقال بعضهم في ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ أراد قابا قوس فقلبه»، انظر الصحاح/ قوب.

(١) في المخطوطات «فقلب التثنية والإفراد» وفي المطبوع «بالإفراد».

(٢) كذا في م/ ١ و٥ وفي بقية المخطوطات «وسيتها» وكذا في المطبوع.

(٣) كذا في المخطوطات ما عدا الأولى ففيها «طرفها»، ومثله في المطبوع.

(٤) في المخطوطات «وله طرفان» وفي المطبوع «ولها طرفان».

(٥) في م/ ١ «فإنه».

(٦) أي: نظير ما تقدَّم من القَلْب، وما في «قابي قوس»...

(٧) هو أبو عبدالله محمد بن زياد الأعرابي من موالي بني هاشم، كان نحوياً عالماً باللغة والشعر، ناسباً، كثير السّماع من المفضل بن محمد الضبّي، ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه رواية برواية البصريين منه.
مات بسُرّ من رأى سنة ٢٣١هـ، وولادته سنة ١٥٠هـ، وله مؤلفات منها النوادر...، والأنواء، وغيرهما، انظر بغية الوعاة ١/ ١٠٥.

(٨) جاء هذا البيت في نوادر آبن الأعرابي مفرداً، وقد رواه عن أبي زياد الكلابي صاحب النّوادر. كذا عند البغداديّ.
وعند مُحَقِّقَيْ المغني ترجيح أنه لكعب بن سعد الغنوي من الأصمعية التاسعة عشرة. ولم أجد في هذه الأصمعية ما يثبت هذا غير اتفاق القافية، والسيّاق العامٌّ فيه قُرْبٌ من حيث المعنى، فهذا الترجيح قائم على الظَّنِّ الذي لا يغني عن الحق.
والقلب فيه كما ذكره المصنِّف في: لِشَرَّيْ فِعْلِهِ، والتقدير: لِشَرّ فعليه، وهما الإحسان والإساءة، وهو لا يتحمل أحدهما، وهو الإساءة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٣، وشرح السّيوطي/ ٩٧٢، والأشباه والنظائر ٥/ ٥٧٠.

(١) تتمة الآية: ﴿... فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٢٨.

(٢) ذهب أبو علي وغيره إلى أنّ في الكلام تقديماً، وأنّ الأصل: فانظر ماذا يرجعون، ثم تولَّ عنهم. قال السمين: «ولا حاجة إلى هذا؛ لأنّ المعنى بدونه صحيح، أي: قِفْ قريباً منهم لتنظر ما يكون»، وهو في هذا تابع لشيخه أبي حيان، انظر الدر ٥/ ٣١١، والبحر ٧/ ٧٠.

(٣) الآية: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ سورة هود ١١/ ٢٨.

(٤) قال أبو حيان: «... وقيل هذا من المقلوب: فعُمِّيتم أنتم عنها، كما تقول العرب: «أدخلت القلنسوة في رأسي»... قال أبو علي: وهذا مما يقلب إذ ليس فيه إشكال... انتهى. [قال أبو حيان]: والقلب عند أصحابنا لا يجوز إلا في الضرورة...». البحر ٥/ ٢١٦، وانظر نصّ أبي عليّ في الحُجّة ٤/ ٣٢٢.

(٥) سورة الأعراف ٧/ ١٠٥، وتقدَّمت في «على»، انظر ما سبق ٢/ ٣٧٨.

وقوله تعالى: «على الله» مثبت في م/ ١ و٢ وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٦) قرأ أبو عمرو وابن عامر وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب «حقيق على أنْ لا أقول» أي: حقيق على قَوْلِ الحق.

وقرأ نافع والحسن وشيبة وأبان عن عاصم «حقيقٌ عليَّ أن لا أقول».

وانظر هاتين القراءتين ومراجعهما في كتابي معجم القراءات ٣/ ١١٣ - ١١٤.

وقالوا في قراءة العامة إنه من القلب، إذ تصير قراءة العامة كقراءة نافع في المعنى: إذ الأصل قولُ الحق حقيقٌ عليّ، فقلب اللفظ، فصار أنا حقيق على قول الحق. انظر الدر المصون ٣/ ٣١٤.

= وذهب أبو حيان إلى أنّ أصحابه يَخُصُّون القلب بالضرورة، فينبغي أن يُنَزّه القرآن عنه. انظر البحر ٤/ ٣٥٥، والكشاف ١/ ٥٦٤.

وذكر السمين فيه ثلاثة آراء: الجواز مطلقاً، والمنع مطلقاً، والتفصيل بين أن يفيد معنى بديعاً فيجوز، أَوْ لا فيمتنع.

(١) أي بناءً على القلب، فقراءة الجماعة بالتخفيف هي على معنى قراءة نافع ومن معه بالتشديد، ولا تضمين.

(٢) أي: حقيق ضُمِّن معنى «حريص»، وحريص: يتعدَّى بعلى، وهذا للزمخشري. انظر الكشاف ١/ ٥٦٤، وانظر الدر المصون ٣/ ٣١٤.

(٣) الآيــة: ﴿إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٧٦.

(٤) هذا على القلب، أي لتنوء العُصْبَةُ بالمفاتح، أي: لتنهض بها. قال أبو عبيد: كقولهم: عَرَضْتُ الناقة على الحَوْض.

(٥) هذا هو الوجه الثاني في التخريج على غير القلب، فالباء للتعدية، ولا قلب في الكلام أي: لَتُنيءُ المفاتِحُ العُصْبَةَ الأقوياء، كما تقول: أذهبتُه، وذهبتُ به.

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٦، والخزانة ٣/ ٥٦١ - ٥٦٢، وشواهد التوضيح والتصحيح/ ١٩.

(٢) قال الشمني: «مُلَحُ الكلام: الأحاديث التي تُسْتَمْلَحُ منه، أي: تُعَدُّ مليحةً، واحدتها مُلْحَة، كَغُرْفة، وغُرَف.». الحاشية ٢/ ٢٨٤.

(٣) أي: استُعير القَرْضُ هنا لِيُلْبَسَ كُلٌّ واحد من اللفظين بحكم الآخر. كذا عند الشمني.

(٤) انظر «غير» فيما تقدَّم ٢/ ٤٥٨ وما بعدها.

(٥) سورة النساء ٤/ ٩٥، وتقدَّمت، انظر ما سبق ٢/ ٤٥٩.

(٦) تقدّمت هذه القراءة وقراؤها ومراجعها. . انظر ما سبق ٢/ ٤٥٩.
وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٧) في م/ ٢ و٣ «غيراً».

(٨) انظر «إلّا» ووقوعها صفة بمنزلة «غير» فيما سبق ١/ ٤٥٨ وما بعدها.

(٩) سورة الأنبياء ٢١/ ٢٢.

وذكرت الوصف عند الجماعة على تقدير «إلا الله» صفة لآلهة، أي: آلهة غير الله. انظر ١/ ٤٥٩، الحاشية/ ١، وذكر المصنف في ص/ ٤٦١، رأي المبرّد في جعل «إلّا» استثناءً، وما بعدها بَدَلاً، ورَدَّه في ص/ ٤٦٢.

ففيما سبق تفصيل هذا، فأرجع إليه، ورَدّد بَصَرك بين المتن والحواشي.

(١) أي: من الأمثلة التي وقع فيها التقارُض.

(٢) قائله غير معروف، وتقدَّم في «أَنْ»، انظر ما سبق ١/ ١٨٣، وما بعدها.

(٣) أي: أَنْ تقرآان، فإنّ الفعل جاء مرفوعاً، وأَنْ: مهملةٌ، لا عمل لها.

(٤) هذا مذهب الكوفيين، ذكره المصنِّف من قبل، فقد زعموا أنّ «أَنْ» هي المُخَفَّفة من الثقيلة، شَذَّ اتّصالها بالفعل، وردّ المصنف هذا، وذهب إلى أنّ الصّواب هو قول البصريين في أنها «أَنْ» الناصبة أُهمِلت حَمْلاً على أختها «ما» المصدريّة. انظر ما سبق ١/ ١٨٣ - ١٨٤.

وقد صححتُ من قبل ما ذهب إليه المصنف، وذكرت أنّ القول بالتخفيف هو قول البصريين، وأنّ القول بأنها خفيفة مهملة حملاً على «ما» هو رأي الكوفيين، وأنّ البغدادي تعقّب ابن هشام أيضاً. انظر ما سبق ١/ ١٨٧، الحاشية/ ٢.

(٥) أي: في قوله: «وأَلّا تُشْعِرا» فقد جاءت «أَنْ» في الموضع الثاني عاملةً، ناصبةً للفعل. وقال الدماميني: «لا مانع من عَطْف «أَنْ» الناصبة وصلتها على «أَنْ» المُخَفَّفة وصلتها؛ إذ هو عطف مَصْدر على مَصْدر، ولا يمنعه أحد»، انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٨٤، وللشمني تعقيب على ما ذهب إليه الدماميني، فقد ذهب إلى أنّ الظاهر أنَّ الثانية من نوع الأولى، والثانية ليست مخففة؛ فكذا الأولى.

(٦) انظر هذا في شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٣٤٤، كما ذكره في الإيضاح في شرح المفصّل ٢/ ٢٣٣ - ٢٣٤، وذكر البغدادي أن رواية السيوطي في الجامع الكبير جاءت

= كذلك، وأورده السخاوي في المقاصد الحسنة «كما تكونون»، وكذا التبريزي في مشكاة المصابيح برواية: «كما تكونون يؤمر عليكم».

وتعقب الدماميني المصنف وقال: لا حاجة أن تجعل «ما» ناصبة هنا، فإنّ في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل، بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة، وقد سمع ذلك نظماً ونثراً.

انظر تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية للبغدادي/ ٢٤٩ - ٢٥٠. والحواشي التي أثبتها المحقق على تخريج هذا الحديث، وانظر الخزانة ٣/ ٥٦١، والأشباه والنظائر ١/ ٢٩٧.

(١) أي: من أمثلة التقارض. وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ص/١٩.

(٢) **قلت: نَصُّ الحديث في صحيح مسلم، والبخاري: «.... قال [أي: جبريل]: فَأَخبرني عن الإحسان، قال: أَنْ تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنّه يراك».**

انظر صحيح مسلم ١/ ١٥٧ «باب الإيمان»، وصحيح البخاري ١/ ٢٧ «باب الإيمان» وليست الرواية التي ذكرها المصنف مثبتة فيهما.

وفي شرح التَّسْهيل لاَبن مالك ٤/ ٨٢ - ٨٣ «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه فإنه يراك» قال: «وقد تُهمَل «إنْ» حملاً على «لو»، وذكر الحديث. وانظر إعراب الحديث للعكبري/ ١٣٤.

(٣) تقدَّم البيت في «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٤٣٣، وجاء هنا تاماً في م/ ٣ و٤.

(٤) أي الشاهد الثاني وهو البيت.

(٥) وجدت هذا عند اَبن مالك في شرح التَّسْهيل ٤/ ٨٣، وانظر شرح الكافية الشّافية/ ١٦٣٢ - ١٦٣٣، **ولم أجد مثله عند اَبن الشجري**. انظر الأمالي ١/ ٣٣٣، وانظر ١/ ١٨٧ وما بعدها، ويبدو أن الأمر اَختلط عند المصنف.

وعلى ذلك فالنص لاَبن مالك. قال: [(قال الشيخ رحمه الله: وهذا لا حُجّة فيه لأن من العرب من يقول: جا يجي، وشا يشا، بترك الهمزة، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة «يشاء»، فقال: «يشا» ثم أبدل الألف همزة، كما قيل في عالم وخاتم: عَأْلَم وخَأْتم...» عن شرح التسهيل. =

(١) في م/ ١ و٣ و٤ «شاء يشاء».

(٢) أي: يؤيّد ما ذهب إليه الشجري. هذا ما أراده المصنّف، والصَّواب أن يكون: ويؤيّد ما ذهب إليه ٱبن مالك.

(٣) انظر شرح التسهيل ٤/ ٨٢ - ٨٣، وانظر إعراب الحديث على هذه الرواية عند أبي البقاء/ ١٣٤.

(٤) هذا الظاهر عند المصنف هو حديثُ أبي البقاء في المسألة، قال في الحديث: «كذا وقع في هذه الرواية: تراه، بألف، والوجه حذفها؛ لأنّ «إنْ» لا تحتمل هنا من وجوه «إنْ» المكسورة إلّا الشرطية، وهي جازمة، وعلى هذا يمكن تأويل هذه الرواية على أنه أشبع فتح الراء فنشأت الألف، وليست من نفس الكلمة، ويجوز أن يكون جعل الألف في الرفع عليها حركة مقدّرة، فلما دخل الجازم حُذفت تلك الحركة فبقيت الألف ساذجة من الحركة كما يكون الحرف الصحيح ساكناً في الجزم، وعلى هذين الوجهين حُمِل قوله تعالى: «إنه من يتقي ويصبر» بإثبات الياء على قراءة ٱبن كثير...» انظر إعراب الحديث/ ١٣٤.

(٥) سورة يوسف ١٢/ ٩٠، وتقدّمت انظر ما سبق «هل» ٤/ ٣٢٩.

(٦) تقدّمت هذه القراءة في أقسام العطف في الباب الرابع. انظر ما سبق ٥/ ٤٨٤، وهي قراءة ٱبن مجاهد عن قنبل عن ٱبن كثير بإثبات الياء في الحالين.

وانظر كتابي: معجم القراءات ٤/ ٣٣٣ - ٣٣٤ ففيه التفصيل والبيان.

(١) انظر هذه المسألة في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك/ ١٩.

(٢) تقدّم البيت في الثاني من وجهي «إذا» وهو الشرط، انظر ٢/ ٧٥، وهو لعبد قيس بن خفاف.

قال المصنّف: «ولا تعمل إذا الجزم إلا في ضرورة كقوله...».

(٣) كذا في المخطوطات «حملاً على إذا»، وفي م/ ١ «حكماً لها بحكم إذا»، ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك.

(٤) أول الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لما ثَقُل رسول الله ﷺ جاء بلال يؤذنه بالصلاة فقال: مُرُوا أبا بكر أن يصلي بالناس، فقلت: يا رسول الله، إنّ أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يَقُمْ مقامك لا يُسْمِعُ الناسَ، فلو أمرت عمر، فقال: مُرُوا أبا بكر يصلي بالناس، فقلت لحفصة: قولي له: إنّ أبا بكر رجل أسيف، وأنه متى يَقُمْ مقامك لا يُسْمِعُ الناسَ...» صحيح البخاري: كتاب الجماعة والإمامة ١/ ٢٤٤.

وانظر شواهد التوضيح والتصحيح/ ١٩، فالحديث فيه، قال: «وفي تشبيه متى بإذا وإهمالها قولُ عائشة...»، **وأنت ترى أن الحديث في نصّ البخاري على إعمال متى: «متى يَقُمْ» ولم أجد الرواية التي ذكرها المصنف، ولعله نقلها عن ابن مالك.**

(٥) انظر «لم» فيما تقدَّم ٣/٤٦٨، فقد ذهب إلى النصب بـ «لم» اللِّحياني، فذكر هذا عن بعض العرب.

(٦) وهو اللِّحياني.

(٧) سورة الشَّرح ١/٩٤. وتقدَّمت. انظر ما سبق ٣/٤٦٩.

(٨) هي قراءة أبي جعفر المنصور. وذكرتها فيما سبق، انظر ٣/٤٦٩، ففيه التخريج وذكر المراجع، وما كان من الوهم في عَزْوها عند بعض المحققين.

(١) ذكر هذا في المثال الثالث في «لو» و«إنْ».

(٢) ذكر المصنف هذا فيما سبق. انظر ٣/ ٤٧٠.

(٣) ذكر هذين الشذوذين من قبْلُ: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف، ولا ساكنين. انظر ما سبق ٣/ ٤٧٠.

(٤) نون التوكيد الخفيفة.

(٥) ذكر هذا من قبل ٣/ ٥٠٩ في «لن»، وذكرتُ هذا عن اللحياني، فقد ذهب إلى أن الجزم بها لغة.

(٦) تقدّم البيت، انظر ما سبق ٣/ ٥١٠، وفيه تفصيل الحديث في البيت في الحاشية.

(٧) والكَسْر لألْتقاء السّاكنين: سكون الباء بسبب الجزم، وسكون همزة الوصل، ولولا الجزم لما كان هذا.

(٨) انظر ما تقدَّم «ما» ٤/ ٤٢ وما بعدها، وكذا ٣/ ٥٥٨.

(٩) ذكر من قبل أنه أعملها الحجازيون والتهاميّون والنجديّون عمل «ليس» بشروط معروفة.

(١٠) سورة يوسف ١٢/ ٣١ وتقدَّمت. انظر ٤/ ٤٣.

(١١) انظر هذا فيما سبق ٣/ ٥٥٨.

(١) قال فيما تقدّم: «... فإنّ بني تميم يرفعونه [أي: المسك] حملاً لها على «ما» في الإهمال عند أنتقاض النفي، كما حَمَل أَهلُ الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند أستيفاء شروطها...و ٣/ ٥٥٨ - ٥٥٩.

(٢) تقدَّم هذا في ٢/ ٤٢٤ «أُجْرِيَتْ مُجْرَى «لَعَلّ» في نَصْب الأَسم ورفع الخبر، كما أُجْرِيَتْ «لعلّ» مُجْرَاها في اقتران خبرها بـ «أَنْ». قاله سيبويه».

(٣) تقدَّم في «عسى» ٢/ ٤٢٧ وهو لرؤبة، والشّاهد في «عساكا»، وأنظر تعليقي عليه.

(٤) انظر هذا فيما تقدّم ٣/ ٥٢٨ «لعلّ»، قال: «ويقترن خبرها بـ «أَنْ» كثيراً حَمْلاً على «عسى...».

(٥) تقدَّم الحديث في الباب الرّابع «أَقْسَام العطف»، انظر ما سبق ٥/ ٤٩١، وقال قبله: «فإن خبر «لعلّ» يقترن بـ أن كثيراً».

(٦) أي: إِعطاء المفعول إعرابَ الفاعل، فيجيء مرفوعاً، وبابه النَّصْبُ.

(٧) أُمِنَ اللبس في هذه الجملة، فالمسمار هو الذي يخرق الثوب، وهو الفاعل وقد أُعْطِيَ إعرابَ المفعول به وهو النَّصْب، والمفعول به «الثوب» أُعْطِيَ إعراب الفاعل، وانظر الهمع ٣/٨.

(٨) القول فيه كالقول في المثال السّابق.

(١) البيت للأخطل من قصيدة هجا بها جريراً.
وقوله: «مِثْل القنافذ هَدّاجون» غير مثبت في المخطوطات، وجاء مثبتاً في المطبوع.
ورواية الديوان: «على العيارات هَدّاجون».
والأصل فيه رفع السَّوْءات، ونَصْب «هجر» و«نجران»؛ لأن «السَّوْءَات» هي التي تأتي البلاد، وليست البلادُ هي التي نأتيها.
والسَّوْءة: الفعلة القبيحة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٥، وشرح السيوطي/ ٩٧٢، والهمع ٣/ ٨، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٧، معاني القرآن للأخفش/ ١٣٤، والمحتسب ٢/ ١١٨، والكامل/ ٤٧٥، والديوان ١/ ٢٠٨، والنقائض/ ١٦٣.

(٢) أي: نَصْبُ الفاعل والمفعول.

(٣) وبعد هذا الرجز: **الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا**.
وذكره سيبويه لأبي حيان الفقعسي، وذكره ابن السِّيد لمساور العبسي، وذكره اللخمي للعجاج. كذا عند البغدادي.
وذكره سيبويه برفع «الحيات»، ورواه الفراء بنصب «الحيات» على أنها مفعول، والقَدَما على أنه فاعل، وهو مثنى حذفت نونه للإضافة.
هجا رجلاً بغلظ القدمين وصلابتهما لطول الحفاء فسالمت الحيات قدمية فما تُقْدِمُ أن تدخلَ تحتهما.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٦، وشرح السيوطي/ ٩٧٣، والهمع ٣/ ٨، وسيبويه ١/ ١٤٥، والمُقتضب ٣/ ٢٨٣، والخصائص ٢/ ٤٣٠، والعيني ٤/ ٨٠.

(١) تقدّم البيت، وهو من أبيات لتأبّط شرّاً.
انظر ما سبق «حذف نوني التثنية والجمع» في ذكر أماكن من الحذف يتمرّن بها المُعْرِب، في الباب الخامس من هذا الجزء.
وٱستشهد به هنا على حذف النون من المثنّى: هما خُطّتان، ثم حذف النون لغير إضافة.
وٱنظر شرح الشّواهد للبغدادي ٧/ ٣٦٠ - ٣٦١.

(٢) خَصّ الحذف بالرفع في «إسار ومنة»؛ لأنه على رواية الجَرّ فيهما، فإنّ الأمر واضح، وهو حذف النون من «خطتا» للإضافة، ولم يَعْتَدّ «إمّا» فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، تقول: هما غلاما إمّا زيدٍ وإمّا عمرٍو. كذا عند البغدادي، وانظر الخزانة ٣/ ٣٥٦.

(٣) أي: رفع الفاعل والمفعول.

(٤) ذكر البغدادي أنّ قائله غير معروف، وأنه لا يجوز الاَستشهادُ به؛ لاَحتمال أنه من شعر المولّدين.
العُقْعُق: طائر أبلق بسواد وبياض أَذْنَب يُعَقْعِق بصوته، يشبه صوته العين والقاف.
مَشُوم: أصله مَشْؤُوم، فنقلت ضَمّة الهمزة إلى الشّين السّاكنة، ثم حُذِفت الهمزة للسّاكنين.
والشاهد فيه مجيءُ المفعول «عقعقان» مرفوعاً، لوجود ألف التثنية. ويُوْمُ معطوف عليه، وفاعل «صاد» ضمير.
وذهب الدماميني إلى أنه لا دليل على ما ذهب إليه المصنِّف؛ لاَحتمال أن يكون عقعقان = على لغة من يلزم المثنى الألف في الحالات الثلاث، ويكون «بوم» مرفوعاً على أنه مبتدأ حُذِف خبرُه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٨، وشرح السيوطي/ ٢٧٦، والهمع ٣/ ٨.

(١) نَصَب الوجه بالصِّفة المُشَبّهة، ولا يجوز على جعله مفعولاً لها؛ لأنّ الصِّفة المُشَبهة تُشْتَقُّ من فعلٍ لازمٍ، ولكنهم شَبَّهوا هذا المفعول معها بالمفعول المعمول لاَسم الفاعل «الضاربُ الرجلَ».

(٢) قال الشمني: «حَقُّ اَسم الفاعل المُعَرّف باللام أَلّا يُضَاف إلى ما عُرِّف بها؛ لعدم إفادة إضافته التخفيف، وحَقُّ الصِّفة المُشَبّهة المعرفة باللام ألا تنصب المعرفَ بها؛ لأنها لا تكونْ إلّا من فعل لازم، لكنهما لما تشابها من حيث إنّ كليهما صفةٌ مُعَرّفة باللام، مُتّصلة بالمعرف بها حُمِل «الضارب الرجلِ» على «الحسن الوجهِ» في الجَرّ، وحُمِل «الحَسَنُ الوجهَ»، على «الضارب الرجلَ» في النَّصب، والتخفيف في إضافة الصِّفة المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ، واَستتاره في الصفة، وقلب الضمة كسرة؛ إذ أصلُ «الحسن الوجهِ: «الحسن وَجْهُهُ» بالرفع على أنه فاعل الصفة» الحاشية ٢/ ٢٨٥.

(٣) تقدَّم هذا في آخر القاعدة الأولى انظر ص/٦٥٨ ، والأشباه والنظائر ١/ ٤٧٨ .

(٤) انظر هذا وشاهده في الموضع المحال عليه، فإنه عند الجوهري لم يُسْمَع إلّا في «أَخْسَن وأملح»، وقد قاسه النحويون.

(١) ما بين الحاصرتين مثبت في المخطوط م١/٢، وليس في بقية النُّسَخ.
أما المطبوع فقد وجدته في حاشية الدسوقي ص/٣، وليس له ذكر في بقية الطبعات.

(٢) ما أثبته بين الحاصرتين ليس في المخطوطات: ١، ٣، ٤ وهو في م٢، وحاشية الدسوقي والأمير، ولم أجده عند الدماميني، وقد أثبته الدكتور مازن مبارك وزميله، والنص نفسه في طبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٣) ما بين القوسين من المخطوط/٢، والدسوقي ص/٢ وليس في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٤) النص في م٢ وحاشية الدسوقي: «.. عبد الله بن الشيخ جمال الدين يوسف»..

(٥) مابين القوسين زيادة من م٢ ص١، وفي حاشية الدسوقي: «.. بن هشام الأنصاري الشافعي الحنبلي» والمعروف عن ابن هشام أنه تفقّه للشافعي ثم تحنبل. انظر بغية الوعاة: ٦٨/٢.

(٦) نهاية النص في النسخ المطبوعة: «قَدّس الله روحه، ونَوَّر ضريحه»، ولم أجد هذا في المخطوطات التي رجعتُ إليها، ولافي حاشية الدماميني ولا الدسوقي، وهو مثبت في حاشية الأمير.